

مقالات

2016

د. مرزوق بن تنباك

المحتويات

- ٥ ثقافة العمل قبل ثقافة الكلام.
- ٨ الحرب التي لا ينتصر فيها أحد.
- ١١ أين حدودنا في حقوقنا؟
- ١٤ هل الطب مهنة أو وظيفة؟
- ١٧ من هم أصدقاؤنا؟
- ٢٠ في الماء الناس شركاء.
- ٢٣ أول إشارة تاريخية إلى الدولة الوطنية.
- ٢٦ حاكموا التراث قبل محاكمة قرائه.
- ٢٩ من رحم الأزمة قد يكون الحل.
- ٣٢ من بعض همومنا.
- ٣٥ وتخصيص التعليم أيضا.
- ٣٨ كنوز الأغنياء وحاجة الفقراء.
- ٤١ وطن ابن الرومي وأوطاننا.
- ٤٤ لماذا الصمت أيها السادة.
- ٤٧ كيف نتعلم من الأزمات؟
- ٥٠ مواسم التخرج.
- ٥٣ في التراث ما يعجل وما يؤجل.
- ٥٦ من يعزز اللحمة الوطنية؟

- ٥٩ رأي غير مختص في آراء المختصين.
- ٦٢ المزاج العالمي يتغير.
- ٦٥ وحدة الوطن وتعدد الثنائيات.
- ٦٨ دعوا الشباب يجربون العمل مبكرا.
- ٧١ أصغوا لما تسمعون.
- ٧٤ أرامكو السعودية في المزاد.
- ٧٧ أزمة السكن المزمنة.
- ٨٠ لماذا فشل الانقلاب التركي؟
- ٨٣ البروفسور القوزي ويوم اللغة.
- ٨٦ هل وزارة التعليم قادرة؟
- ٨٩ كلنا غير.
- ٩٢ الراددي ودراسة حضارية واجتماعية تتوسل بالأنساب.
- ٩٥ لماذا باغتنا الأزمة المالية؟
- ٩٨ أنفاق المال في غير منفعة ظاهرة.
- ١٠١ الفساد أين وكيف؟
- ١٠٤ حكاية المشية وحكاية تقسيم.
- ١٠٧ متى يحتفل بنا الوطن؟
- ١٠٩ لا تضيقوا المسارات أمام المجتمع.
- ١١٢ دول الخليج من عقيدة أوباما إلى رسالة كلنتون.
- ١١٥ إذا لم يحدث ما تريده مؤسسة التقاعد.

- ١١٨ تحرير المسائل على الأصول
- ١٢١ المستشار مؤتمن
- ١٢٤ دعاة الفتنة يخرقون سفينة الوطن؟
- ١٢٧ الرؤية والرأي الآخر
- ١٣٠ الكفيل الغارم لوزارة الاسكان
- ١٣٣ نزاهة تجربنا جميعا
- ١٣٦ وتلك الأيام
- ١٣٩ متدينون جدا وفاسدون جدا
- ١٤١ مرضى يتمتعون بصحة جيدة
- ١٤٣ كيف يكون التجديد؟
- ١٤٦ المؤامرة والتبرير
- ١٤٩ متى تكون المقابلات جريمة
- ١٥٢ ماذا بعد مؤتمر الشيشان؟
- ١٥٥ وبدأ العام الدراسي الجديد

ثقافة العمل قبل ثقافة الكلام

٢٠١٦/١/٦ م

لا أريد أن أعرف لكم ما هي الثقافة لسبب بسيط ومعروف هو أن الثقافة لا تعرف ومن حاول تعريفها خبط لها أكثر من مئتي تعريف وزاد عن ذلك أيضا ولم يجد لها تعريفا مانعا جامعا حتى اليوم لأن الثقافة جزء أصيل من تكوين الإنسان في كل شيء، لغته ثقافة، ومعارفه وعلومه ومظهره ثقافة، وصلته بالآخرين وتعامله مع الناس ثقافة، وقوله وفعله ثقافة، وسلوكه ثقافة، وأكله وشربه ثقافة، ولأن ما ذكرت من أشياء تختلف من أمة إلى أخرى و من قطر إلى آخر بل حتى في المجتمع الواحد تختلف الثقافات وتتعدد المشارب والعادات والقيم التي يتعامل بها الناس أصحاب الثقافات المختلفة أيضا، ولكن لكل شعب ملامح ثقافة عامة يحقق فيها خطوطا عريضة ندركها ونسميها الثقافة العامة لهذا الشعب وهذه الأمة، فالثقافة العربية مع اختلاف الشعوب والأقطار يضمها إطار واحد وسمة خاصة نسميها الثقافة العربية بعمومها دون الدخول في تفصيلاتها الدقيقة واختلافاتها، ومثل ذلك نقول عن الثقافة الإسلامية، ونقول عن الثقافات الأخرى الشرقية والغربية بما يميز ملامحها ويحدد مسارها ويعرفها عموما بشكل شامل.

وكل ثقافة تتضح معالمها في سلوك عام لأهلها يلاحظه الغريب ويدركه المتأمل ويراه الناظر ويستقل أهلها بها ويعيشونها في حياتهم بتفاصيلها الكبيرة والصغيرة لكنهم قلما لهجت بها ألسنتهم في كل قضية تعرض أمامهم رغم حضورها القوي الطاعني في تصرفاتهم وفي كل شؤون حياتهم، فالثقافة التي أريد الحديث عنها هنا هي

السلوك الذي يوجه عمل المرء صاحب الثقافة المنتمي لها فتحكمه ثقافته وتبرز في تصرفاته وأعماله وتعامله .

سأنتقل إلى الوجه الآخر للثقافة و للناس وأتوجه برجاء حار إلى المسلمين أولاً بكل شعوبهم وأقطارهم وإلى كل جماعاتهم التي هربت من سوء ماهي فيه في أوطانها إلى نعيم ثقافات أخرى حرمت منها في بلادها وفي ثقافتها ووجدتها في بلاد مختلفة الثقافة فنعمت بها مع أهلها، وبعد ذلك أتوجه للعرب من المحيط الهادر إلى الخليج الثائر كما كنا نحفظ في شبابنا الذي أضاعته الشعارات والثورات وأكلته أوهام الانتصارات ثم إلى المجتمع السعودي أخيراً.

أتوجه إليهم جميعاً بالرجاء التالي إلى كل المثقفين إلى كل المتحدثين إلى كل الفنانين وإلى كل السياسيين وأهم من كل من سبق إلى كل رجال الدين المعممين منهم وغير المعممين أن نكف لمدة شهر واحد فقط شهر واحد عن الحديث عن كل ما نعرفه عن ثقافتنا من الفضائل التي نكررها في أحاديثنا ونقارنها بثقافات العالم كله، ونحكم لها بالتميز والابداع الذي لا يشبهه تميز ولا يشاكلة ابداع، نسكت عن الكلام وعن وصف ثقافتنا بأنها ثقافة العمل والأمانة والصدق والبر والإحسان والاختراع والصناعة والتجارة والإدارة وحتى الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان والحيوان التي نتمتع بها والله الحمد، وليس ذلك زهداً في مآثرنا ولا نقصاً في قدراتنا وأقدار ثقافتنا ومعاذ الله أن نقلل مما حباها الله من المكارم والفضائل، لكن الغرض من طلبي الصمت هو أن نطبق ما نتحدث عنه في كل مناسبة وبدون مناسبة تطبيقاً عملياً يراه الناس في قيمنا ونحقق أثر الثقافة في سلوكنا وفي تعاملنا وفي أخلاقنا مثل العالم الذي تعبر ثقافته عن سلوكه وعن المفاهيم التي يعيشها، هنا يصح تعريف الثقافة بالأثر

الذي تركه والسلوك الذي نمارسه فتوصف ثقافتنا بسلوكنا وليس بالحديث عنها في ماضيها الذي نفاخر به وفي حاضرها الذي يشهد العالم كافة ما يعرفه عنا أكثر مما نتحدث عنه.

شهر الصمت عن الكلام الذي نطالب به نريده شهر عمل وليس شهر كلام، وبعد ذلك نقارن بين ثقافة الكلام الذي أطلنا فيه أكثر مما يجب، وثقافة العمل بصمت التي لم نجربها بعد، لكي نرى أي الخيارين أنفع لنا وأنفع لثقافتنا ولذكرنا وسمعتنا بين أمم الأرض التي لازالت تسمع ما نقول وتستغرب مما نعمل.^(١)

موقع الدكتور مرزوق بن تنباك
www.mtenback.com

(١) صحيفة مكة العدد (٧٢٤) السنة الثالثة ، الأربعاء ٢٦ ربيع الأول ١٤٣٧هـ، ٦/١/٢٠١٦م.

الحرب التي لا ينتصر فيها أحد

٢٠١٦/٣/٢ م

كل يبحث عن السلام والأمن والاطمئنان ولا تجد من يريد أن يعيش في الخوف ولا الحرب والاضطراب وقد تحدث العلماء والفلاسفة والمؤرخون عن فضيلة السلام وحاجة الناس إليه . وتحدثوا عن ويلات الحرب وقسوتها واستعاذوا بالله منها في كل الأوقات وفي كل الحقب، ومع ذلك فالسلام بين الناس لا يدوم طويلا رغم حاجتهم إليه ولا تستمر أيامه حين تأتي أسباب الحرب أقوى من مطالب السلام وتصبح لا يحصى منها مع أن كلا يطلب السلام ويكره الحرب، ولأن الاختلاف طبيعة البشر- وناموس الكون فإن الحرب في بعض الأحوال هي السبيل إلى الأمن، وللحرب أيام ومواسم تقوى بها وتنشط الدعوة إليها وتصبح في نظر البعض ضرورة وحتمية، وخاصة لمن يخوضها مكرها لا بطل كما يقولون.

وما دمنا نتحدث عن الحرب وما تجره من أنواع الفتن فإننا لا نعني بالحرب المصطلح المعهود بين الناس حين تقوم دولة ما بشن حرب ضروس على دولة أخرى، ولا أن تقوم أمة بحرب مع أمة أخرى، صحيح أن الحرب أخذت مفهوم خاص هو هذا الذي ذكرته وهو الشائع عندما نقول الحرب و نعني هذا المعنى، لكن الحرب ليست فقط هذه التي نعرف، بل هناك حروب كثيرة ليست بين دولة ودولة ولا أمة وأمة، لأن حروب الدول وحروب الأمم لها أهداف وغايات لذلك لا يطول أمدها وإذا انتهت غاياتها وتحقق المراد منها وانتصرت إحدى الدولتين على الأخرى صار الحق والصواب والعدل وكل الفضائل من نصيب المنتصر، ومن نصيب المهزوم كل سيئات الحرب وآلامها وآثامها وأخطائها، وعندما تنتهي، لا ينتهي الحديث عنها

وعن انتصارات وعبقريات القادة المنتصرين ومكاسبهم وفضائل أعمالهم، وعلى أي حال ينسى حتى المهزومون هزائمهم وينطوون على أوجاعهم.

وغير حرب الدول هناك حروب كثيرة منها حروب الأفراد بينهم وحروب الجماعات، وحروب المصالح التي هي في الواقع أساس كل الحروب وهي سببها الحقيقي وما غير ذلك فهي أعراض لا تنتهي بالانتصار ولا تصل إلى غاية الهزيمة .

أما الحرب التي لا ينتصر فيها أحد و ليس لها أمد تنتهي عنده فهي حروب المذاهب والطوائف والأديان وهي أطول الحروب في التاريخ و أخطرها وأقبحها على مر الأيام في كل العصور وفي كل الأمم التي تعيش على الأرض، ومن سوء الحظ أننا أدركنا زمن هذه الحرب البغيضة التي يشعلها الأشتياء في عرض البلاد العربية وطولها وتتسع أيامها ويزيد شقاء الناس بها، وقد استعمل الكثير منهم سلاحها التقليدي المعهود وهو أخطر الأسلحة وأكثرها فتكا بالبشر وأقساها على الناس ذلك السلاح هو الكراهية والتفرقة بين أهل الوطن الواحد حتى يصبح القتل على الهوية وعلى المبادئ نتيجة من نتائجها ويملاً قاداتها ودعاتها و المطبلون صدور السذج والمغفلين وضعاف العقول من الأتباع بالبغضاء، ومن سلاحها الكذب على الناس والفجور في الخصومة والبعد عن العدل الذي قامت عليه السموات والأرض، وأهم ما تجيده حروب الطوائف و تحسنه وتنجح فيه جماعات الفتن هو سلاح التفرقة التي تستهدف أسس الروابط الإنسانية وتفتك بها وتدمر قيم المرأة وتزيل الرحمة من قلوب من يحطب بحبلها من عامة الناس وخاصتهم، وتمحو العطف من الضمائر فلا يردعها ضمير ولا ترعوي لدين، و المذهبية القاتلة التي تشتعل في البلاد العربية منذ سنوات ليست دفاعا عن الدين ولكنها في حقيقتها خروج صارخ على قيمه ومبادئه وتعاليمه وأهدافه و

مسخ مقيت لكل ما أمرت به الشرائع وانفقت عليه البشرية و أخطر ما فيها وكل ما فيها خطير، أنها باسم المذهب الذي تنتصر- له أو الدين الذي تتبعه تحالف تعاليم المذاهب والأديان وتهدم الأخلاق الفاضلة وتلغي المشترك بين الناس من التعايش والانتفاع كما أراد الله أن تكون الأديان منقذا للبشر برفقها وتسامح تعاليمها يحولها دعاء الطائفية إلى بغي وقتل وأحقاد تأكل الأخضر واليابس، ويبقى الحل والأمل في مستقبل أفضل لنا وللإنسانية ولقيمة الحياة هو القضاء على مصادر التوتر ومنع الخطاب التحريضي الذي يشنه بعض المتزمتين وما زالت أصدااء خطابهم قوية وله أتباعه من الشباب وأصحاب الأغراض التي تستفيد من أمواج الفوضى واستمرارها.^(٢)

(٢) صحيفة مكة العدد (٧٨٠) السنة الثالثة ، الأربعاء ٢٢ جمادي الأول ١٤٣٧ هـ، ٢/٣/٢٠١٦ م.

أين حدودنا في حقوقنا؟

٢٠١٦/٢/٣ م

ما حدث من خلاف بين أعضاء المجلس البلدي لمدينة جدة حول وكيف يكون اللقاء بينهم وعلى أي صفة يجتمع الأعضاء المنتخبون والمعيّنون وتعطيل العمل حتى هذه اللحظة وعدم الاتفاق في وضع الجلوس في مكاتبهم قبل أن يعملوا لصالح الناس الذين صوتوا لهم ووثقوا بقدراتهم وأملوا فيهم خيرا لحل عويص المشاكل للمدينة التي نالها من تراكم الأخطاء وسوء التدبير الشيء الكثير، وأصبحت في أغلب قضاياها موضع جدل كبير من كل النواحي، مشاريعها أمطارها وسيولها وأوديتها وحتى سكانها والمسؤولون فيها، كل ما في هذه المدينة الجميلة والشعر الباسم للمملكة أصبح موضع جدل ومثار حديث بعضه عابر وبعضه مقيم، عجزت كل الحلول عن تحريكه من وهدته التي هو فيها، كان أحد الحلول وآخرها لمشكلات جدة وقضاياها المزمّنة معلق في أعناق مجلسها البلدي المنتخب والمعيّن وقد ألقى أهلها آخر كنائهم في أعناق هذا المجلس حين اختاروه وصوتوا له لكن يبدو أن حظ المدينة عاثر حتى فيمن يختاره أهلها بمحض إرادتهم ومن يعلقون عليه إصلاح مدينتهم وتطويرها فمن لا يستطيع أن يحل مشكلة جلوس أعضائه على طاولة واحدة لن يكون قادرا على حل عويص المشاكل وغامضها.

لكن ليس المهم هنا موقف الأعضاء واختلافهم قبل أن يبدأ عملهم على هيئة الجلوس وشكله وهل المرأة إنسان كامل الأهلية أم هي شيء آخر، الأمر متعلق في حقوق المواطنة وغموض معناها لدى قطاع كثير من المجتمع حتى بعض من ينتخب ويختار مثل مجلس جدة الموقر الذي نسي المعارضون من أعضائه المساواة في حقوق

المواطنة قبل آلية العمل، وغياب حق المواطنة لديهم جعلهم يميزون بين المواطنين رجالا ونساء وهو ما دفعهم للاعتراض والتجاوز غير المقبول، فالناس في طبيعتهم الاختلاف ومن أخلاقهم التنازع مهما كان مسوغ التنازع ومهما كان مضمونه لكن ليس بالحقوق.

الأمر عندي أكبر من هذه القضية برمتها وأخطر منها بكثير وقد تكلمت عنه وكتبت فيه مرارا وتكرارا وهو أننا لازلنا بعيدين عن مفهوم المواطنة وحقوقها وبعيدين عن القانون الذي يحدد المسؤوليات ويعطي كل ذي حق حقه، ويعرف الإنسان ماله وما عليه في أي مكان يوضع به، فهذا الذي حدث لمجلس مدينة جدة البلدي مثال واضح على أن أي إنسان برغبته الشخصية وبفرديته وأنانيته وبكل وساوسه ونوازع نفسه ورؤيته الخاصة يستطيع أن يعطل ما شاء من قضايا الناس ويوقف مصالحهم ويتدخل في شؤونهم حتى كيف يجلسون وكيف يعملون وكيف يتكلمون دون أن يعرف هو نفسه أو المتضرر من تدخله أين حده الذي يجب أن يقف عنده وأين حق الآخر الذي يختلف معه وأين يحتكمون فيما اختلفوا فيه لأن التشريع غائب.

هذه الحال لا يلام عليها بعض من غلفت أدمغتهم بوساوس الشيطان وعاشوا خارج الزمن فليست هذه مسؤوليتهم وليس هذا هو موضوعهم، الموضوع أبعد وأكبر من ذلك وهو مسؤولية علياء ذلك أننا بحاجة أن نجسد نظام الدولة المدنية وأن نضع الضوابط والنظم ونعرف الأشياء بأسمائها فيعرف الناس ما لهم وما عليهم طبقا لنصوص القانون الذي يطبق على الجميع ويحتكم إليه الخاصة والعامة، وأن نتقل من التعامل بالعرف والمفهوم السائد والعادات المعتبرة والترصيات التي لم تعد قادرة على

تسيير دفة الحياة لأننا لم نعد ذلك المجتمع البسيط الذي كنا نتعامل معه في الماضي، ولكننا أصبحنا مجتمعاً مركباً كثير التعقيد متعدد الاتجاهات، لا يمكن أن تسهل إدارته في أساليب الماضي وطرقه وآلياته العتيقة.

نحن بأمس الحاجة إلى تشريعات ترسخ مفهوم الدولة المدنية والمجتمع المدني ليكون الحكم فيه وعليه وله و أن يحتكم إلى مدونات شديدة الوضوح يعود إليها الجميع عند الخلاف وتنشر نصوصها وتعمم أحكامها وإذا تركنا الحبل على الغارب سنجد من يعطل سيرنا بأرائه ومواقفه مهما كانت بعيدة عن الواقع وغير مقبولة من المجتمع.^(٣)

موقع الدكتور مرزوق بن تنباك
www.mtenback.com

^(٣) صحيفة مكة العدد (٧٥٢) السنة الثالثة ، الأربعاء ٢٤ ربيع الآخر ١٤٣٧هـ، ٣/٢/٢٠١٦م.

هل الطب مهنة أو وظيفة ؟

٢٠١٦/٨/٣ م

قد لا يكون الفرق كبيرا وواضحا لدى الناس بين المهنة والوظيفة أصلا، ولكن التعريف يفرق بين بينهما فالمهنة علم مبني على أساس الاحتراف والخبرة التي اختيرت اختيارا مناسباً حسب مجال العمل الخاص بكل مهنة ويتطلب ذلك مهارات وتخصصات تحكمها قوانين لتنظيمها وهي الحرفة التي بواسطتها يتم تطبيق الخبرة والمعرفة المتينة في بعض الحقول المتخصصة ويمكن اعتمادها على فن تؤهل له الممارسة ويكتسب بالتدريب والتدريس، والمهنة باختصار حرفة تشمل مجموعة من المعارف والامكانات العقلية والتدريبية والممارسة والتطبيق العملي، ومهنة الطب من أشرف المهن وأفضلها وهي متميزة ومختلفة عن الوظيفة.

أما الوظيفة فهي مجموعة من المهام والاختصاصات يناط القيام بها لشخص معين تتوفر فيه بعض الشروط الضرورية لتولي أعباء الوظيفة العامة، وبذلك تختلف الوظيفة العامة من حيث واجباتها ومسؤولياتها ومن حيث الحقوق التي تخولها الوظيفة لشاغلها بحسب موقعها وأهمية عملها في الهيكل التنظيمي وهي تتبع نظاما وقوانين ولوائح يحددها القطاع الذي يعمل فيه الموظف أيا كان، إذن هناك فرق كبير بين الوظيفة والمهنة.

استدعى هذا الحديث تجربة شخصية فنحن سكان المركز نجد أنفسنا في كثير من الحالات معقبن لمعاملة تأتي من الأطراف ثم تستكين في أدرج بعض الموظفين في العاصمة فلا تأخذ طريقها إلى حيث يجب أن تذهب ولا يجردها من سكونها غير فزعة أحد سكان العاصمة ونجدته لصاحبها، وهذا وإن كان فيه مشقة وعناء إلا أنه من

جانب آخر مهم لكسب خبرة عملية ومعرفة لما يواجهه الناس من مشكلات في دهاليز البيروقراطية المتمترسة وراء اللوائح والأنظمة والقوانين الصلبة ولا سيما إذا كان صاحب الشأن غير مقيم في العاصمة فإن الحاجة إلى الفرعة واجبة، وقد تكون المهمة أصعب بعض الشيء حين يأتي مريض لطلب العلاج من المناطق البعيدة فتكون الفرعة أهم وأوجب ولويل لمن لا يقوم بكل ما يجب القيام به من البحث عن أفضل المستشفيات وأمهر الأطباء وأول ذلك وأصعبه أن يجد سريرا في أي مستشفى إذا كان الأمر يتطلب ذلك.

والسائد عند الناس وفي كل الأدبيات أن مهنة الطب تختلف عن كل المهن من جنسها وتختلف عن الوظيفة من كل جوانبها وأن الطبيب يستحضر قيا إنسانية عالية أهمها قبل العلاج الحالة النفسية التي يكون عليها عند لقائه لمرضاه وإشعارهم بعلاقة حميمة وبشاشة تجعل المريض موضع اهتمام خاص ورعاية طبية ويطمئن على أنه أصبح أما م صديق يشاركه آلامه ويخفف عنه هو اجس المرض وكوابيس توقعات النتائج، وقد عهدت أن أطباءنا كانوا من هذا النوع ومن يحترفون الطب بمهنية عالية تشعر المريض ومن معه بكثير من الاهتمام وتزيل الحواجز النفسية بين الطبيب ومريضه، لكن يبدو أن الأمور لا تكون على ما يرام في كل الأحوال، فقد زرت عددا من المستشفيات الكبيرة الأهلية والحكومية أيضا في الآونة الأخيرة مع بعض من يحتاج إلى خدمتهم ومع سوء الحظ أنني شعرت بشيء من التغير والجفاف بين الطبيب ومرضاه وأن العلاقة تحولت إلى علاقة وظيفية بحتة إن لم تكن تجارية مادية في المقام الأول، فقد اختفت البسمة من والوجه واختفت العلاقة المهنية واللقاء البشوش واللغة الدافئة التي كان يقابل الطبيب مرضاه بها، كما قل الوقت الذي يحتاجه المريض لشرح تفاصيل

الشكوى التي يعاني منها وأصبح الوقت أهم عند بعض الأطباء من النظر في للحالة ذاتها فلا يترك للمريض ما يكفي للتفاهم وتوضيح معاناته، ولم يزد اللقاء في أكثر الأحيان عن دقائق معدودة، كما كانت صفة الاستعجال والعبوس هي الظاهرة على ملامح بعض من لقيت من الأطباء في القطاعين العام والخاص. هذه ملاحظة عابرة أدركتها بنفسي وأرجو ألا تكون عامة مع عند كل أحبائنا الأطباء والإشارة إليها تحذيرا منها وتنبيه وتذكير بحق المهنة الشريفة واحترام آدابها والذكرى تنفع المؤمنين.^(٤)

موقع الدكتور مرزوق بن تنباك
www.mtenback.com

^(٤) صحيفة مكة العدد (٩٣٤) السنة الثالثة ، الأربعاء ٢٩ شوال ١٤٣٧هـ، ٣/٨/٢٠١٦م.

من هم أصدقاؤنا ؟

٢٠١٦/١٠/٥ م

قبل أيام وجه المسلمون لنا تهمة مذهبية وموقفا متشددا في تفسير الدين وهي تهمة لا نشك أنها ظالمة وقاسية والأقسى أن تكون من رجال دين من ديننا ومن قومنا وأهلنا ومن كنا معهم في البأساء والضراء وقد أشرت إلى هذا في مقال سابق ورجوت أن يكون رد فعلنا هو البحث في موضوعية وصبر وتحمل أيضا لما نسب لنا من شطط في التفسير الذي نفهمه لبعض المختلف فيه من اجتهادات العلماء التي ليست من أصل الدين ولا من ثوابت العقيدة، وإنما هي من آراء الفقهاء ومما يجوز الاختلاف فيه والأولى النظر والتصحيح فيما رأوا أو بيان الحجة لهم على الطريق المستقيم الذي نحتكم إليه جميعا في خلافنا واجتهاداتنا.

اليوم تواجه المملكة ضمينا نوعا آخر من العدوان والاتهام الباطل وقضية أكبر وأخطر من كل ما سبق أن واجهتنا به الأحداث يخطط لها ويغذيها من الخارج الحليف الأقوى الذي تربطنا به عقود من تبادل المصالح والعلاقات الاقتصادية والسياسية العميقة دامت طويلا ولكنها تمر بأخطر مراحلها ولا غرو فالعلاقات الدولية تبنى على المصالح وتعترها كثير من التغيرات والتقلبات حسب الظروف التي تحدث بين فينة وأخرى، وتواجه هذه العلاقات تأزما وتغيرا وتحولات كبيرة في كل الأشياء وما قانون جاستا الذي صدر قبل أيام إلا مثال حي لما تمثله المصالح وتقلبات المواقف. حزم أصدقاؤنا أمرهم على تغليب مصالحهم واسترضاء شعبهم وأعلنوا حربا من نوع جديد هي حرب يفتحون فيها أبواب القضاء لمحكمة الدول التي يسمونها راعية

الإرهاب ورغم أن القانون لا يحدد هذه الدول ولا يعينها ولكنه في كل حال يطبق المثل العربي المعروف إياك أعني واسمعي يا جاره.

لتعني أمريكا بقانونها من شاءت من الدول والأشخاص والجمعيات والجماعات، وأما نحن فليس علينا البحث عن أصدقاء جدد ولا حتى قطع علاقاتنا بأصدقائنا القدامى، ولكن علينا البحث عن أصدقاء لا يغيرهم الزمن ولا تكون صداقاتهم على المصالح الوقتية التي قد تكون اليوم غيرها بالأمس، علينا بناء الصداقة المتينة والحلف الدائم ليست صداقة أمريكا ولا غيرها من الدول، الحلف الذي سيبقى ويدوم ولن تغيره الأحداث هو حلفنا مع قضايانا الداخلية حلفنا مع بناء قوتنا الذاتية والاعتماد على قيمنا وامكاناتنا الوطنية وحرص صفوفنا في وحدة الرأي والهدف والمصالح المشتركة العليا والاصلاح الشامل في كل مؤسساتنا أولها وأهمها الاقتصادية والأمنية والعسكرية وقبل ذلك وبعده بناء اللحمة والوطنية الصلبة في الداخل ومع ذلك يجب أن نبين ما نحن عليه من الحق وننفي ونشدد النفي وننكر ونشدد النكير على من يتهمنا أو ينال منا ومن مواقفنا من الارهاب وهو أمر حسن بل هو طبيعة البشر- حين لا يعترفون بالنقص ولا التقصير فيما يفعلون وما يقولون، وهذا حق من حقوق النفس أن تدفع الخطأ عنها وتبعده من جانبها ولا يلام على ذلك أحد. ولكن مع هذا التسليم بالحق والدفاع عن النفس مهما كانت التهمة أو الدعوى في التقصير فإن من الحزم أن نعرف أين يكون موقع دفاعنا وموضع حجتنا فليست الصحافة والسعودية ولا المواطن السعودي هو من نخاطبه ونبين له براءة جانبنا. مكان جهادنا ودفاعنا عن حقنا وبيان رؤيتنا ضد الارهاب وحرينا عليه ونجاحنا في كبحه قبل أحداث سبتمبر وبعده والضرر الذي أصابنا من أفعال الارهابيين قبل أن يصيب غيرنا، مكانه حيث

تكون الخصومة قائمة في أمريكا نفسها في صحافتها وفي إعلامها وفي مراكز التأثير فيها ذلك هو المكان المناسب و يجب أن نتوجه بخطابنا إلى هناك، وأمامنا وقت كاف للمواجهة الإعلامية والقانونية بشرط أن نختار الرجال القادرين على مخاطبة القوم باللغة التي يفهمونها والحجج التي يعرفونها ويقرؤونها وليس أولئك الذين يهونون الأمر ويلقون بالتبعات على الآخرين ويوجهون خطاباتهم إلينا بدل أن يخاطبوا خصومنا، نقل الدفاع الإعلامي والقانوني إلى أمريكا هو الأولى وهو ما يجب أن نقوم به وأن نختار الرجال الأكفاء الذين يملكون ناصية القول وإبراز الحجة الأقوى.^(٥)

(٥) صحيفة مكة العدد (٩٩٧) السنة الثالثة ، الأربعاء ٤ محرم ١٤٣٧هـ، ٥/١٠/٢٠١٦م.

في الماء الناس شركاء

٢٠١٦/٤/٦ م

الضجة الكبيرة منذ أسابيع التي أعقبت رفع فواتير ماء الشرب لها أبعاد كثيرة يجب ألا تمر سريعاً على أي حال تكون النتيجة، سواء كانت لمصلحة وزارة الكهرباء والماء و شركة المياه الوطنية وهما الجهتان المسؤولتان عن الماء صناعة وإدارة وتدبير أو مصلحة المستفيدين من خدمة هاتين الجهتين من المواطنين ومن المقيمين. الدراسة التي أدعو لها ليست لرصد الفعل وردة بين المتخاصمين ولكنها دراسة لما هو أبعد من ذلك وهو موقف الناس المتضررين من رفع التسعيرة وكيف كانت الرؤية بين الطرفين المختلفين عندما احتج الناس وأصرت الوزارة على رأيها، والالتفات وتقويم ما حدث من امتعاض غير مسبوق والاستفادة مستقبلاً من الرصد الصحيح والطبيعي لرد فعل الناس عندما يواجهون بمثل ما حدث من الوزارة والشركة وأخذ الدروس الممكنة لما سوف يحدث لو احتاج الأمر إلى ما هو أبعد من تسعيرة سلعة واحدة كان ارتفاع تكلفتها مفاجئاً للمجتمع.

أولاً من المعروف أن الماء ليس سلعة تباع وتقوم بالتكاليف إنما هو من المشاع بين الناس لا يصح بيعه ولا الاتجار به وإنما تكون الحاجة إلى تأمينه مصلحة عامة والدولة مسؤولة مسؤولية مباشرة عن تأمينه حتى وإن طلب من الجميع المشاركة في التكاليف بوضع رسوم معقولة، وتقدير القيمة يجب ألا يبالغ فيه باعتبار حساب التكلفة لأن ذلك يضر الناس العاديين وتأمين السقيا حق لهم مع أن ذلك لا يمنع أن تحصل الرسوم المعقولة التي تحقق الانتفاع لمصلحة العامة ولا يضر فيها أحد ومن المؤكد أن تقدير تكلفة الانتاج سواء كان بالطرق القديمة والتقليدية أو في الطرق الحديثة التي

تستعمل في أكثر بلاد العالم، تقدر الرسوم بدون اعتبار التكلفة على المواطنين بل باعتبار التفاوت في الوضع المالي لهم.

ثانياً الدرس الأهم هو الرد القوي من كل شرائح المجتمع ورفع الصوت والاعتراض من الناس وهو أمر في غاية الأهمية للذين يهمهم ردود الأفعال عندما يحدث أي شيء يلامس مصالحهم ويمس ما كانوا يظنونهم مكتسبات لهم حققها التوافق القديم أو ما نسميه العرف الجاري وهو أن المجتمع على مدى تاريخه الحديث لم يعتد مثل هذه المواجهة التي أخذت منه ما يظنه بعض مكتسباته حيث يصعب عليه التنازل عنها أو حتى التضحية بها ولو مؤقتاً مع متطلبات الظروف الجديدة والطارئة التي ستنتهي على خير إن شاء الله.

ثالثاً التسعيرة لم يعد لها إعداداً مقبولاً وجيداً ومحتزراً لرد فعل الناس من الجهات التنفيذية ولم تعبأ الوزارة ولا الشركة بما قد يترتب على الفعل الذي قد يحدث، ولم تقم قبل الإقدام على ما أقدمت عليه بتوعية كافية وتوضيح يجعل المواطنين والمقيمين ومن تقدم لهم الخدمة على علم وبيان بكل ما تريد الوزارة عمله، ذلك أتى نتيجة لسببين عدم تقدير المسؤولين لردود الأفعال وعدم توقعها ما حدث فعلاً، وهذا خطأ لتقدير للعواقب ذلك أن تغييب الرأي العام عن المشاركة الفاعلة فيما يمس مصالح الناس لم يعد مناسباً اليوم ويجب أن يحسب له الموظفون التنفيذيون أو بعض التنفيذيين حساباً فيما يقدمون عليه، ولأن الأمر يتغير وما كان مقبولاً قبل سنوات ولجيل مضى - من الناس لم يعد صالحاً للجيل الحاضر ولا مقبولاً منه وكان بالإمكان استشعار الرأي العام قبل الإقدام على هذه الخطوة غير المتوقعة .

رابعا ظهر أن المسؤولين في الشركة والوزارة غير قادرين على مواجهة الجمهور بحجة مقنعة لما أقدموا عليه دون تهيئة له ودون إعداد جيد وحجة مقبولة وينقصهم التصرف المناسب أمام غضب الجمهور وعدم توقعهم لما حدث غضب من جميع طبقات المستفيدين كما أن الحوار الذي تم بين المسؤولين وبين الناس فقد أبسط وسائل الاقناع المنطقية للزيادة التي يجب أن تكون متدرجة على كل الشرائح فكانت نتيجة الحوار مزيدا من الرفض لما قامت به الوزارة وما تقترحه الشركة.

الخلاصة إننا قادمون على تغييرات كثيرة قد يضطر إليها المسؤولون في أي مرفق من المرافق التي تقدم خدماتها للناس وقد يواجه أي تغيير يأتي بمثل ما ووجهت به رفع تسعيرة الماء، والصيف قادم والكهرباء وفواتير استهلاكها لن تكون أقل أهمية ولا أرخص ثمننا من الماء، لا سيما إن وجد المواطنون كما هو متوقع أن فواتيرهم تضاعفت وليس بيننا وبين فواتير الصيف إلا أياما قلائلا. إن الكثير من المواطنين لا تتحمل دخولهم المتواضعة زيادات في كل شيء فارتفاع الوقود كان الأول الذي تحمله المستهلك ومر بسلام، ثم جاءت رسوم الماء غير متوقعة، وقد تكون فاتورة الكهرباء ثلاثة الأثافي التي لن يستطيع الناس دفعها أو أكثرهم وفي المستقبل سيجد المواطن نفسه مطلوب منه تحمل المزيد من التكاليف المرهقة التي يصعب عليه تغطيتها في الظروف الحاضرة.^(٦)

(٦) صحيفة مكة العدد (٨١٥) السنة الثالثة ، الأربعاء ٢٨ جمادى الآخرة ١٤٣٧هـ، ٦/٤/٢٠١٦م.

أول إشارة تاريخية إلى الدولة الوطنية

٢٠١٦/١٢/٧م

مر في تاريخ العالم تجارب عريضة لأنواع من الدول والأنظمة والإدارات البشرية المختلفة مثل الامبراطوريات الشمولية والدول الدينية والمدنية والقطرية وغيرها، وجربت البشرية كثيرة مثل أنظمة القبائل وحتى العصابات وانتهى المطاف أخيرا بالإنسان إلى نظام الدولة الوطنية حيث انتماء الناس فيها إلى العامل المشترك الذي يأخذ كل فرد فيه أسهما متساوية مع الآخرين ليس له انتماء إلى عرق ولا دين ولا لغة ولا جنس ولا ثقافة ولكنه انتماء إلى الأرض التي تعيش الجماعة عليها بغض النظر عن أي صلة أخرى بينهم غيرها فمولد الإنسان على أرض ما يجعله أحد أبنائها المتمين لها لا يسأل عن جنسه ولا لونه ولا دينه يكفي فقط أنه ابن الأرض ولا شيء غير ذلك.

ونحن نعرف أن البشر قطع قرونا طويلة في البحث عن رابط يجمع الناس في الدولة الواحدة ولا يفرق بينهم ويكون لكل فرد في الجماعة وفي المجتمع صلة متساوية مع كل الأفراد والجماعات وعلى مستوى واحد من الصلة والقرابة والحقوق والواجبات ولم يجد الإنسان في كل بحثه في تجارب السابقين واللاحقين غير الأرض صلة وقرابة لكل من عليها من أبنائها، لقد وجدت فكرة هذا المعنى قديما في الثقافات ولعل من أقدمها ما جاء في الثقافة الإسلامية التي تعد اليوم من أبعد الثقافات عن مفهوم الدولة الوطنية مع الأسف، لكن ذلك لا يمنع أنها في يوم ما فكرت هذا التفكير، تلك هي ما عرف عند المؤرخين المسلمين بوثيقة المدينة المنورة أو موادة المدينة كما يسميها بعضهم ذلك أن النبي وأهل المدينة قد حرروا وثيقة بينهم تجعل أهل المدينة أمة واحدة على من سواهم بصفة انتمائهم للمدينة التي يعيشون فيها جميعا، وقد

حققت الوثيقة أو المودعة المواطنة الأولى بكل شروطها وحقوقها وواجباتها التي نعرفها في الوقت الحاضر بغض النظر عن الدين واللون والجنس و الثقافة وغيرها من الروابط المعتمدة في ذلك الزمن السحيق، فالمسلمون واليهود وغيرهم من أهلها ومن العرب سواسية أمام ثابت واحد هو الأرض وما سواها فتفاصيل غير مهمة ، وهذه الوثيقة تنص نصا صريحا على المواطنة مع ضمان الحقوق المتساوية للسكان بغير تمييز من دين أو جنس أو لغة أو أي اعتبار آخر.

وفي العصر الحديث عندما انتهى العالم إلى الدولة الوطنية عاد كثير من الكتاب والمثقفين إلى وثيقة المدينة يحاولون بيان سبقنا إلى ما وصل إليه الناس ويعيدون قراتها، وقد دار الشك حول صحة النص وبعض تفاصيله التي أوردها المؤرخون خصوصا ما جاء في سيرة ابن هشام، ومعلوم بدهاءة أن كتب السير لا تحقق كثيرا في صحة ما تنشر- وإنما تأخذ الخبر على علاقته وتكتبه كما نقل إليها وقد صرح بعضهم بتساهله بالسند ومنهم ابن هشام الذي يورد كل ما سمع ويسجله، أما الوثيقة موضوع هذا المقال فقد نالت في العصر الحديث عناية الشيخ حسن المالكي فقام بتتبع نصوصها في كتب السنن والصحاح وأثبتها في كتابه : (حرية الاعتقاد في الكتاب والسنة) وقد أزال الشك في صحتها وأصل أسانيدها من كتب السنن ومن كتب التاريخ في روايات صحيحة ، وقد تناولها غيره من الكتاب والباحثين ومنهم الأستاذ يوسف أبا الخيل وعادل الحربي وغيرهم تشير إلى أهمية أن يوجد نص صريح يقرر أهمية الأرض والانتماء إليها .

لقد كانت وثيقة المدينة أول اعتراف صريح بحقوق المواطنة والعدالة والمساواة بين الناس باعتبار الانتماء إلى الوطن والدولة الوطنية وعدم النظر إلى ما سوى ذلك من مواضع اجتماعية كانت معتبرة من قبل والغريب أن هذا السبق في حقوق المواطنة

في تاريخنا الإسلامي لم ينل في الحاضر من الدراسات والتحليلات ما كان يجب أن ينال من الاهتمام والبيان.^(٧)

موقع الدكتور مرزوق بن تنباك
www.mtenback.com

^(٧) صحيفة مكة العدد (١٠٦٠) السنة الثالثة ، الأربعاء ٨ ربيع الأول ١٤٣٨هـ، ٧/١٢/٢٠١٦م.

حاكموا التراث قبل محاكمة قرائه

٢٠١٦/٣/٩ م

قبل أيام نبش أحد الأساتذة الأكاديميين من جامعة الإمام من أعماق التراث وغرف من قاعه المخبوء البعيد المطوي عن الأنظار منذ مئات السنين ذلك العمق الذي لا يطلع عليه إلا القليل من الناس ولا يريد إثارتة أحد بل لاشك أنه ورد في حديثه موردا بعيدا، وقد أثار فيما أشار إليه كثيرا من الغبار في الجو العام وتناولت ما تكلم به الألسن والأقلام وكانت الصدمة عند عامة الناس كبيرة ومفاجئة للكثير منهم، ومعلوم المثل المشهور المتردد في التراث عينه (ليس كل ما يعلم يقال)، وإذا كان ليس كل ما يعلم يقال في الأمور العادية فإنه بأمر التراث بتاريخنا العام أكثر حذرا وخطرا من غيره، ولكن الصمت عن المخزون منه ليس هو الحل حتى وإن بقي في الأعماق البعيدة التي لا يصلها ولا يطلع عليها إلا القليل والنادر ولا يذكرها وينشرها غير القليل أيضا، وقد أنكر الناس كافة ما جاء على لسان المتحدث وطالبوا بمحاكمته لأنه لم يسكت كما سكت غيره ممن هو مثله يطلع ويأخذ ويدع من أدبيات الماضي السحيق في تاريخ طويل صاغته أفكار وعقول وأجيال ليس كله صحيحا وليس كله صالح في كل الأوقات وفي كل المناسبات. التراث فيه من الموضوعات وفيه من المصنفات وفيه من ما لا يصح وما لا يعقل وما لا يمكن أن يذاع على الناس مهما كانت الحرية الفكرية التي ينادي بها بعض المفكرين، وفيه الكثير الذي يصعب أن تنشره أو تذيعه أو تصدقه وإن تردد في بطون الكتب والروايات .

ولهذا السبب طالب المثقفون والعلماء والمصلحون منذ زمن بعيد بضرورة تنقيح التراث وغربلته، وفرز الصحيح من غيره وحاول النقاد منهم الفصل التام بين احترام

مجمال التراث وتقديسه وبين وجوب إبعاد الشوائب التي عقلت به، وكنس الأحرار الضارة والمعيقة لحركته تلك التي نشأت حوله ونشأت من فهم ناقص أو ساقطها روايات لا يصدق منها إلا القليل، ومرت عليها سلسلة طويلة من التراكم ومن المقولات ومن الآراء ومن الروايات ومن التخيلات والخواطر التي تمر بأذهان بعض الرواة فيضيفها إليه وتصبح جزءاً منه يتوارثها علماءه ويقررها مؤلفوه وينقلها تابع عن تابع لا تخضع للفحص ولا التمحيص ولا تقوم عليها حجة ولا برهان حتى أصبح التراث مردماً هائلاً لأشياء بعضها مناقض لبعض ومعاكس له ومشكك في مصداقية الصحيح منه.

نحن اليوم في عالم مفتوح على كل الثقافات وعلى كل الاتجاهات وما في بطون الكتب لا يمكن التحكم به ولا يمكن معه إخفاء شيء مما نريد إخفاءه ولا طيه عن القراء كما كان ذلك في الماضي مهما كانت المحاولات، ولهذا يجب العودة إلى ما طالب به المصلحون منذ زمن بعيد وهو تنقيح التراث مما لحق به وإقامة الحجة على أنه ليس كل ما نسب إلى التراث صحيحاً وصالحاً، والنظر إلى التراث نفسه ومحكمة ما فيه من تناقضات قبل محاكمة من يتجرأ على كشف ما يجب ستره وإغفاله، وإبراز الجوانب المقبولة وإعلان البراءة مما سوى ذلك.

في النهاية لا خلاف على أن التراث بمجمله والموروث البشري كله ليس مقدساً وليس محصناً أمام النقد والغربة، والمطلوب أرشفته من حديد ونخلة واختيار ما يصلح منه للحاضر وما تقوم الحجة والدليل على صحته، وبيان الباطل الذي حمل عليه، والمنع والمحاكمة يجب أن توجه إلى التراث وليس إلى من يجد فيه شيئاً، فيعلن ما وجد وينشر ما قرأ ويستشكل ما يرى من الغرائب والعجائب، والأمر سهل الإدراك

لأنه لا يمكن حجب ما كتب فيه عن الناس كافة ويصعب محاكمة من يقول ويسند قوله إلى مرويات تداولها من سبقه فقال بها وكررها ولو كانت رواية مجروحة وغير صحيحة.^(٨)

موقع الدكتور مرزوق بن تنباك
www.mtenback.com

^(٨) صحيفة مكة العدد (٧٨٧) السنة الثالثة ، الأربعاء ٢٩ جمادي الأولى ١٤٣٧هـ، ٩/٣/٢٠١٦م.

من رحم الأزمة قد يكون الحل

٢٠١٦/١١/٢م

الشدة التي قد يتعرض لها الفرد أو الجماعة والمجتمع ليست عاملا سلبيا في كل الأحوال حتى وإن بدأت كذلك، لكن قد تأتي الشدة معلنة مجالا للنظر والحذر واليقظة التي تدفع المجتمع للبحث عن حلول لا يمكن البحث عنها لولا الشعور بضغط الحاجة، والشدة تدفعه ليفكر ويجهد ويقوم بمحاولات ممكنة لتجاوزها ولولاها ما أقدم على شيء يواجه به الظروف الصعبة التي يمر بها الناس، فالشعور أن الإنسان يواجه صعوبات يجعله يفكر كثيرا ويبحث عن الحلول ويستعين بأهل العلم والبصيرة والرأي والروية ولا يعتمد على رأيه واجتهاده في تدبير ما هو بحاجة لتدبيره. وكم من صعوبة فتحت مجالات رحبة للتفكير والتغيير وكانت سببا في تغيير الواقع إلى ما هو أفضل منه، ومن ذلك أن ضغط الأزمة يجعل الناس أكثر استعدادا للعمل جميعا على الخلاص منها وتجاوز آثارها والبحث عن مخرج معقولة، ولا يلبثون أن يجدوا طريقا إلى الرخاء الذي لولا ضغط الحاجة لم يكن التفكير فيه ولا النظر إليه واردا وممكنا، أنا شخصا أعتقد أن ما كشفه المسؤولون للناس في الآونة الأخيرة من بوادر الأزمة الاقتصادية هو عين الصواب وليس الصمت عن الأخطار وتجاهلها أو تأجيل الحلول لها أو التهرب من مواجهتها، حسن أن تكون لدينا مساحة من الشفافية والوضوح، والأحسن أن الجميع أصبح على علم بما نواجه من تحديات كنا إلى عهد قريب لا نفصح عنها بسهولة ولا يتاح الحديث عنها بشكل معلن وواضح، كنا في السابق نكل أمرها للخاصة والمسؤولين وقلما شعر المواطن العادي أنه جزء من المشكلة وجزء مهم في حلها، أما اليوم فإنه لم يعد يخفي شيء ولم يعد أحد قادرا على أن يخفي ما

يعلمه العالم كله ويتحدث عنه الصغير والكبير وتذيعه وتنشره كل وسائل النشر. من الداخل والخارج، والأهم أن المواطن أصبح مشاركا في إدراكه وشعوره واستجابته للواقع الذي يحيط به وفوق ذلك أتاحت له وسائل التواصل الاجتماعي أن يعرض رأيه بكل حرية وتفاعل لا يمكن تجاهله، ومن يرصد الرأي العام في الوقت الحاضر يدرك أن الفرد صار فاعلا وحاضرا في قضيته يعبر عن رؤية ويدافع عنها ويعلن مواقفها مما يراه حوله وما يخصه، وهذا حال لم يكن مسبقا من قبل، و حضور الإنسان الفرد بات قيمة مضافة للشأن العام لم تكن معترف بها وغير مقدرة قبل اليوم.

نقرر بلا خلاف أننا حكومة وشعب نواجه صعاب كثيرة ومتعددة الوجوه وكل منها تحتاج إلى طول الروية وعمق النظر والمواجهة كما هي بحجمها الذي تستحقه وليس التهوين منها مهما كان رد الفعل والاعتراف بها، يجب أن نقرر أن لدينا في الداخل حاجة حادة بنيوية وإدارية تتعلق بالشأن العام يمكن إجمالها في نقاط عامة حتى نبحث لها عن حل قد يكون حاضرا وقريبا وسهلا التعامل به وقد يكون الحل صعبا أو غامضا أو لا تكون القدرة عليه متيسرة حتى لو عرفناه وأدركنا أبعاده وأخطاره، هذه النقاط في الشأن الداخلي:

لدينا حاجة ماسة وملحة إلى إعادة هيكلة المؤسسات العامة وتمييز بعضها عن عمل البعض الآخر والفصل بين تداخل تخصصاتها ومسؤولياتها، ولدينا هدر كبير في الموارد العامة نحتاج إلى إعادة النظر فيه وترشيده وفق أولويات منضبطة، ولدينا مبالغة في الصرف والانفاق وتضخيم التكاليف في بعض المشاريع وعدم الدقة فيها ذلك ما عودتنا عليها سنوات الرخاء والوفرة التي مررنا بها سريعا ولا زلنا نعيش في جوها حتى الآن. ولدينا حاجة ماسة إلى تقييم المشاريع الكبيرة وإعادة النظر بتوزيعها

توزيعاً عادلاً في المناطق والمدن الأقل نمواً والأكثر حاجة للمزيد من التنمية. أما ما هو أهم من كل ذلك فإن لدينا حاجة ملحة لتجاوز العصبية والقربان والمصالح والمعارف إلى البحث عن الكفاءات والقدرات عند اختيار الرجال الذين سيديرون الأزمة التي نحاول التغلب عليها والخروج منها.^(٩)

موقع الدكتور مرزوق بن تنباك
www.mtenback.com

^(٩) صحيفة مكة العدد (١٠٢٥) السنة الثالثة ، الأربعاء ٢ صفر ١٤٣٨هـ، ٢/١١/٢٠١٦م.

من بعض همومنا

٢٠١٦/١١/٩ م

أجزم أن القضايا التي تهمنا أفرادا وجماعات ليست واحدة بل هي قضايا كثيرة وقد يكون لكل شخص همومه ومشاكله التي تخصه دون غيره وهي طبيعة الحياة وتنوعها واختلافها ولا غرو في ذلك ولكن مع الاختلاف والتنوع هناك ما يجمع الهموم ويوحد المشاعر ويجمع الكلمة لأكثر الناس أو أغلبهم ومن هذا النوع الذي يجمع الرأي ويوحد الرغبة ويشارك به الجميع ويهمهم .

التعليم بكل أصنافه وفروعه وما يحتاجه أولادنا في كل العام وما نستطيع أن يقدم لهم في مدارسهم وجامعاتهم من أنواع المعارف هذا الهم لم يفارقنا في كل حين ولم تنقطع أسبابه في كل عام هم مشروع التفكير فيه والبحث عن أحسن الحلول له هم يتجدد ونحن سعداء أن يكون همنا لبناء مستقبل أجالنا وضمان أفضل تأهيل لهم .

كما تهمنا الصحة وما تصل إليه خدماتها ورعاية من يحتاج إلى رعاية صحية في كل مناطق المملكة ومدنها وقراها جعل الله الجميع في صحة وعافية الصحة ليست تاج على رؤوس الأصحاء كما كنا نردد في مناهج الدراسة القديمة الصحة حياة وانتاج وعمل دائم مستمر لا ينقطع حتى تنقطع الحياة وهم الصحة أصبح قضية مشتركة وشكوى دائمة في المركز وفي الأطراف .

ويهمنا أكثر من ذلك أفواج الخريجين من الداخل والعائدين من برنامج الابتعاث الخارجي الذين لم يجد أكثرهم عملا بعد تخرجه وبعد عودته من بعثته، وأصبح عبئا على أهله والمجتمع الذي عاد إليه محملا بآمال عريضة صاحبتة في كل مراحل دراسته وخطواته حياته ليكون يوم التخرج الذي يقف عنده في دراسته هو يوم الحصاد الأكبر

مع إضافة مهمة من أعداد أكثر تسربوا من مراحل التعليم الأولى ويبحثون عن عمل يستوعبهم، هؤلاء يهمننا جميعا ونتعاطف معهم ويكفي هما أن ترى أعدادا تخرجوا من الجامعات العالمية والمحلية لا يجدون عملا في بلادهم التي يعمل بها ملايين العمال من كل أصقاع الأرض.

ويهمنا الشكوى الدائمة من شح الأرض التي يمكن أن يجدها المواطن ليقوم عليها بيتا له ولعائلته مع أن مملكتنا الغالية قارة أغلبها صحارى ينقطع فيها المسافر وليس فيها ضيق ولا شح على أهلها، يتسبب في عدم استقرار الكثير من السكان ولا سيما الشباب منهم وما يترتب على ذلك من قضايا اجتماعية واقتصادية كبيرة وخطيرة على السلام الاجتماعي ولا يصح أن يقال إن عندنا عجزا أو نقصا في الأراضي، هذه قضية القضايا اليوم وقضية القضايا منذ خمسين عاما ولا زال همنا يبحث عن حل لصكوك المنح المليونية التي تبحث عن زبون لن يأتي لشح ما في اليد.

ويهمنا ما يحدث على حدودنا من حروب وقلقل تستهدف أمننا واستقرارنا تستفيد منها دول وعصابات نعرف بعضها وننكر أكثرها ولا نعلم كيف تنتهي هذه الحروب وكيف نخرج منها بسلام أو بأقل الخسائر، حروب عصابات وحروب دول ومحيط ملتهب بالعداوات والحزازات ينذر بالخطر ويهمنا النجاة منها بأقل الخسائر.

ويهمنا ما يواجه مصدرنا الوحيد البترول من انخفاض الأسعار وتوفر البدائل وكثرة المعروض وقلة الطلب والإصرار على المزيد من الانتاج الأمر الذي يهدد المستقبل الاقتصادي الذي يواجه أزمات عالمية نحن أضعف حلقة فيها.

هذه القضايا الكبيرة التي تهمننا جميعا تهتم كل فرد من المواطنين وتهتم كل مسؤول مهما كانت وظيفته التي يتولاها.

هذه الهموم المشتركة ليست وليدة الساعة ولا حدثت اليوم بل هي هموم مزمنة منذ أكثر من ثلاثين سنة ونحن نواجهها ببعض الحلول ونؤجل حسمها ونبتعد عن اتخاذ ما تستحق من العناية.^(١٠)

موقع الدكتور مرزوق بن تنباك
www.mtenback.com

^(١٠) صحيفة مكة العدد (١٠٣٢) السنة الثالثة ، الأربعاء ٩ صفر ١٤٣٨هـ ، ٩/١١/٢٠١٦م.

وتخصيص التعليم أيضا

٢٠١٦/٢/١٠ م

التعليم أولوية لدى الناس جميعا وقضية لا يخلو بيت من أن يكون أحد أفراده مشغولا بها وبمهمومها، وفي كل بضع سنوات تكثر الأخبار وتدور الحديث والتصريحات عن رؤى واقتراحات وأفكار ومحاولات يعلنها المسؤولون عن التعليم، فينشط الكتاب يتحدثون عما نوى المسؤول وما سوف يعمل، وما قال وما يمكن أن يقول، ومن هذه القضايا والنوايا التعليم وإصلاح التعليم ومشاكله وما له وما عليه، ومن القديم الجديد الحديث في هذه الأيام عن تخصيص التعليم العام والتعليقات الكثيرة التي دارت حوله، وهي عادة عرفناها نحن المواطنين منذ فترة طويلة كلما تولى مسؤول مقاليد عمل جديد وتحدث عن نية من نواياه الطيبة التي يفكر فيها انطلق الكتاب وراءه فيما قال وفيما أراد وفيما زعم وصدقوا ما يقول وأثنوا على ما يرى، وأكدوا نجاح فكرته وصواب رأيه قبل أن يفعل شيئا أو يقوم بشيء، ذلك ليس عيبا فينا ولا سذاجة في تفكيرنا ولا طاعة لمن يقترح علينا ويفكر بالنيابة عنا ويعلن لنا ما يريد أن يعمل قبل أن يثبت لنا أنه جاد في عمله وقادر على ما وعد به، لكن لأننا نريد أن نورط المسؤول وندفعه عسى أن يقدم على ما صرح به ويعمل ما وعد قبل التراجع عنه وتغيير الرأي فيه .

أعود لمناسبة هذه المقدمة الطويلة نوعا ما وهو التصريحات الأخيرة عن تخصيص التعليم العام وهذا يعني أن التعليم سيعرض للقطاع الخاص أو يباع عليه ولا اعتراض لنا على ذلك لكن الذي أعرفه أن محاولة التخصيص ليست جديدة فقبل بعض سنوات طرحت فكرة تخصيص التعليم العام ورصد لها تسعة مليارات بالتام والكمال

وأسست شركة اسمها شركة تطوير التعليم ودعي لها طاقم من شركة أرامكو السعودية واستؤجر لها برجا ضخما في مدينة الرياض لازال شعارها يغطي واجهاته الأربع وقال المسؤول الأول عن هذه الشركة والعهددة على الراوي إنه لن يرضى عن شركته التعليمية حتى تكون ندا لشركة أرامكو السعودية وبعد التسعة المليار السابقة حظي التعليم بهبة كريمة من المقام السامي قدرها ثمانون مليارا أخرى وهو مبلغ ضخم في كل المقاييس وقد تناولت الصحافة هذه الهبة الكبيرة للتعليم وعلق المعلقون على أن هذا آخر حل لمشكلات التعليم وآخر عهد للشح في وزارتنا الكريمة وأن الهبة لن تترك لأحد عذرا أو علة يعتل بها، فالمال عصب الحياة وحلال المشاكل وقد حصل المال ولم يبق إلا العمل والتنفيذ ولا عذر لمعتذر، وبدأ المسؤولون في التعليم يحسبون ويقدرون كيف يعملون وكيف ينجزون في هذا المبلغ وكيف سيكون الحال بعد سنوات معدودة وصرحوا كثيرا وقالوا أكثر ولم يمض وقت طويل حتى نسيت شركة تطوير التعليم رغم ضخامة مكاتبها وعدد موظفيها ولم يعد أحد يذكرها، وسكت المتحدثون عن ما جاء بعدها من محاولات ومقترحات، ذهب وزراء وجاء آخرون وبقي التعليم كما كان من قبل لا جديد فيه.

وآخر الأحاديث هو ما صرح به وزير التعليم الجديد أحمد العيسى قبل أيام من أن النية تتجه لخصخصة التعليم مرة أخرى، والعيسى هو أول وزير سبقت رؤيته عن التعليم وقضاياها تعيينه لهذا المنصب فقد كتب عن التعليم وهو بعيد عنه ونظر لما يجب أن يكون عليه وألف وحاضر في المنتديات العامة والخاصة ولهذا السبب كان لدى الكثير من المتابعين أملا أن يكون الوزير العيسى أكثر الناس معرفة في مشكلات التعليم وحاجاته وأن يبدأ عمله بالوزارة مطبقا رؤيته ونظريته التي نادى بها من قبل،

وهي رؤية مختلفة عما هو موجود ومكرر. ولا زال الحكم مبكراً على ما قد يفعل إلا أن الحديث عن تخصيص التعليم ليست هي الأولوية التي يجب أن يبدأ الوزير عمله الجديد.

الأولوية هي إصلاح مؤسسات التعليم ومرافقة، وتأهيل كوادره، وانتشاله من الوهدة العميقة التي وصل إليها، وإعمال مبضع الجراح في جسمه المترهل حتى يعود إلى قوامه الطبيعي ورشاقتة المطلوبة، وتحديث مناهجه، ورفع كفاءة مخرجاته.

هذه النقاط هي ما يجب أن يعمل عليه الوزير الجديد للتعليم وليس محاولة ما ليس ممكناً في وقت غير مناسب.^(١)

(١) صحيفة مكة العدد (٧٥٩) السنة الثالثة ، الأربعاء ١ جمادى الأولى ١٤٣٧هـ ، ١٠/٢/٢٠١٦م.

كنوز الأغنياء وحاجة الفقراء

٢٠١٦/٦/١ م

تسمع كثيرا الكلام مثل أن الفقراء بلا مال وأن الأغنياء بلا عطف عليهم ولا رحمة، وقد يكون هذا القول غير دقيق فليس كل الناس فقراء، وإنما الفقر والغنى نسبي إلى حد كبير، وليس هناك من يستطيع أن يلغي الفقر في كل المجتمعات على وجه الأرض حتى في الدول التي بلغت من الرفاهية لعموم سكانها مبلغا كبيرا مثل الدول الإسكندنافية هناك فيها فقر نسبي، وفيها حاجة ومستويات مختلفة من المعيشة بعيدة بين الأغنياء والفقراء. وكذلك وصف الأغنياء بأنهم بلا عطف وشفقة على الفقراء هو تعميم في أحسن حالاته، وهو أيضا غير سديد فليس كل الأثرياء بلا عطف ولا يبذلون ما يجب عليهم لمساعدة الفقراء ولا تستطيع صف كل غني بجانب غني آخر، ولا يصح نزع الشفقة والرحمة منهم بشكل عام، فالأغنياء في العالم والفقراء فيه يصنعون جميعا الثروة الوطنية لبلادهم، هذا بجهد وكده وذاك في ماله وما أسبغ الله عليه من غنى.

وقد يأتي السؤال الأهم وهو كيف يتحول بعض الناس إلى أغنياء وبعضهم فقراء، ولماذا التفاوت الكبير بينهم. هذا الحال تحدثت عنه الشرائع والأديان وتحدثت عنه المصلحون على مر التاريخ وبحثوا في الحلول الممكنة التي تقرب الفوارق بين الناس حيث تستحيل إزالتها وإلغاؤها وكما لا يكون لسطوة المال وقوته سبيل إلى النيل من جهد العامة وإزالتها بالحاجة، وقد عالج الإسلام هذه الفوارق المادية في المجتمع المسلم ففرض حقا ثابتا في أموال الأغنياء يؤخذ منهم فيرد على فقرائهم، وكانت الزكاة أول حق ملزم لكل من يملك حدا معيناً من المال وفصلت في ذلك وهو ما يشبه

الضمان الاجتماعي في الوقت الحاضر وهدفه رعاية الفقراء دون منة أو فضل من أحد، وفي العصر الحديث أطال علماء الاجتماع والفلاسفة الجدل محاولين علاج ظاهرة التفاوت بين الناس ودعوا إلى الرحمة بالفقراء والعطف على الضعفاء وحبوا عمل الخير، وأمروا بالإحسان وكان كل ذلك متروك للناس وخياراتهم، فلما كان العصر- الحديث أصبح لزاما على الدولة ضمان الحد المعقول من الحياة الكريمة لمواطنيها وصار من واجبها ضبط الفوارق الكبيرة بين من يملكون الكثير ومن لا يملكون غير الكفاف أو ما هو أقل من الكفاف، وقد كان تجريم الاحتكار أحد الوسائل التي تمنع الغني من استغلال المال والثروة على حساب الفقراء، أما في حاضرنا نحن في المملكة وفي دول الخليج بشكل عام فإن التفاوت الكبير بين الفقراء والأغنياء أصبح ظاهرة بارزة وبدأت تتسع الهوة بين الأكثرية محدودة الدخل أو متوسطة الدخل والقلّة القليلة التي تحوز ثروات هائلة يكفي بعضها لسد حاجة نصف الشعب أو تزيد، ولم تأت هذه الأموال من نجاحات أهلها ولا كفاءتهم بشكل عام مثلما كان هذا حال الأغنياء والأثرياء في العالم الطبيعي الذي تنضبط به مجالات الكسب المشروعة، كانت أسباب الثروة في غير الدول الريعية هي العمل الدؤوب والصبر عليه والاستمرار فيه والقدرات الخاصة والفوارق الفردية واقتناص الفرص ومعرفة أماكنها وأوقاتها وكل ذلك يجعل الغنى والثروة التي يحصل عليها مستحقة بخصائص الإنسان نفسه تلك الخصائص هي التي جعلت الناس يحترمون ثروته وجهده وقدرته، وهذا خلاف حال الأثرياء في الدول الريعية التي أتاحت لأثريائها فرص خاصة لم تتح لغيرهم، ولم تكن ثروات الكثير منهم نتيجة جهد وعمل ونتاج وتميز في أشخاصهم ولا في قدراتهم، ولم تكن فرص الكسب بينهم وبين غيرهم متساوية حتى يكون للغني فضل يميزه، لكن

حصل عليها أكثرهم لأسباب كثيرة لا أريد ذكرها، وليس ذكرها مهما بقدر أهمية علاج التفاوت الكبير بين قلة من الأثرياء الذين أتت ثرواتهم أكثر بكثير من قدراتهم، وأصبحت في أيديهم أرصدة أو أصولاً جامدة لا ينتفع منها غير أشخاصهم بينما تكون ثروات أثرياء العالم ينتفع بها الناس عامة وتدور دورة طبيعية في اقتصاد بلادهم كالتوظيف والانتاج والمساهمة الفاعلة في الدخل القومي للأمة، أما أغنياء الدول الريعية فالأمر لا يكلفهم شيئاً حتى التوظيف أو العمل في إدارة الثروات الطائلة التي حصلوا عليها غير موجود، و أغلبها ينطبق عليها وصف المال المكنوز الذي لا ينتفع به إلا شخص مالكة، وهو ما يجعل الهوة بين الأغنياء والفقراء واسعة وخطيرة.

إن المال الذي لا يعمل ولا يدور دورة طبيعية في صميم الاقتصاد الوطني ولا ينتفع به غير مالكة، مال معطل والواجب على المسؤولين عن السياسة المالية في دول الخليج خاصة البحث عن طرق تضمن الاستفادة من الأموال المكنوزة بدل من تجميدها أو المغامرات التي تتوجه بها إلى استثمارات في طرق غير آمنة في الخارج.^(١٢)

(١٢) صحيفة مكة العدد (٨٧١) السنة الثالثة ، الأربعاء ٢٥ شعبان ١٤٣٧هـ، ١/٦/٢٠١٦م.

وطن ابن الرومي وأوطاننا

٢٠١٦/٥/١١ م

لابن الرومي أبيات مشهور من قصيدة واحدة، يتحدث فيه عن وطنه الذي لن يبيعه ولن يرى له مالكا غيره على مر الدهر وتعاقب الأزمنة ويعدد الأسباب التي جعلت الرجل لا يفكر في التخلي عن هذا الوطن الغالي تحت أي ظروف تعترض مسير حياته، ومن يقرأ أبياته لن يخطر بباله ما عنى ابن الرومي بالوطن الذي لن يبيعه لكن سيظن أن وطن ابن الرومي في قصيدته هو ما نعنيه اليوم في أديباتنا المعاصرة بالوطن الكبير الذي يخص ملايين البشر ويجمعهم ونسميه بالاصطلاح المعاصر الوطن الذي تقوم فيه الدولة والناس لكن ابن الرومي لم يعرف هذا المعنى ولم يردده وإنما أراد منزله الخاص الذي يسكنه ويأوي إليه فأسبغ عليه مفهوم الوطن الذي نعرفه وتحدث عنه ونتغنى بحبه ونعلمه الأجيال وننتمي إليه جميعا وقد أحسن أيا إحسان في قيمة الوطن وقدسيته ووجوب الحفاظ عليه:

في العصر الحديث جاء مصطلح الوطن العام بمعنى غير ما قصد ابن الرومي وغير ما أراد وكعادة العرب رجعوا إلى التراث القديم يبحثون عن شيء اسمه الوطن ليروا كيف كان أسلافهم ينظرون إلى الوطن العام الشامل الذي لا يخص أحدا منهم عن غيره، ولم يجدوا غير أبيات ابن الرومي فطاروا بها فرحا واتخذوها نموذجا وتحدثوا عن الوطن والوطنية والمواطنة، وجعلوا هذا الشاهد الحي الذي يتكؤون عليه في ترسيخ الحب والولاء وغرس هذه المفاهيم في نفوس الشباب ليكون الانتماء للوطن الواسع الممتد والدولة وليس للوطن (المنزل) بهذا الحب ويؤصلون ذلك تاريخيا وممارسة وهم على حق في كل حال.

تعشق ابن الرومي لوطنه ليس ترفا عاطفيا كما يتعشق المغتربون المعاصرون لأوطانهم الأولى ويتمنون أن يعودوا إليها ويعيشوا فيها حتى ولو أسعدهم الحظ في أوطان غيرها، ولكنه تحد واجهه حين دفعته الحاجة وأرغمته الظروف على أن يفكر في بيع منزله فتضخم المنزل عنده واتسع وامتدت جنباته ليصير بالنسبة له بحجم الوطن عندنا، وخيال الشاعر كان خصبا بما فيه الكفاية ليجسده فيصبح كاف ليعني الوطن في اللغة المعاصرة وفي مفهوم الدولة القطرية التي لم يعد المسكن الخاص هو ما يجب أن يتغزل به الإنسان ويتغنى بقيمته ويعلي من شأنه، في الوقت الحاضر حل الوطن محل المنزل وأصبح المنزل جزءا من الوطن وهو المعنى الشامل، وقد أصاب الشاعر المبدع حين حول وظيفة البيت الصغير إلى المعنى الذي يتسع ويتمدد على مساحة كبيرة يستطيع الإنسان العيش فيه مطمئنا، إذا لم يجد مسكنا خاصا له في هذا الحيز، فابن الرومي يقسم ألا يبيع وطنه مهما كانت الحاجة ومهما أحاطت به المصائب حتى ولو قسى عليه كل من حوله وأقربهم جاره وأهل حبيبه، والجميل في رأي ابن الرومي أنه لا يعلل تمسكه بوطنه لأنه يريد أن يعيش بقية حياته في مسكن يؤويه ويحفه بالأمن والاستقرار، لكن التمسك بالوطن يعود إلى أمر ماض وليس مستقبلا كما هي الحاجة للوطن، ذلك الماضي هي الذكريات الجميلة التي قضاها في ربوعه العزيزة عليه (المنزل) وارتباطها في وجوده وبأن حياته بدون تأمل الذكريات وتشكلها في الوطن الجميل لا معنى لها، فكان الماضي والشباب ومآربه وذكرياته والحنين الطاغي إليه رغم التنغيص الذي يلقاه من كل من حوله من جيران وإخوان وأصدقاء حجب كل ذلك إليه، وليس هو وحده الذي يجب وطنه ويعشقه ولكن كل رجل كريم وكل إنسان شهم لوطنه مكانة في نفسه تحببه إليه.

سبق ابن الرومي الناس إلى معنى الوطن الذي يتغنون به اليوم ويزعمون محبته
والحياة فيه مهما كانت البدائل عنه مغرية
فأخذت أبياته ملامح الوطن الكبير الذي ينشد حبه الناس ويزعمون التفاني في
خدمته.

وفي النهاية فإن ابن الرومي ملك بيتا جعله أيقونة الوفاء وخلع عليه كل صفات
الوطن وتغنى به، وأما الناس اليوم فيتغنون بالوطن الذي عناه ابن الرومي والذي
يلحم الشباب خاصة به وهو المنزل لكل منهم حتى يحبونه كما أحبه بن الرومي وتغزل
به ومع أنه لا تعارض بين أن يحب المرء وطنه الخاص ووطنه الكبير الذي يشاركه فيه
الآخرون فإن الشباب يملكون الوطن الواسع ويريدون أن يكون لهم وطن صغير
يخص كل منهم يحتمون بأفيائه ويعيشون فيه ويعيش فيه أولادهم ويتغنون بالوطنين،
العام والخاص ويحبونها كما أحب الشاعر وطنه.^(١٣)

(١٣) صحيفة مكة العدد (٨٥٠) السنة الثالثة ، الأربعاء ٤ شعبان ١٤٣٧هـ، ١١/٥/٢٠١٦م.

لماذا الصمت أيها السادة

٢٠١٦/١٠/١٢ م

واجه الناس خلال الأسبوعين الماضيين قضيتين كبيرتين من القضايا الهامة المؤثرة التي اهتم بها المواطنون وتحدث عنها الخاص والعام وقال كل فيهما ما شاء أن يقول حتى لم يعد هناك حديث أهم منهما على الساحة الوطنية وانشغل بهما الكتاب والمثقفون والمحللون وغيرهم.

الأولى :

في الداخل المحلي وهي تلك الأوامر التي صدرت فيما يتعلق في العلاوات والبدلات وبعض المميزات الوظيفية التي تمس حياة الناس لا سيما ما يتعلق بالجانب الاقتصادي وهو الأمر المهم بالنسبة للمواطن الذي وجد أن ما حصل من إيقاف للعلاوات والبدلات وغيرها من المزايا الوظيفية التي قد أضيفت إلى أصل راتبه منذ سنوات فأصبحت جزءا منه نزعته على حين غرة وبدون مقدمات ودون تهيئة ومراجعة دقيقة وتبرير معقول ومقنع ولم يكن من السهل مرورها ولا تجاوز أثرها على الغالبية العظماء وهم من صغار الموظفين وأصحاب الدخل المحدود فكانت المفاجئة كبيرة ومربكة على الرغم أن الناس يتفهمون الوضع الاقتصادي العام الذي تمر به البلاد ويمكن أن يتحملوا من أجلها ما يمكن تحمله وقد تفهم الكثير منهم القرار إذ لا بد مما ليس منه بد فلو سبق القرار شرح للظروف وبيان للوضع الاقتصادي من المسؤولين لكان وقعه أخف والقبول به ممكن . هذه واحدة

أما الثانية :

فهي صدور ما يسمى بقانون جاستا وما سياتر على من قضايا خطيرة وسابقة

في جميع أنحاء العالم عامة وللمملكة خاصة بعد صدور النظام أصبح كل يقول ما يعتقد عن هذا القانون وكل صار محللا سياسيا وقانونيا ومفسرا لبنود القرار وشارحا للخطأ والصواب فيه. ومن حق الناس أن يهتموا بأمر يتعلق بمستقبلهم الاقتصادي والسياسي وعلاقتهم بأكبر دولة في العالم وأقدم حليفا للمملكة على مدى سبعين سنة ولنا معها مصالح لا يمكن التفريط بها ولا تجاهل خطورتها على المستقبل للبلدين، يخوض الناس في هذين الأمرين ويتحدثون عنهما ولا يملون من ترديد السؤال عما يمكن أن تؤول إليه الأمور إذا طبق النظام وفعل في المحاكم الأمريكية وتحركت جيوش المحامين الجرارة لرفع الدعاوى باسم المتضررين من أحداث ١١ / سبتمبر كما يقولون.

الغريب أن الذي أطبق عليهم الصمت هم من يطلب منهم البيان والتوضيح لما حدث ومواجهة أسئلة الناس المشروعة، لقد غاب المسؤولون وأهل العلم عن الحديث في هذين الأمرين أي أن الخطاب الرسمي الذي كان من الواجب أن يصير هو الأقوى والواضح والحاضر والمطمئن لمواجهة الأسئلة الكثيرة توشح بالصمت وفضل المسؤولون البعد عن مشاركة المواطنين همومهم.

كان الواجب عند ما وجدت الحاجة لتخفيض الدخل الشهري للموظف أن يكون المسؤولون قد سبقوا القرارات إلى الناس و أوضحوا أسباب الخضم وبينوا ما تمر به بلانا من ضائقة مالية وتواصلوا مع وسائل الإعلام، وعقدوا الندوات واللقاءات وأزالوا الملابس التي لا يعرفها عامة المتضررين من القرار حتى يصبح الناس على بصيرة من أمرهم ويكون التعاون تاما والتقبل لما مس مصروفاتهم من نقص ممكنا وقد يجدون كل التعاطف مع الحال الذي يعيشونه مع حكومتهم وهذا ما لم

يحدث بل كانت المفاجأة صادمة لهم وأكثر من ذلك صدمهم الصمت المطبق من المسؤولين والتجاهل التام وكأن شيئاً لم يكن في أمر مهم يتعلق في معاشهم ويؤثر على حياتهم، لا شك أنه غير مفهوم تجاهل الرأي العام وغير مفهوم الصمت عن أمر ينال من دخل أهم قطاع في المجتمع وهو قطاع الموظفين مهما كانت الظروف والأحوال التي تمر بها الدولة في هذا الوقت الغياب الآخر غياب المسؤولين الرسميين عن ساحة الرأي العام المحلي فيما يخصنا من احتمالات و مآلات (جاستا) وهو غياب لا يصح ولا يجوز التجاهل للمواطن في قضية مثل القانون الأمريكي الذي صمم لتكون المملكة أول الدول التي قد تتضرر منه سكت المسؤولون أيضاً وتركوا الساحة العريضة للشائعات والارجاف فيما سوف تصير إليه الأمور وهو غياب غير مبرر ولا مقبول بأي حال وما حصل يعد تجاهلاً لأهمية الرأي العام وعدم التقدير له، والأولى أن يكون هناك توعية عامة للناس وإجابة لما يدور في المجالس من أسئلة والمشاركة الفاعلة من المسؤولين حتى يكون الجميع على بينة من الأمر.^(١٤)

^(١٤) صحيفة مكة العدد (١٠٠٤) السنة الثالثة، الأربعاء ١١ محرم ١٤٣٨هـ، ١٢/١٠/٢٠١٦م.

كيف نتعلم من الأزمات ؟

٢٠١٦/١/١٣ م

مررنا أكثر من مرة بحالة الإنذار المبكر لما سيكون عليه حالنا عندما يصاب مصدرنا الوحيد البترول بأزمة ما، كان الحل الذي نعرفه يقينا ونتحدث عنه كثيرا وهو الممكن أيضا أن نعمل بكل ما نستطيع وأن نبحت ونجتهد في البحث عن بديل للبترول وتنويع مصادر الدخل وتطوير امكاناتنا مهما كانت صعوبة ذلك حتى لا نكون رهينة مصدر واحد، ولم يكن هذا الحل الذي نعلنه في كل أزمة تواجهنا سهل التحقيق ولكنه غير ممتنع لو تحققت الإرادة المخلصة. في كل عام نقول إن الحل هو التحول إلى بدائل للنفط وألا نعتمد على مصدر واحد ويجب ألا نترك مصيرنا الاقتصادي متعلقا به وبما يواجهه من متغيرات لا بد أن تحدث في مرحلة ما من مراحل وجوده، وما قد يتعرض لها كأي سلعة يحدد قيمتها العرض والطلب وتخضع للمتغيرات العالمية، ومنذ الخطة الخمسية الأولى وضع المخططون والمسؤولون عن السياسة الاقتصادية أول سطر في خططهم هو ماذا بعد البترول وكيف ؟ وماذا يمكن أن نعمل وكيف نوجد البدائل عندما لا يكون البترول مساعفا ؟ كان هذا الهاجس حاضرا نظريا في تفكير المسؤولين ثم تمر الخطة ويمر الوقت وننسى ما قلنا ولا يتحقق شيء مما نريد، أو بالأصح نعجز أن نفعل شيئا غير الكلام الذي نردده في كل مناسبة حين نشعر فيها أننا نواجه خطر نضوب البترول أو تحول الحاجة عنه إلى غيره. وقد مررنا بإنذارات كثيرة تعلن أن الخطر قادم ومررنا بأزمات كثيرة أيضا في الثمانينيات وفي التسعينيات يتأرجح فيها سعر البترول بين الارتفاع والانخفاض وفي كل أزمة من الأزمات نعود من جديد للكلام عن البدائل وتأتي الأحاديث والمقترحات والآراء

والمناقشات ثم ننسى سريعا العمل عندما نرى البترول يتوجه بموجة صاعدة من الارتفاع، هذا حالنا معه وهذا حديثنا الذي نرده في كل أزمة من أزماتنا البترولية ولا نكاد نفعل غير ذلك. اليوم يعود الحديث من جديد عن التحول عن النفط وتعود المحاولات مثل ما سبق ويعود البحث عن ما يمكن أن يعمل ونعود نبحث في دفاتر الماضي ونفتش في بقايا الأشياء.

لا شك أن العالم يواجه مرحلة من الركود وانخفاض أسعار البترول مما سيضطرنا إلى أن نواجه موجة عاتية من التقشف وشد الحزام قد يطول أمدتها لعدد من السنوات بعد أن تحلى البترول عن ريادته أو تحلى العالم عنه وأوجد بدائل ساعدت على التقليل من أهميته ومن الاعتماد عليه، فكان لا بد أن نبحث ما نعوض به النقص الذي أحدثته نزول البترول، وأول ذلك ما حصل نهاية الأسبوع الماضي من ارتفاع الأسعار لأهم ما يعتمد عليه الناس وهو البنزين والماء والكهرباء، وهذه الثلاثة تمس الناس كلهم ولا يمكن الاستغناء عنها بأي حال من الأحوال، وارتفاع أسعارها سيكون له آثار غير مريحة على شريحة كبيرة من المواطنين مهما كان مستواهم المعيشي- وقد يتحمل الناس هذه الأعباء بعض الوقت لكن لا يستطيع الكثير منهم الاستمرار طويلا في تحملها، وإذا نظرنا إلى واقع المجتمع فإن الأكثرية يعيشون على الكفاف وبمداخيل لا تكاد تكفي ضروراتهم اليومية والزيادة عليهم فيما لا يستغنى عنه كالكهرباء والماء والوقود إرهاب لهم وزيادة لا تفي بها قدراتهم المالية المتواضعة .

إن رفع أسعار بعض السلع الاستهلاكية مهما كان العائد منها فلن يضيف كثيرا ولن يكون كافيا وإنما الذي يجب أن تعتمد إليه الدولة في هذه الظروف الصعبة هو تخفيف منابع الفساد وتبع المفسدين ومحاسبتهم وقطع دابر المجاملات والمحسوبيات

التي كانت هي السبب في التبذير وعدم الاحتراز بالإنفاق عندما كانت الظروف مؤاتيه والعائد من البترول كبيرا.

وفي النهاية سيقبل الناس عامة وأهل الدخل المحدود خاصة شد الحزام ودفع ضريبة التقشف إذا رأوا أن المال العام أصبح في مأمن من الفساد وأن عملية الإصلاح جارية على الجميع ومنصفة للكل وأن الأخذ بالضرورات التي تساعد في تخفيف شدة الأزمة عنهم محل عمل واعتبار.^(١٥)

موقع الدكتور مرزوق بن تنباك
www.mtenback.com

^(١٥) صحيفة مكة العدد (٧٣١) السنة الثالثة ، الأربعاء ٣ ربيع الآخر ١٤٣٧هـ، ١٣/١/٢٠١٦م.

مواسم التخرج

٢٠١٦/٤/٢٠ م

ستحتفل هذه الأيام ثلاثون جامعة وأكثر من ثلاثين كلية متخصصة بتخرج آلاف من الشباب البنين والبنات المقبلين على الحياة والباحثين عن العمل المتطلعين لتحقيق مستقبلهم وآمالهم بممارسة حقهم في وجود العمل الذي يليق بهم ويسد حاجتهم، بعد مغادرتهم مقاعد الدراسة إلى سوق العمل مع آلاف أخرى ستأتي بهم برامج الابتعاث، و سنزف لهم التهاني بالتخرج وللوطن الذي يتطلع إلى جهود أبنائه وبناته في تحقيق نهضته وخدمته، ومع الفرحة بهم والدعوة لهم بالتوفيق إلا أن المسؤولية أمامهم ستكون كبيرة والجهد لاستيعابهم وتهيئة فرص العمل لهم سيكون أكثر صعوبة مما بذلوه طوال سنواتهم الدراسية من مثابرة في دراستهم وتحصيلهم، وسيواجه الكثير منهم صعوبة التوظيف والتوطين في مكان يناسب تخصصهم، بل سيجد الكثير منهم نفسه يبحث عن عمل في أي مجال يستطيع القيام به، وليس فقط من يتخرج من الجامعات والكليات هم الطالبون للعمل والباحثون عنه، لكن معهم أعداد أخرى ستضطرهم الحياة وظروف المعيشة لترك الدراسة بعد الثانوية العامة إن لم يكن قبل ذلك، ومع هؤلاء جميعا جيل سبقهم بالتخرج وبقي يبحث عن العمل منذ تخرجه، ولم يجد عملا حتى اليوم. هذه مشكلة واجهناها في السنوات الماضية في أنصاف الحلول، و سنواجهها لا محالة اليوم وبشكل أكثر تعقيدا وأكثر شحاً مما سبق وسيكون التغلب عليها أصعب مما مضى، ومع مرور الأيام وتراكم من تقذف بهم مؤسسات التعليم في كل مراحلهم ومستوياتهم وتخصصاتهم إلى ساحة البحث عن عمل ستصبح القضية غاية في الأهمية من عدة جوانب وغاية في التعقيد كذلك .

كل العالم يواجه مشكلة العمل وتخيفه البطالة ويبحث في الحلول الممكنة ولا أظن أن هناك دولة في الوقت الحاضر لا تضع في مقدمة أولوياتها تأمين العمل المناسب لأبنائها والتخطيط لمستقبلهم الوظيفي والحرص على أن يجد الجميع ما يوفر لهم العيش الكريم في وطنهم .

والعمل والفرص التي تتاح لطالبيه ليست منة من أحد ولا خيارا بل هي ضرورة لا بد من الوقوف عندها وعدم تجاوزها حتى يجد لها المسؤولون حلا مهما كانت الظروف والأحوال التي تعترض الطريق أو تؤجل الحل . لا شك أنه لم يعد باستطاعة الجهاز الإداري التقليدي أو القطاع العام أن يوجد لهذا الجيش من الطالبين للعمل مكانا واسعا في رحابه كما كان ذلك من قبل، ولو أراد ما استطاع إلى ذلك سبيلا وحتى القطاع الخاص الذي يعول عليه كثيرا لم يعد قادرا على مزيد من الاستيعاب وهو الذي لم يكن مطمعا للطالبيين في ماضيه المزدهر فكيف في حاضره المنكسر .

ما الحل ؟

دعونا نفكر بهدوء شديد ونصرف النظر عن القطاع الخاص والقطاع العام، ونعترف أننا البلد الوحيد في العالم الذي يعمل فيه أكثر من نصف مواطنيه يأتون من مشارق الأرض ومغاربها ويجدون فيه العمل والاستقرار، ويعيشون لا يشكون بطالة ولا يشعرون أن أرزاقهم في خطر، ثم ننظر بهدوء أيضا وبرودة أعصاب مرة أخرى ونفكر كيف وجد القادمون الغرباء عملا ولم نجده نحن أهل الوطن الذي نعرف كل شيء فيه عملا لأبنائنا، دعونا نفكر مرة ثالثة، وبهدوء شديد أيضا : ونقول السبب أن القوانين أو إذا شئتم الأنظمة واللوائح التي نضعها وهي تساهم بجزء كبير من الأزمة نواجهها ذلك أننا إذا واجهنا حالة فردية قد لا تكون مهمة وضعنا نظاما يعم الجميع

ويعرقل انسياب العمل ويلغي المرونة التي يحتاجها العمل الحر المنتج ولم ننظر للفوارق الفردية التي تحتاجها المبادرات الذاتية من الناس.

لكي يعمل المواطن وينتج ويجد لنفسه عملا وقد يوظف غيره معه في العمل، يجب أن تترك مساحة كبيرة لحرية العمل في كل المجالات، وأن لا يمنع أحد من عمل مباح مهما كان نوعه، فالمرأة مثلا هي مكون لأكثر من نصف المجتمع ويجب أن تعمل ولا تضايق في عملها ولا توضع الشروط التعجيزية التي تحول دون تمكينها من ممارسة النشاط الذي تحسنه، حيث تمنعها أحيانا أنظمة العمل وأحيانا لا يرحب بها أربابه، ولا شك أن تضيق مجال عمل نصف المجتمع هو هدر لطاقات منتجة مثلها مثل الرجل بل قد تكون أكثر إنتاجا فيما يناسبها من مجال الأعمال، وتفتح المجالات أمام الشباب وتذلل العقبات التي تعترضهم لا سيما من يحاول منهم أن يبدأ عملا خاصا به مهما كان صغيرا، و كما يسمح للناس في تنشيط الأعمال الحرة الصغيرة منها والكبيرة حتى يكون التفاعل الطبيعي والحراك الاجتماعي المنتج، وينظم العمل في مرافق السياحة فالذين يستثمرون في هذا المرفق حري بالدولة مساعدتهم وتشجيعهم وتذليل العقبات أمامهم فالسياحة عندنا عمل بكر غير مستغل ولم نلتفت إليه حتى الآن وتجاهل هذا المصدر يكلف كثيرا ويعطل مصدرا مهما من مصادر الدخل التقليدي خصوصا ما يتعلق بمنطقة الحجاز وبالسياحة الدينية ومع الأسف أن هناك من يرفع عصا غليظة في جوه من يريد أن يستغل مناطق الجذب السياحي الذي يلقي إقبالا شديدا من الزوار والحجاج والمعتمرين.^(١٦)

(١٦) صحيفة مكة العدد (٨٢٢) السنة الثالثة، الأربعاء ٦ رجب ١٤٣٧هـ، ١٣/٤/٢٠١٦م.

في التراث ما يعجل وما يؤجل

٢٠١٦/٧/١٣ م

منذ أول تفجير في المملكة قبل أكثر من عشرين سنة وكلمات التنديد والدهشة والاستغراب وكل ما يعبر عن الغضب مما يحدث تملأ الصحف وتردده الألسن، كل يدلي بدلوه عما يعتقد أنه السبب لما حدث ويتبرأ من الإرهاب والإرهابيين ويكيل لهم صنوف الشتائم ويبرئ الثقافة والتراث مما يحدث، ويبدأ بعد ذلك بالبحث عن السبب في ما وراء الأعمال الإجرامية ولا يجد في النهاية سببا مقبولا أو معقولا إلا المغرر بهم أو الفئة الضالة أو الأعداء وما هو قريب من هذا المعنى. وكل يقترح الحل الذي يراه لمعالجة المشكلة ويقترح الطريقة التي ستقضي على الفتنة في مهدها وتعيد الأمن للوطن وللمواطنين على ضوء ما سبق.

ولكن قبل مناقشة ما قلنا وما سوف نقول لا بد من الثناء على النجاح الذي حققه رجال الأمن منذ بدء الفتنة وعلى التضحيات التي بذلوها في الأرواح وتقدير جهودهم وشكرهم على ما يحققونه في تقليل الخسائر التي يحدثها المجرمون ومنع الكثير منها قبل أن تقع، جهود أمننا في المكافحة هي السلاح الذي واجهنا به موجات الإرهاب القاسية وهي أعمال بطولية لا ينكرها أحد بل هي تجربة رائعة في الصبر والكفاح والمتابعة الواعية، وما قد يحدث من اختراقات بين فينة وأخرى هو دليل على الصمود والمواجهة وليس ضعفا في كفاحهم وتضحيتهم .

بعد هذا الزمن الطويل لم يعد الإنكار والتنديد كافيا ولم يعد البحث عن المعاذير مقبولا فقد أسقط المجرمون كل القيم التي تعارف عليها الناس وانتهكوا الحرمات التي أقرتها الأخلاق والأديان والقيم الإنسانية، مثل قتل الأنفس المحرمة والأقرباء ولم

يسلم الوالدان منهم وانتهت محاولاتهم باستباحة ما لم يفكر أحد أن يصل بهم مروقهم إلى ما وصلوا إليه في أقدس البقاع في الأرض وأشد الحرمات في الأنفس.

أعتقد أنه حان الوقت أن نبحث ما كنا نتجافى عن البحث فيه من قبل ومنتقل من التلميح والإيحاء إلى الوضوح والتصريح وأن نفتش الثقافة العامة والتراث المتراكم الذي يبحث فيه هؤلاء فيجدون في طواياه ما يظنونه بررا لأعمالهم. التراث يحمل الكثير من الأضداد. في التراث العميق مرويات كثيرة وفيه أقوال أكثر تحتاج إلى مراجعة وتحتاج تجردا من العاطفة ورسوا على الواقعية العلمية بغض النظر عن ما نحب وما نكره، لقد جربنا على مدى خمسة وعشرون عام كل الممكنات وجربنا كل الاحتمالات وجربنا التنديد والوعيد واستنفدنا كل السبل التي نود أن تجد من يسمعها أو من يستفيد منها، ولم ينفع ما جربنا في كبح عدوان الغلاة وطغيانهم وتجاوزهم للمحرمات، المستحلون للحرمات يتسلحون بسلاح المعلومة التي ينشونها من مخزون التراث دون تمحيص أو تشكيك في صحتها يأخذونها مسلمة تصل إلى حد اليقين القاطع الذي لا يخالطه شك عندهم ثم يطبقونها عملا، وهم متأكدون أنهم يفعلون ما هو صحيح في ظنهم، ويرون شواهد في الموروث ويسمعون تفسيره وتقديره من بعض الوعاظ والمذكرين أيضا. ثلاثون عاما ونحن نجرمهم ونجرم أعمالهم وهم مجرمون حقا، لكننا لم نلتفت إلى قول يميز ما يجدونه مسطرا في تراث نشترك فيه جميعا ونصححه يقول: الإنجليز لمن يخلق بعيدا عن الحقيقة ويتجاهل الواقع ويتعد عن صلب الموضوع ارجع إلى الأرض، دعونا نرجع إلى الأرض الصلبة للثقافة للنصوص الملتبسة والغامضة التي يصلح توجيهها وتفسيرها بأكثر من تفسير وأكثر من وجه،

وتحتمل أكثر من معنى، أعرف أن الأمر صعب علينا لكن دعونا نبحث فقط نبحث ونميز ما يصلح لحاضرنا كما بحث وميز العلماء المسلمون على مر التاريخ.

أنا لا أريد أن أذكر النصوص الصارخة في التناقض والإيهام والإيهام التي يحملها التفسير البشري للتراث ويتلقفها هؤلاء ويعملونها بفهم خاطئ لما تعنيه أو ما يفهم من ظاهرها، لدينا كم هائل من آراء الفقهاء واختلافاتهم وتشريعاتهم وأقوالهم التي يتخذها المجرمون سنداً وذريعة، لدينا حشد هائل من الدعاء والتحريض على الناس في كل جمعة بلغة مبهمه تفهم على أكثر من معنى، لدينا مسافة طويلة قطعها التراث تؤجل فيها أشياء وتناقش فيها أشياء، أما الإرهابيون فلا يعرفون هذه المسافة من التأجيل أو التعطيل، ولكنهم يعجلون ما يؤجل ويوظفون ما يعطل وهم مطمئنون مما يفعلون.^(١٧)

^(١٧) صحيفة مكة العدد (٩١٣) السنة الثالثة، الأربعاء ٨ شوال ١٤٣٧هـ، ٢٣/٧/٢٠١٦م.

من يعزز اللحمة الوطنية ؟

٢٠١٦/١٢/١٤ م

يعقد مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني منذ إنشائه حوارات مكررة ودورات متعاقبة عن المواطنة وعن التعايش بين المواطنين وآخرها كان في نهاية الأسبوع الماضي وعنوانها (التعايش المجتمعي وأثره في تعزيز اللحمة الوطنية) وموضوعها كالعادة التعايش الذي لا أدري كيف لا يمل المركز الموقر من تكراره بعد أن قضى سنين عديدة منذ إنشائه في القول عن التعايش الذي لا وجود له حتى في أروقة المركز الموقر نفسه، التعايش لا يكون في غرف مغلقة يدعو إليها من ينتقيهم بعناية خاصة وتوصيف دقيق يتحدثون عن مثاليات ليس لها تطبيقا على أرض الواقع وتذهب آراؤهم ورؤاهم مع آخر مدعو إلى الحوار حين يغادر مكانه.

لكن ليس هذا هو المهم، المهم هو أنها انتهت حوارات المركز يوم الخميس تحت عنوان رئيسي (الأسس الشرعية والاجتماعية للتعايش المجتمعي) ويوم الجمعة التالي ارتقى إمام أكبر جامع في مدينة الرياض وأشهر جامع أيضا ولا يبعد عن مقر المتحاورين كثيرا فأفاض الإمام بسخاء منقطع النظير وصب من الدعاء والابتهالات ما يزلزل الجبال الرواسي على أعداء الله وأعداء الإسلام في رأيه وبعد جولة طويلة على الأعداء الذين وصفهم، عاد إلى أبناء الوطن الذي يدعو المركز للتعايش بينهم فصار أكثر تحديدا ودقة وذكر طوائف من المواطنين بالاسم وزاد من الابتهال والدعاء عليهم، ويبدو والله أعلم أن الإمام فهم من تطبيق الأسس الشرعية في التعامل المجتمعي موضوع اللقاء فهما خاصا للوطن وبناء اللحمة الوطنية فأمطرهم بوابل من دعائه وقد يكون بعضهم في الصف الأول في مسجده أو جارا قد يتجاوز

صوت المكبر سمعه.

هذه التناقضات الفاخرة بين دعوة للتعايش المجتمعي في غرف مغلقة تديره الدولة وترعاه وبين سماء مفتوحة تصدح فيها مكبرات الصوت في أقدس الأماكن ويستمتع لها كل المواطنين في كل جمعة وهذه المنابر تديرها الدولة وترعاه أيضا وهي تصنف المواطنين وتندد ببعضهم وتفرق بينهم ذلك هو العجب الذي لا ينقضي، فأيهما أكثر تأثيرا في السامعين غرف المركز أو روضات المساجد؟.

نعود ونكرر حتى ولو للمرة الأف أن الذي يعزز اللحمة الوطنية ليست المؤتمرات والندوات وليست الخطب والمواعظ وليست نظيرا مغلفا تريده النخبة رداء تتجمل به أمام الناس وتضعه تعويذة لأعمالها التي تقوم بها بين أونة وأخرى . اللحمة الوطنية يضع سداها ويعزز بناءها أسس كثيرة ومنطلقات عامة يعرفها الناس كافة ويمسسون بها ويدركونها بالفطرة والطبيعة لا يحتاجون فيها لعقد الندوات ولا المؤتمرات وأهم لبنات اللحمة الوطنية المعززة لوجودها حين يكون الناس سواسية في الحقوق والواجبات وحين يشعر الجميع أن الإنسان مقدر بعمله وجهده واجتهاده وأن الوطن هو المساحة المفتوحة أمام الأعمال الوطنية المخلصة مهما كان فاعلها من أي قبيل كان ومن أي جزء من الوطن أتى وحين يعرف المواطنون أنهم سواسية كأسنان المشط لا يطمع القريب في حق الغريب ولا يشعر أحد أن انتماؤه لمنطقة ولا لأسرة ولا لعشيرة هو فضل أو مكسب يميزه على غيره وإنما الجميع أبناء الوطن الواحد وإن تباعدت بينهم المسافات، فلا تميل كفة العناية ولا تقتصر التنمية على جهة أو جهات بينما تشح مواردها عن جهة أو جهات أخرى، وحين لا يكون المال دولة بين الأغنياء ولا الفرص خاصة للمقربين والأصدقاء وحين تكون الآفاق مفتوحة للكفاءات والقدرات والملكات الخلاقة فلا

يحتاج من وهبه الله شيئاً منها أن يطلب الشفاعة من شفيح ولا الوساطة من وسيط إلا
وساطة ذاته وقدراته وانتمائه للوطن الذي يعيش فيه الجميع.

المواطنون الطيبون البسطاء لا يدعون للمؤتمرات ولا يحسنون تدييح المقالات ولا
القصائد والمعلقات في وصف اللحمة الوطنية والتعايش السلمي بينهم ولكنهم كانوا
يعيشونها ويمارسونها في أعمالهم وأفعالهم ويطبقون ما يعزز اللحمة الوطنية بسماحة
طباعهم وسلامة صدورهم، هؤلاء هم الذين يبنون اللحمة الوطنية ويعززونها
ويحافظون عليها.^(١٨)

موقع الدكتور مرزوق بن تنباك
www.mtenback.com

^(١٨) صحيفة مكة العدد (١٠٦٧) السنة الثالثة، الأربعاء ١٥ ربيع الأول ١٤٣٨هـ، ١٤/١٢/٢٠١٦م.

رأي غير مختص في آراء المختصين

٢٠١٦/٦/١٥ م

القضايا العامة تحتاج لرأي المختصين والعارفين في بواطن الأمور وهذا أمر متفق عليه ولا خلاف باتباعه واعتبار أن ما يراه المختصون من رأي راجحة كفته على كل رأي لا يتمتع أهله بالاختصاص ولا يتكئ على الخبرة والمعرفة فأهل مكة أعلم بشعابها، ولكن شعاب القضايا العامة التي تهم الناس كافة متعددة ومختلف بعضها عن بعض وكل له فيها رأي يعلنه للناس أو يسره في نفسه، وما أكثر ما يسر المرء في نفسه من الأشياء التي يرى فيها غير المختص رأياً يخالف رأي المختصين ثم لا تلبث الأيام أن تثبت أن رأي غير المختصين في القضايا العامة مهم مثل أهمية رأي المختصين أو أكثر منه صواباً، الفارق أن رأي غير المختصين لم يجرب ولم يفعل ولو جرب وفعل لكان مثل رأي المختصين له حظوظ من الصواب كثيرة.

في هذا المقال سأجرب الحديث عن استثمار صندوق الاستثمارات العامة للمملكة في شركة أوبر المعروفة في أمريكا وفي العالم وهذه الشركة تدير تطبيقاً إلكترونياً فيما يعرف بالمشاركة يربط السائقين غير المتفرغين للعمل بالركاب الذين يحتاجون خدمتهم ثم تنتهي علاقة أوبر باقتطاع عمولتها من المبلغ الذي يحصل عليه مقدم الخدمة ويدفعه طالبها وليس غير ذلك.

وأنا أعرف أن المختصين في الاقتصاد وكتاب الصفحات المتخصصة سيكتبون المطولات في أهمية هذه الخطوة وسياركونها وستقرؤون التحليلات المؤيدة التي ترى أننا سنجنى منها الخير الكثير إن شاء الله وأنا أتمنى ذلك، لكن دعونا نعرف بعض شيء عن شركة أوبر ثم نناقش القضية: بدأت الشركة منذ خمس سنوات في سان فرانسيسكو

أي عام ٢٠١١م وخلال هذه الفترة امتدت إلى أكثر المدن الأمريكية وبعض مدن العالم وصادفت نجاحا كبيرا في السنوات الخمس الماضية مما لفت إليها أنظار المستثمرين في أمريكا وخارجها، وسرعة نجاحها اعتمد على نجاح التطبيق الإلكتروني واستفادتها من تنظيم محكم كان استخدامه مريحا لقطاع كبير من المستفيدين في أول الأمر ومن ثم طورت الشركة خدماتها ليستفيد منها أكبر عدد من الناس هذا هو الجانب الإيجابي حتى الآن للشركة.

أما الجانب الحذر والاحتمالات الممكنة التي يجب أن يفكر فيها كل من يريد الاستثمار طويل الأجل فيها فتتلخص في النقاط التالية:

الشركة لا تملك أصولا ثابتة ولا حتى منقولة أو محسوسة وأقرب صفة لها هي أنها افتراضية معتمدة على ما يسمى اقتصاد المعرفة أو التكنولوجيا ومثل هذه الشركات تواجه عددا من المخاطر الكبيرة منها على سبيل المثال تسارع التقنية وتغيرها واكتشاف ما هو أكثر تقدما وإغراء للناس بين يوم وآخر مثلما حدث لبعض برامج الأنترنت وتطبيقاتها الأولى التي كانت يوما تعتمد عليه تلك البرامج ثم حدث تطور أفقدها أهميتها وجاءت برامج أكثر منها دقة وسرعة واتقان فاخفت الأولى من الوجود، ومن المخاطر أن التطبيق الذي تستعمله أوبر أصبح معروفا للشركات المنافسة فقد تقوم الشركات المنافسة بالتطبيق نفسه أو ما يشابهه وهو ما حدث فعلا في بعض الدول في الصين وحتى في العالم العربي مثل تطبيق كريم وهذا يشكل خطرا محتملا على الشركة أيضا وعلى مكاسبها وانتشارها في غير أمريكا، وغير هذه الاحتمالات هناك احتمال أهم وهو قيام بعض الدول بسن تنظيمات لحماية شركاتها المحلية من منافسة أوبر وقد بدأ عدد من الدول وعدد من شركات النقل العام بالاحتجاج والمعارضة لأوبر

وطالبوا بمنعها من العمل في دولهم ، وأولها مدينة برلين في ألمانيا التي منعت حكومتها أوبر من العمل فيها، وفي لندن وباريس ومديد تقوم شركات النقل المحلية باحتجاجات ومظاهرات تطالب بمنعها من العمل .

وأما أهم المخاطر التي قد يواجهها المستثمرون في مثل هذه الشركات فهي صعوبة التخارج منها عند الرغبة في ذلك لأي سبب كان لاسيما إذا كان الاستثمار بمبلغ كبير، كل هذه الاحتمالات قد تقلل من البريق الذي حصلت عليه الشركة خلال خمس السنوات من عمرها. ورغم احتمال تحقيق أرباح عالية في شركات المشاركة المعرفية مثل أوبر إلا أن هناك احتمال لمخاطر عالية أيضا تواجه الشركات ذات الانتشار السريع وهذا ما لا يشجع الصناديق السيادية على الاستثمار فيها.^(١٩)

^(١٩) صحيفة مكة العدد (٨٨٥) السنة الثالثة ، الأربعاء ١٠ رمضان ١٤٣٧هـ، ١٥/٦/٢٠١٦م.

المزاج العالي يتغير

٢٠١٦/١١/١٦ م

عندما أصبح العالم قرية واحدة أو مدينة واحدة صار لا بد أن يكون لهذه القرية سياق عام ومشاركات كثيرة في كافة الشؤون التي هي عماد ما تحتاجه الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ولها ما للمدن من الهيئات والمؤسسات ونظامها العالمي وقانونها المعترف الذي يعترف به الناس كافة، قانون ينادي به الجميع ويحترمه أكثرهم، وإن لم يكن منسجما كل الانسجام ولا متطابقا كل التطابق مع ما يريد السكان وما يتبعه كل حي من أحياء القرية الكونية إلا أن له خطوطا مشتركة يتعاملون بها ويحترمونها ويلتزمون باتباعها على كل الأحوال وبغض النظر عن موقع كل حي فيها وأهميته بالنسبة للجميع فهناك إرادة قوية تجعل التوافق مهما لا بد منه. صحيح أنه قد يسمح لكل حي بإدارة شؤونه الخاصة والتصرف في أموره ضمن منظومة تعمل لاستقرار الأمن واتباع سبل السلامة والبعد عن كل ما يعكر صفاء العلاقات المتبادلة بين الشعوب والأمم والجماعات، ولكن شرط ذلك السماح ألا تضر- تضر- فئات الفرد وحرية الشخصية بمصالح أهل القرية الكونية ولا يسبب لهم كثيرا من الازعاج في مدينتهم الفاضلة وحياتهم المشتركة وشروط الالتزام المقبول عند السكان يحتاج إلى صبر ودربة طويلة وأن تنتظم رغباتهم ومطامحهم في السياق العام وألا يكونوا نشازا في المجتمع المثالي الذي يسعى إليه العالم، وكالحال في كل مجتمع لا يخلو من أن يكون فيه مجرمون وخارجون على القانون ومشاغبون، ويكون فيه الأقوياء المسيطرون الغالبون، والضعفاء المغلوبون على أمرهم، والمتلونون بطبيعتهم أو بسبب ضغط يجدونه ممن هو أكبر منهم، وأقدر على تطويعهم والأخذ على أيديهم وتأديبهم وتقليل المخاطر التي

يسببها هؤلاء للكون كله، وقد زعم الأقوياء أنه كثر في العالم الخارجون عن القانون والمشاغبون فيه، ومن سوء الحظ أن نصيب الشعوب الإسلامية بعامة والعربية بخاصة من المشاغبين الذين يخرقون القانون الدولي كثير كما زعموا.

وهم يخلون بالأمن وسيئون السلوك العام مما يعد منغصا للحياة وخارجا على اجماع أغلب سكان هذه القرية المعمورة، فشقي الناس بتصرفاتهم وضاقوا ذرعا بما يقع منهم ولم يجد الأقوياء بدا من تأديبهم والتعامل معهم بالإنذار مرة والإعذار مرات كثيرة وإرسال الرسائل التي لم يحسن المشاغبون قراءتها قراءة صحيحة فيمعنون في غيهم ويسرون عكس تيار العالم الذي يراقبهم ويريد الخلاص من شرورهم حتى يضطر في النهاية إلى هدم معبدهم المقدس مهما كان الثمن.

هدمت أمريكا معبد صدام حسين على من فيه بعد أن قرأ كل الرسائل التي وجهها الأقوياء إليه قراءات مغلوطة وأباحت العراق ودمرت مؤسسات الدولة وتركته نهبا للفتن ومجالا للعصابات والحروب الطائفية والثرات التي أضاعت الدولة والمجتمع وامتد شرر فتنته إلى مجاوريه فجر على نفسه وعلى من حوله ويلاات كثيرة لم تتخلص المنطقة من أثارها وتبعات ما ترتب عليها إلى اليوم وما زال كذلك، ومثل ذلك فعل الناتو مع القذافي وجماهيريته حين لم يفهم بسرعة ممكنة وبالوقت المناسب ما كان مطلوباً منه، فعاقبه عقاباً قاسياً على كل تاريخه الماضي وترك ليبيا بلا دولة ولا قانون ولم يشفع له استسلامه في آخر لحظة، ولم يكن الموقف من الشام واليمن والصومال وغيرها من بؤر النزاع بأفضل حال، حققت التدخلات الخارجية فوزي عارمة في المنطقة وفتنة لم ينطفئ حريقها الملتهب حتى نال شرها الجميع ولم يسلم منها

حتى الذين أشعلوها وكان لتدخلهم السافر في العراق وليبيا والخفي في بقية المنطقة أثر كبير فيما آلت إليه الأوضاع العامة.

هذا ما حدث فما الذي بقي؟ بقي أن المزاج العالمي لم يعد قادرا على المزيد من العبث الذي تمارسه بعض الجماعات والعصابات وحتى أشباه الدول في المحيط العربي والإسلامي. وبقي أن يدرك الدرس من لم تصل إليه عصا التأديب العالمية، وبقي أن النظام العالمي تغير مزاجه ونظرته للأمور ولم يعد كما كان من قبل ولعل اختيار أمريكا للرئيس الجديد بأغلبية ساحقة وهو مثار جدل في تصرفاته وفي آرائه وفي ماضيه وحتى في خطبه وبرنامجه الانتخابي يدل على مدى التغيير الذي يريده الشعب الأمريكي والقابلية للتطرف ليس في أمريكا فحسب بل في العالم كله.^(٢٠)

(٢٠) صحيفة مكة العدد (١٠٣٩) السنة الثالثة، الأربعاء ١٦ صفر ١٤٣٨هـ، ١٦/١١/٢٠١٦م.

وحدة الوطن وتعدد الثنائيات

٢٠١٦/٢/١٧م

في مساء يوم الاثنين من الأسبوع الماضي كان موضوع الندوة الرئيسية ضمن نشاط الجنادرية المعتاد (الدولة الوطنية / تنازع الهويات وتعدد الانتماءات) هذا الموضوع بعنوانه الحالي أو بمضمونه العام هو ما تكرر النظر به والبحث فيه عندنا منذ أكثر من عشرين عاما في كل المؤتمرات والندوات وفي كل اللقاءات الرسمية والأهلية يثار الحديث عن ما بدأ يبرز من انقسام وتعدد في المجتمعات العربية واختلاف في توجهاتها وتعدد في ميولها وقد استدعى الأمر تأسيس مركز ضخيم الامكانيات لمعالجة هذه الظاهرة التي بدأت تأخذ حيزا كبيرا من الاهتمام العام والخاص هو مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني الذي عهد إليه بالبحث عن حل مشكلة تعدد الهويات والثنائيات في الداخل الوطني وفي الخارج العربي وعن أسباب وجودها وانتشارها في المحيط الاجتماعي وأثر ذلك على بنيته ووحدته ومستقبله.

وقد ناقش الناس الذين يدعون للمشاركة في حوارات المركز في كل مرة وفي كل ندوة تقام أمر الثنائيات والهويات والانتماءات وما قد يترتب عليها من نتائج قد لا تكون في صالح الدولة والمجتمع، ومع مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني في الداخل أقيم مركز الملك عبدالله للغرض نفسه موجهة إلى الخارج لحوار الأديان في العالم كله. كان تنازع الهويات وتعدد الانتماءات هي الظاهرة البارزة في المحيط العربي حيث التمزق والاختلاف والتشظي في بنية المجتمعات العربية وفي علاقاتها ومكوناتها وكانت هي المشكلة البارزة في العقدين الأخيرين وأحدثت القلق الذي لم يعد من المناسب تركه بلا علاج حيث وجب على كل المهتمين في أمر السياسة والمجتمع

والدين والقيم الأخلاقية تناول الظاهرة من كل جوانبها محاولين البحث عن أسباب انتشارها واتساع مداها وخطورة ما يترتب عليها. وقد تحدث المنظرون والمثقفون والمعتدلون من رجال الدين وغيرهم وقالوا وأكثروا الحديث في كل مناسبة لكن لم يتفق هؤلاء المجتمعون والمتحدثون والمؤتمرون على سبب معقول لهذا التشطي رغم ما أفاضوا به من الوصف والتحليل والتعليل ولا على حل ممكن لمشكلات الثنائيات والانتماءات والهويات، وكان الإقرار بوجودها والحديث عن وصفها وما يترتب عليها هو كل ما استطاعوا فعله، وسبب عجزهم أنهم لم يدققوا النظر في بنية المجتمعات وتركيبها الطبيعي ولو نظروا بعين الواقع لوجدوا أن أكثر المجتمعات استقرارا ورخاء وأمنا في العالم هي تلك المجتمعات التي يعيش فيها الخليط الكبير من الناس من كل الجنسيات والثقافات واللغات والأديان ولو ضربنا مثلا للتنوع الكبير في الأعراق والأجناس والثقافات لوجدنا أمريكا بولاياتها الخمسين وثنائياتها وأعراقها مثالا لا مزيد عليه للتنوع. ولو نظرنا إلى تعدد اللغات والأديان والأجناس والعرقيات لكانت الهند وحدها مثالا آخر لتعدد الثنائيات والهويات والثقافات وإذا نظرنا إلى هاتين الدولتين وجدناهما أكثر الدول استقرارا وأكثرها ازدهارا وأقوى الدول في الصناعة والانتاج ولم يضعف تعددها وتنوعها واختلاف أجناسها من قوتها ولم يزعزع أمنها واستقرارها ولم يشق به المسؤولون فيها بل كان التعدد هو الميزة التي حاولت هاتان الدولتان المحافظة عليه والاستفادة منه، إذن تعدد الثنائيات واختلافها ليست هي السبب في التنازع والقتال والاضطراب.

والسؤال البريء أو أرجو أن يكون كذلك لماذا كان التنوع والتعدد في المجتمعات في الشرق والغرب أمرا طبيعيا ويكون إثراء واستقرارا لتلك الأمم التي ذكرت نماذج

منها وغيرها التي لم أذكرها، ويكون عندنا ضربا من الفتن والحروب والقتال في اللسان والسنان والتشردم والاختلاف، فالحالة عندنا وعند الآخرين واحدة وتناجها مختلفة بيننا وبينهم.

السبب أن التعايش في المجتمع الواحد يحتاج إلى قيم مشتركة و ثوابت يعترف بها الجميع ويرجعون إليها، وألها حرية منضبطة تترك مساحة معقولة للتسامح والاعتراف بالآخرين وبآرائهم واحترام وجودهم وثقافتهم مهما اختلفت معها الثنائيات الأخرى، وإدارة رشيدة ترسخ أسس العدالة بين كل الناس، ونظام سياسي عادل لا ينحاز لطائفة ولا فئة مهما كان شأنها، وقضاء مستقل عادل يحمي الحقوق العامة، وانتماء للوطن الذي يعيشون فيه لا تشوب انتماءه إليه شائبة الانتماء الثنائي. العالم الذي ضربناه مثلا حقق هذه الشروط فتعايش أهله واستقرت أمورهم فكان التنوع والاختلاف بينهم رحمة وكان التنوع والاختلاف عندنا حربا وقتالا وعذابا لأن ما وفرته الأنظمة والحكومات في العالم لمجتمعاتها لم تستطع الأنظمة العربية والحكومات توفيره وهذا هو سبب الاختلاف بيننا وبين العالم.^(٢١)

(٢١) صحيفة مكة العدد (٧٦٦) السنة الثالثة ، الأربعاء ٨ جمادى الأولى ١٤٣٧هـ ، ٢٠١٦/٢/١٧م.

دعوا الشباب يجربون العمل مبكرا

٢٠١٦/٥/١٨ م

نواجه باهتمام كبير مستقبل الشباب وما يريدونه وما يراود منهم وأول ذلك تأمين العمل لهم والمستقبلهم الذي ينتظره الوطن حتى يعتمد على سواعدهم للبناء الشامخ في قادم الأيام، ومن الأيام القادمة هذا الصيف وهو على الأبواب ومع الصيف عطلة طويلة لم يسبق أن ارتاح الطلاب والمعلمون كما سيرتاحون في هذه العطلة، أربعة أشهر أو تزيد، أكثر من ثلث السنة ستكون مناسبة طويلة لما يصل إلى خمسة ملايين من الناس عندنا بين طالب وطالبة، ومعلم ومعلمة في فراغ، والمثل المعروف عندكم جميعا حفظكم الله يقول إن الشباب والفراغ والجدة، وبقية النص تعرفونه ولا داعي لإكماله ولأن الأشياء الثلاثة المذكورة أعلاه متوفرة في هذا العدد من الناس الذين سيقضون أربعة أشهر بلا عمل مهم ينتظرون عاما جديدا ليعودوا إلى مدارسهم وجامعاتهم، وهم أيضا يتمتعون بالفراغ والشباب عندهم جميعا والجدة عند عدد لا بأس به منهم ومن لم تكن عنده كلها سيبحث عما ينقصه منها عند من يظن أنه يساعده لتكتمل متطلباته، قد تكون عند والده أو أخيه أو عند صديق أو قريب يعطف عليه، ويعد ذلك من التكافل المأمور به في الدين وعادات المجتمع الطيبة، ولأن ما جد من عاداتنا التي لم تكن لآبائنا ولا أجدادنا ولا في الماضي البعيد إلا أنها أصبحت أهم قضايانا وهي السفر للخارج والضرب في مشارق الأرض ومغاربها ليس لطلب الرزق واكتساب المعرفة كما كان ذلك دأب المسافرين في الأيام الخوالي ولكنها لإنفاق ما في الجيب ليأتي ما في الغيب كما يقول المثل الشعبي الذي نحفظه عن ظهر قلب، والمشكلة ليست هذه أي إنفاق ما في الجيب، المشكلة أن الخيارات أمام هؤلاء المسافرين لإنفاق

ما في الجيب لم تعد مفتوحة كما كانت في الماضي، ولم تكن شريحة الشباب العاطل في هذه الفترة الطويلة مرحبا بها في كل مكان يمكن أن يذهبوا إليه مثلما كان يحدث من قبل، بل أصبحوا محل شك وريبة من العالم، فما يذكر الشاب السعودي السائح حتى تدور الشكوك حول غرضه من السياحة واختياره للبلاد التي يريد التوجه إليها، هذا إذا كان يريد البراد في أوروبا وأمريكا وأخواتها، أما إن كان من هواية دول الجوار والأقربون أولى بالمعروف فمن سوء الحظ أن مصر الكبيرة والشام العريضة وليلى التي في العراق مريضة لن يأمنها على حياته، ولا يجد فيها ما يبحث عنه من الاطمئنان والراحة، ولن يجد فيها ما عهدته من الأمن الذي ينشده، لم يبق غير دبي وتركيا وخيارات قليلة فبشرهما بالخير الوفير والعدد الكثير في الصيف الطويل وما دامت الخيارات محدودة في هذا العام أمامهم

وما دام الوقت بهذا الطول فلن يستطيع السفر كل الناس، فماذا يمكن أن يعمل غير المسافرين من الشباب الذين سينتظرون مدة العطلة قبل أن يعودوا إلى مدارسهم وجامعاتهم في العام القادم.

لاشك أن هناك أكثر من خيار وأكثر من حل ولكنها ليست حلول المراكز الصيفية المعهودة وأشباهها فقد جربت تلك المراكز أكثر مما يجب، والأولى أن نجرب جديدا غيرها ولا سيما أننا في مرحلة نبحث فيها عن الحلول الممكنة لتهيئة الشباب لخوض مجالات العمل المختلفة واعدادهم لمستقبل أفضل.

إن الحل الممكن هو أن تفتح أمامهم أبواب العمل في القطاعات العامة والخاصة والشركات وحتى في الأسواق والبقالات وكل مجال يجدون فيه عملا كبر أو صغر لاستيعابهم عملا وتجربة وتدريباً يأخذ بهم إلى طريق الممارسة الفعلية ويجب العمل

والكسب الحر إليهم، وسيجد عدد منهم أن العمل في أي مرفق يتدرب فيه قد يساعده على اختيار المجال الأقرب إلى ميوله ورغباته بل قد يختار الاستمرار بالعمل والانتقاع إليه، ويبدأ حياته من أقرب الطرق متى ما أتحت له تجربة جيدة وخبرة مساعدة.^(٢٢)

موقع الدكتور مرزوق بن تنباك
www.mtenback.com

^(٢٢) صحيفة مكة العدد (٨٥٧) السنة الثالثة ، الأربعاء ١١ شعبان ١٤٣٧هـ، ١٨/٥/٢٠١٦م.

أصغوا لما تسمعون

٢٠١٦/١٠/١٩ م

يقول المتنبي الرأي قبل شجاعة الشجعان، وهو صادق فالرأي العام مهم ولا سيما عندما تمر الأمة بالظروف الصعبة التي لا بد أن تمر بها الدول والمجتمعات أيا كانت الصعوبات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها حيث تخلق في المجتمع القوي الفاعل نوعا من التحدي ونوعا من المواجهة وتحريك الذهن والعقل الجمعي لبحث عن الحلول لمشكلاته التي يمر بها وقلما تأتي صعوبة إلا وتحفز معها يقظة المواجهة على العمل الجاد وتبتعد عن حياة الهدوء والدعة والسكينة وتخلق معها وسائل الحلول الممكنة والتصدي والتغير أيضا، والعالم اليوم كله يواجه شيئا كثيرا من الصعوبات، والعرب يواجهون أشرس القضايا وأشدّها قسوة ومرارة في الأمن وهو الأهم وفي الاقتصاد وهو الأقوى وفي السياسة وهي الأخطر وفي الشأن المحلي والدولي ولكل قطر عربي ما يكفيه من المشكلات في الداخل وفي الخارج، ولكن الحلول لا تأتي سهلة ولا يعبر الناس بصراحة عنها وفي بعض الحالات لا يجدون وسيلة للتعبير عن ما يرون أنه واجب العمل به لحل ما يواجهون من المشاكل الاجتماعية رغم أن الضرورة تقضي السماع لكل تجربة وخبرة ورأي ولو كان عارضا حتى في الدول الديمقراطية التي تحكمها أحزاب وانتخابات وتقوم فيها آليات تبادل السلطة لا يستغنون عن الرؤى من خارج الحزب الحاكم أو خصمه الحزب المعارض وعندهم تنشيط مراكز البحوث والدراسات الأهلية ولم يستغنوا عن ما تقدمه هذه المراكز ذات الخبرة الطويلة المستقلة عن الرؤية الرسمية بل إن الحكومات الديمقراطية تكلف المؤسسات المدنية المستقلة لدراسة بعض ما يواجهها من مصاعب ولا يجدون في ذلك غضاضة أن

يستمعوا لنصائحهم ويأخذوا بما يوافق منها ويعرضوا عما لا يريدون من ذلك رغم أنهم استمعوا للرأي الناخب الذي أوصلهم إلى سدة الحكم قبل ذلك فما بالك في الدول التي لا تتوفر فيها مساحات كافية من تبادل الرؤى واستطلاع ما لدى عامة الناس من مشاركة قد تكون مفيدة لصانع القرار السياسي والاقتصادي وغيره مما تدعو الحاجة إلى سماعه.

الجو الذي نعيش فيه محليا لا يشجع أن نكون صورة طبق الأصل، الجو يشجع على الاختلاف والتعارض ويحتم أن تكون وسائلنا كثيرة متعددة ولكن غايتنا يجب أن تكون واحدة ومتفق عليها، غايتنا جميعا أمن الوطن وسلامته وسعادة أهله والعمل على أن يتحقق ذلك في جو من التعاطف مع حاجات الناس ومقتضيات المصلحة العامة وإن اختلفت الطرق إلى هذه الغاية النبيلة، ولا يتحقق ذلك حتى تكون الأبواب مفتوحة بين المسؤولين وبين الناس ليسمع بعضهم بعضا ويأخذ بعضهم من بعض، ما يلاحظ في الوقت الحاضر أن الرأي الرسمي لم يعد بقربه المعهود من الناس وأنه يكتفي بما لديه ويستغني ببعض الآراء ويستوحش من بعضها ولا يلتفت كثيرا للرأي المخالف ولم تعد هناك مساحة معقولة لاعتبار وجهات النظر التي تدور في وسائل التواصل الاجتماعي ومع الناس وهي وجهات نظر تعبر عن كثير من الاطروحات والأفكار والمقترحات التي نحن بحاجة إليها ويمكن أن تعزز الاجماع وتبنى عليها الحلول للمشاكل التي تواجه الناس.

وما يحصل من شحن حولنا لا يساعد كثيرا على أن نكون على رأي واحد وما سواه باطل ولا أن نغضب من الرأي المخالف ونهمله أو نلجم صاحبه ولا يطلب من أهل الرأي مهما كان شأنهم ومهما كانت توجهاتهم الصمت في وقت يصلح فيه الكلام أو

الموافقة على كل ما يقال ويفعل، نحتاج أن يدلي كل ذي رأي برأيه وأن تتسع الدائرة بين أهل الرأي وأهل القرار السياسي وأن يكون لديهم سعة صدر على ما يسمعون من النقد ووجهات النظر والمواقف الحدية لم يعد من الممكن العمل بها. أصغوا إلى الناصحين واصبروا على المجادلين ووسعوا صدوركم للمتحدثين وأرهفوا أسماعكم لما يقول عامة الناس وخاصتهم وثقوا أنهم يقولون ما يرونه في صالح الوطن وأهله ويقفون حيث تريدون فدعوا العمل يكون على قاعدة أوسع ومشاركة أفضل واحملوا الناس على محامل الخير وحسن الظن، واقربوا منهم ولا تبتعدوا عنهم.^(٢٣)

موقع الدكتور مرزوق بن تنباك
www.mtenback.com

^(٢٣) صحيفة مكة العدد (١٠١١) السنة الثالثة ، الأربعاء ١٨ محرم ١٤٣٨هـ، ١٩/١٠/٢٠١٦م.

أرامكو السعودية في المزاد

٢٠١٦/١/٢٠م

يشغل أعمدة الصحف وأقلام الكتاب هذه الأيام الحديث عن تخصيص شركة أرامكو العملاقة الذي أعلنت النية عن بدئه ويأخذ الكتاب والمحللون الاقتصاديون وحتى غير الاقتصاديين ويعطون في أمر تخصيصها بين ومؤيد للتخصيص ومبرر له وبين من له وجهة نظر لا يعلنها بوضوح ولكنك تقرأ اعتراضه بين سطور القول الذي يدلي به، وثالث يبدي شيئاً من الاستغراب ويرى أن أرامكو في نظره أكبر من أن تكون شركة يمكن أن يطبق عليها نظام الشركات التي يصلح تخصيصها وطرحها للاكتتاب العام، وأرامكو في حقيقة وضعها ليست شركة قطاع عام تخصص عند الحاجة ولكنها خزينة الدولة العامة والمصدر الوحيد الذي يعتمد عليه الوطن كله، الدولة والشعب في كل شيء ويمول مشاريعها، وكل هؤلاء الذين أشرت إلى أقوالهم جميعهم من أهل الاختصاص أو الاهتمام بالاقتصاد والكتابة عنه والحديث فيه، ولكل منهم حجته ورأيه الذي يراه ويبينه ويدافع عنه، ولأن أرامكو بهذه الصفة التي ذكرت وبوضعها الذي لا يشابهه وضع أي شركة أخرى فإن الحديث عنها لن يكون مقتصرًا على أهل الاختصاص والاقتصاد ولكن من حق الجميع أن يخوض فيه كل على قدر اهتمامه في الموضوع ولهذا أرى أنه من حقي أن أبدئ رأيي وأشارك الآخرين آراءهم حتى وإن كان رأياً مختلفاً ووجهة نظر مغايرة لما نشر في الصحف المحلية والعالمية عن تخصيص أرامكو.

ولن أكتب هذا المقال من وجهة نظر اقتصادية متخصصة لسبب بسيط ومعروف أعلنه للقراء وهو أنني لست متخصصاً في الاقتصاد لا عملاً ولا قولاً، لكنني سأكتب

من وجهة نظر عامة يشاركني فيها الكثير بقدر ما تكون أرامكو مهمة لنا جميعا لأنها مختلفة كل الاختلاف عن الشركات التي يمكن أن يقبل التخلي عنها للقطاع الخاص لديرها ويستولي على ملكيتها أو على بعض قطاعاتها ولو على جزء منها، وسبب اعتراضني ليس فنيا فحسب ولكنه من فحوى الخبرة الماضية بطريقة ممارستنا لما نفكر في عمله حيث نبدأ الفكرة ونقرر بسرعة صلاحها والعمل بها ثم نندفع بتنفيذها ونبالغ بوصف ما نفعل بأنه الصواب الذي يعدنا بالمني والسلوى وتخضر الفكرة بعيوننا نظريا وتنطلق أقلامنا بالثناء عليها والحشد لها والحديث عما سوف يجنيه الوطن ويناله المواطنون من هذا المشروع المبارك أو تلك الفكرة الخلاقة التي نقدم عليها ونتمسك بها قبل أن ننضجها دراسة ودراية ومعرفة في مآلها وما يترتب عليها، ولكي لا أقول كلاما مجردا فلا بد أن أعود بكم إلى فكرة المدن الاقتصادية التي طرأ الحديث عنها بين ليلة وضحاها وأسرعنا فيها ووعدنا القائلون عليها أن الواحدة من هذه المدن ستستوعب قطاعا كبيرا من المواطنين وأن حجم الوظائف التي يتمخض عنه المشروع الواحد سيكون كبيرا حدده بعضهم بخمسمئة ألف وظيفة خلال خمس سنوات، فملا الكتاب والمحللون والمهملون أعمدة الصحف عما سيعود علينا من هذه المشاريع بل وزاد أحدهم الكيل فزعم أن إحدى هذه المدن الاقتصادية ستوفر مليون وظيفة في خلال عشرين عاما وقد مضى أكثر من نصف المدة ولم نر ما وعدت به تلك المدينة الاقتصادية ولا غيرها ومثل المدن الاقتصادية ما وعدنا به طيب الذكر الدباغ أول رئيس لهيئة الاستثمار العامة من أن العالم طوع يديه وأنه قادر على جلب المليارات من الاستثمارات وقد صدقنا ما يقول وأيدنا ما يفعل وكتبنا وأكثرنا من المدائح بانتظار المليارات القادمة من العالم علما أننا كنا متخمين بالفائض الكبير من عوائد البترول عندما كان سعر

البرميل يقارب مئة وخمسين دولاراً، وكل ما أكثر المسؤول عن هيئة الاستثمار من الوعود صدقنا ما يقول وهللنا لما يعمل حتى ذهب وذهبت وعوده معه ولم نر شيئاً ولا زال من جاء بعده يرقعون ما خلفه، ومثل ذلك توسعنا في بعض المشاريع الهائلة التي لا نحتاج إلا بعضها وأنفقنا مئات المليارات عليها وها نحن اليوم نبحث كيف الخلاص من تبعاتها وما يترتب من التزامات مستقبلية كبيرة علينا بسببها.

من هذه التجارب يظهر أن التريث في تخصيص أرامكو ومراجعة الفكرة المطروحة حولها أولى من التسرع وعلى أهل الاختصاص وأهل الرأي أن يقبلوا الأمر على وجوهه ويناقشوه من جميع جوانبه، ولا شك أننا والله الحمد لم نصل بعد إلى الخيار بين لحم البقرة وحليبها فدعوا أرامكو وفكروا بغيرها.^(٢٤)

^(٢٤) صحيفة مكة العدد (٧٣٨) السنة الثالثة، الأربعاء ١٠ ربيع الآخر ١٤٣٧هـ، ٢٠/١/٢٠١٦م.

أزمة السكن المزمنة

٢٠١٦/٤/٢٠م

تبشر الصحف المحلية من وقت لآخر باسترداد الدولة لملايين الأمتار من الأراضي المنهوبة من قبل من تسميهم الصحف وعلى مسؤوليتها أيضا لصوص الأراضي. وقبل الحديث عن اللصوص وعن استرداد الأراضي منهم يجب أن نتحدث أكثر عن كيف بدأت أزمة السكن وشح الأرض في قارة لا يزيد سكانها عن عشرين مليوناً وكيف وصل سعر المتر في هذه الصحراء مترامية الأطراف إلى ما وصل إليه من حد لا يبلغه ولا يستطيعه إلا القليل منهم، وإذا عرفنا كيف بدأ الخطأ الذي أزم الأمر كان بالإمكان حلحلت المعضلة المستعصية على كل ما جرب من الحلول للأزمة حتى الآن، الخطأ بدأ مبكراً إبان الأزمة الأولى مع الطفرة الأولى التي ظهرت في عام ١٩٧٥ وحينها واجهت الدولة الأزمة في السكن بحلول عاجلة مرتجلة، وهي ما كان يجب أن تفعله فقدمت للناس قطع أرض في مساحات مناسبة للسكن واستفاد أكثر الناس من تلك المنح، ولكن ذلك الحل والاستعجال به بلا تخطيط فتح باباً واسعاً دخل منه أباطرة العقار وتجاره، وباباً أوسع منه لطلاب المنح الضخمة التي تبلغ مساحتها الكيلومترات وفتح شهية واسعة للإتجار بالأرض وتحويلها إلى ثروات وكنوز لفئة قليلة من الناس، طوقت هذه المنح المليونية المدن بسوار محيط أمام انتشارها وتطورها وامتدادها الطبيعي وقد فتحت معها فرصاً مؤاتية حولت الأرض إلى سلعة للبيع والشراء واحتدمت المضاربات وراجت واشتدت بين قلة قليلة من التجار الذين انتهزوا التطور والنمو للسكان، ولم يلبث أن انتقل الأمر من منح سكنية صغيرة إلى أطماع في تجارة وجدها بعض الناس فرصة رابحة فكانت المنح الكبرى التي تبلغ مساحتها ملايين الأمتار

المربعة هي سبب الأزمة، حين أحاطت الإقطاعات في المدن التي كانت تنمو نمواً سريعاً غير مسبوق مما كون بورصة العقار وصار هناك تحالف مريب بين من أخذوا المنح الكبيرة وسماستهم لبيعها وتسويقها، وتحكم العرض والطلب على الأرض وكان الطلب أكبر من العرض ، لأن أصحاب المنح المليونية ليسوا في عجلة من أمرهم لبيعها في سعر السوق و نتيجة النمو المتسارع للمدن والبحث عن المسكن المناسب للقادمين الجدد إليها، وما حدث من انفجار سكاني غير معهود ونزوح من الريف والقرى وتكدس في أمهات المدن. كان هذا كله فرصة ثمينة لتصريف المنح المليونية التي اعترضت توسع المدن وامتدادها الطبيعي ولم يقبل ملاك المنح الضخمة بالسعر المعقول فتجاوزتهم المدينة وبقي ما يملكون أرضاً بيضاء تمتد في أحشاء كل مدينة لتكون رصيذا لهم عند الحاجة هذه هي المشكلة وجذورها.

فما الحل وما العمل وقد أصبحنا جميعاً في أزمة متفاقمة سببها الطمع والحرص وعدم التخطيط للمستقبل وقد أعيت على الحلول رغم ما يبذل من جهود كبيرة للخروج من المأزق الذي صرنا إليه. ليس الحل ما تنشره وتفرح به بعض الصحف من استرداد قطعة أرض هنا وقطعة أرض هناك خارج النطاق العمراني للمدن وبعيدة عن الامتداد والتطور ولا يقدم ولا يؤخر وجودها في شيء من الواقع الصعب الذي يبحث فيه عن مخرج معقول.

الحل هو العودة إلى أساس المشكلة وإلى المدن المزدهمة وإلى ما بقي من المنح الكبيرة داخل المدن وإعادة النظر في أساس منحها وشرعيته ولا سيما أن الكثير من تلك المنح الكبيرة لا زال متروكا مواتا لم يتصرف به مالكه، ولم تتم الاستفادة منه، وإذا فرضنا صحة امتلاكه تحت أي ذريعة كانت لاشك سيجدها الباحثون عن العلل، فإن

الاحتكار في حال الحاجة والضرورة إلى ما يحتكر تمنعه كل الشرائع والقوانين والأديان، ولو كان ملكا محضا، ولا يوجد اليوم أكثر ضررا على الناس وأمس لحاجتهم من احتكار الأرض واستغلال أهل الحاجة إليها المغالاة في أسعارها ممن يحتكر ما الناس بحاجة إليه.

الثاني تطبيق قاعدة مشهورة في فقه المعاملات وهي أن المغنم بالمغرم وهذه الجزر الفضاء في داخل المدن حصل عليها المالك الأول مجانا من الدولة بما ذكر سابقا من نظام المنح أي أنه حصل عليها بلا مقابل فليس عليه مغرم في أي حال تكون الأرض وفي أي حال يقدر سعرها، والحل تسعيرها بسعر يحقق للمالكها ثمننا معقولا يفك به الاحتكار ويمنع به الضرر الحادث والمتوقع على عامة الناس.^(٢٥)

(٢٥) صحيفة مكة العدد (٨٢٩) السنة الثالثة، الأربعاء ١٣ رجب ١٤٣٧هـ، ٢٠/٤/٢٠١٦م.

لماذا فشل الانقلاب التركي؟

٢٠١٦/٧/٢٠م

الحدث الكبير والمهم في الأسبوع الماضي كان محاولة الجيش التركي أو فصائل منه الانقلاب على السلطة الحاكمة المنتخبة من الشعب، ولم تستمر أكثر من ساعات قليلة تبين خلالها أن الانقلاب قد واجه معارضة كبيرة من الشارع التركي أولاً، قبل أنصار الحكومة وبقية فصائل الجيش التي لم تشارك في العملية الانقلابية وقوات الأمن، كان الشارع هو الذي بادر بالرفض وأفشل الانقلاب. وسيستمر الجدل طويلاً حول الفشل الذريع الذي مني به قادة الانقلاب في تركيا يوم الجمعة الماضي، وهو أول فشل من نوعه للعسكرية التركية حامية العلمانية والحارس الأمين لتراث أتا ترك كما يقولون وستختلف التحليلات حول السبب الذي جعل دعاة الانقلاب لا يصمدون إلا قليلاً.

قام الجيش التركي منذ الانقلاب على حكومة عدنان مندريس المدنية عام ١٩٦٠م بعدد من الانقلابات لم يفشل في أي منها وأطاح بحكومات منتخبة واستلم السلطة أكثر من مرة، ولم يواجه معارضة شعبية تسقطه وتسقط محاولته في كل تاريخه الحديث وهو تاريخ مملوء بالمحاولات الناجحة ولكن الأمر في هذا الانقلاب الأخير أصبح مختلفاً فمذ اللحظة الأولى تبين أن الريح تجري بغير ما اعتاد الجيش التركي عليه، فهب الشارع وحشد الناس كلهم ضد الانقلاب وخذ الانتظار لما سيقول الجيش ويعمل، خرج الشعب كله إلى الميادين والساحات والأسواق معلنين الرفض القاطع لما حدث وانتهت المحاولة خلال ساعات قليلة وكأن شيئاً لم يكن.

السؤال المهم كيف حدث هذا الموقف غير المسبوق من الناس بغض النظر عن كل ما يمكن أن يقال من التفسيرات.

الجواب الأول أن تركيا كلها شعبها وحكومتها لم تنهض لأجل أردوغان وحزبه ولم تشارك المعارضة في التصدي للمنقلابين من أجل الحزب الخضم ولكنهم وقفوا جميعا من أجل الديمقراطية والحرية وحقوق الشعب في الأمن والاستقرار ومكاسبه التي حققها خلال السنوات الماضية، ورفضوا اغتصاب السلطة الذي لم يعد الشعب التركي يقبله أو يغض الطرف عنه بعد أن جرب مساحة الحرية التي تمتع بها وأدرك أهمية أن يختار هو من يحكمه بمحض اختياره ورضاه أو رضى الأغلبية، في منافسة شريفة وانتخابات حرة صوت لها الشعب وقبل بتأجيلها، وعد من يعتدي على خيار الشعب هو خصمه الحقيقي الذي يقف صفا واحدا ضده.

الثاني الذي جعل الشعب يرفض الانقلاب هو الوضع الاقتصادي الجيد الذي تحقق خلال فترة ليست طويلة حيث عمل الحزب الحاكم على تنمية اجتماعية وسياسة اقتصادية بعيدة عن الارتجال والتخبط شعر الإنسان التركي خلالها بالاطمئنان للمستقبل وأن حكومته معنية بسعادته وتعمل لرفاهيته وتقدم شيئا يدركه الناس ويمسونه عملا وقولا، ولو لم يكن مطمئنا لمستقبل أفضل لدبت الفوضى وحصل الاختلاف والتنازع الذي سيستغله الباحثون عن فرص التغيير فيجدون الطريق إليه سهلا.

الواقع أن الشعب التركي لم ينتصر - للحزب الحاكم ولا للمعارضة، انتصر - للديمقراطية وشارك بكل مكوناته للصمود ضد الانقلاب لأنه ذاق فضاء الحرية ودافع عنها وأصر على حقه في أن يعبر عن رأيه فيمن يحكمه، وأثبت أن طريق

الديمقراطية طويل ويحتاج إلى توضيحات كبيرة وهي أي الديمقراطية مستقبله الآمن وخياره الاستراتيجي، فقد اختار اليوم حزب العدالة والتنمية، وقد يختار غدا حزبا آخر المهم أن تعمل آليات الديمقراطية وخياراتها في كل وقت وهذا ما حصل حين قال الشعب كله لا لاغتصاب السلطة وخرق القانون وجبروت العسكر.^(٢٦)

موقع الدكتور مرزوق بن تنباك
www.mtenback.com

^(٢٦) صحيفة مكة العدد (٩٢٠) السنة الثالثة، الأربعاء ١٥ شوال ١٤٣٧هـ، ٢٠/٧/٢٠١٦م.

البروفسور القوزي ويوم اللغة

٢٠١٦/١٢/٢١

يحتفل العالم العربي بيوم اللغة العربية في مثل هذه الأيام من كل عام وهو احتفال مهم ولو من باب الذكرى بأهمية اللغة ومحورية دورها والمحافظة عليها لغة قوية مؤثرة في وجدان المتلقي ويجب أن تكون حية سليمة لا تضعف قدرتها ولا يحد من انتشارها وأن يهتم الناطقون بالعربية بأسباب نهائها ووجودها وأن يكون المدد لها دائما ومستمرا، وبهذه المناسبة نتذكر رأي أحد أعلام اللغة العربية وأحد علمائها المبرزين فيها وهو البروفسور عوض القوزي رحمه الله حيث كان رأيه أن الاحتفال باللغة يجب أن يكون عمليا بإثرائها وإبراز تراثها وتنشيط عملها في المجتمع وقد أخذ نفسه بتطبيق رؤيته بطريقته الخاصة فنفض عن كثير من مصادرها الغبار وحصر - جهده في تقريبها وتعليمها ونشر تراثها مستفيدا من موقعه المتميز كأحد أبرز أعضاء مجمع اللغة العربية في القاهرة وعضو مجمع اللغة العربية في دمشق وعضو جمع اللغة العربية في المملكة الأردنية الهاشمية وكان رأيه أن طبيعة اللغة توجب استمرار الرعاية الدائمة والمتابعة المستمرة لنموها وحياتها واللغة في رأيه ليست تواصل فحسب ولكنها تعبير عن هوية الأمة وتمثيل لشخصيتها وذاتها ومكانتها، والعربية تعيش في محيط متلاطم من التحديات وتحوض حرب البقاء دفاعا عن وجودها وعن موروثها الحضاري كما تواجه لغات وثقافات غالبية ومسيطرة على المجال العالمي مع أن أهل اللغة مشغولون عنها بتلقف تلك الثقافات واستظرافها.

لقد كان رحمه الله من العلماء الواقعيين الذين لا يهتمون كثيرا بالشكليات والاحتفالات لأنها وقتية كما يقول ولهذا وجه جهده إلى معين التراث اللغوي فأصدر

كنوز العربية وقرب عملها من الناشئة وحبها إليهم وأزال منها جدل النحاة وتعقيداتهم وغموض عباراتهم بموضوعية العالم الأديب المثقف وله كثير من البحوث والكتب التي تناقش بعض آراء النحاة الشاذة بالاستعمال والبعيدة عن الواقع المعاصر فهذب منها ما يلائم العصر ويحقق المراد من التعلم والتعليم وهذا هو الاحتفال الحقيقي الذي تستحقه العربية من أبنائها.

إن الاحتفاء باللغة العربية لا يكون في يوم واحد يمر وينسى ولكن الاحتفاء الحقيقي هو أن تنهض مؤسسات التعليم بواجبها نحو لغتها وأدبها ويكون التعليم في اللغة العربية بدل فرض اللغات الأجنبية العالمية ووضعها موضع العربية في التعليم وفي العمل وفي كل المخاطبات الرسمية وغيرها كما هو حاصل في البلاد العربية، إنه من المؤسف أن تختار مؤسسات التعليم العالي اللغات الأجنبية وتجعلها لغة التعليم في حين أنه لا يوجد في العالم من يختار لغة غير لغته ويستبدل الذي أدنى بالذي هو خير إلا العرب.

ومن المؤسف أيضا أن اللغة الانجليزية أصبحت ضرة مفضلة على العربية لاسيما في دول الخليج الذي يصل عدد الأجانب من سكانها أكثر من نصف العرب واختيار اللغة الانجليزية لغة وسيط بين هؤلاء الخليط من البشر لها أخطار كبيرة في المستقبل ليس على اللغة ولكن على الهوية العربية وعلى الانتماء العربي فقد يحدث - وليس ذلك مستحيلا- أن يطالب الذين يولدون في دول الخليج العربية - من الأجانب- بحقوق المواطنة لأبنائهم حين تتوفر كل فرص المساواة بينهم وبين العرب أهل الوطن الأصليين فالوطن واحد والمولد واحد والثقافة واللغة واحدة وهي الانجليزية طبعاً، وهنا تكون المطالبة مشروعة والعالم معهم لا شك بذلك فلا الثقافة مختلفة ولا اللغة

مختلفة ولا الوطن مختلف وبعد ذلك تكون الأغلبية من السكان من غير العرب هذا احتمال قد يظنه بعضكم بعيد الوقوع، أما أنا فأظن أن حقوق الإنسان والمجتمع الدولي سيكون معهم وينصر حقهم في الإقامة والجنسية وكافة حقوق المواطنة، وإذا أراد سكان الخليج العرب أن يخرجوا بفارق واحد يميزهم عن غيرهم ويحفظ هويتهم فلا أقل من أن يجعلوا اللغة العربية هي الفارق المميز والوسيط بينهم وبين من يعيش معهم من الأمم والأجناس الأخرى، وأن تكون الثقافة العربية بلغتها وتراثها وموروثها هي الثقافة المشتركة والسمة البارزة بلا منازع وهذا هو الاحتفاء الصحيح بالعربية والمحافظة على هوية الخليج وانتمائه.^(٢٧)

^(٢٧) صحيفة مكة العدد (١٠٧٤) السنة الثالثة، الأربعاء ٢٢ ربيع الأول ١٤٣٨هـ، ٢١/١٢/٢٠١٦م.

هل وزارة التعليم قادرة؟

٢٣/١١/٢٠١٦م

أعلنت وزارة التعليم قبل أيام من أنها تسعى لتحصين الشباب و حمايتهم من التيارات الفكرية التي ترى الوزارة الموقرة أن التحصين واجب منها، وحددت مجموعة من الأنظمة التي تسود العالم اليوم مثل العلمانية والبرالية، والأفكار التي تريد أن تحصن الشباب منها وعيبتها بالاسم وعندما سمعت الخبر الجديد التحصين تداعى إلى ذاكرتي سيل من أدبيات هذه الكلمة ((التحصين)) منذ زمن بعيد واستعدت تاريخ المقالات التي بدأنا التعليم بها وكأن الزمن يعيدنا إلى حيث البداية الأولى، تلك الأدبيات جاءت حين واجه بعض المتشددین التعليم بمواقف متحجرة ومحافضة تتوجس من التعليم النظامي خيفة آنذاك وتقف بشدة ضده فكانت حيلة المسؤولين لتمرير فكرة التعليم وتجاوز اعتراض المعارضين أن الشباب لن يتركوا دون عناية وتحصين كاملين يضمن أمن الشباب الفكري والمعرفي، كان هذا القول في زمنه ووقته ممكن ومقبول، ممكن لأن الوسيلة المتاحة للشباب في ذلك الوقت هو الكتاب الذي يحمل الفكر ولا شيء غير متوفر للناس في حينه، وفي استطاعة القائمين على العملية التعليمية التحكم في ما ينشر وما يقرأ وما يقرر في مناهج الدراسة، ومقبول لانعدام وسائل التواصل الأخرى التي طرأت بعد ذلك. ومع أن تجربة التحصين المذكورة أعلاه قد جرت العملية التعليمية والشباب والأمة كلها إلى نموذج واحد ونمط رتيب من التصور لوظيفة التعليم وكانت نتيجة الإصراف في التطبيق أن انزلق التعليم إلى ما أصبح يعرف بزمن الصحوة حين تمخضت جهود المحصنين للشباب عن الرؤية الحدية الواحدة التي لا تقبل التعدد ولا تتعامل مع المختلف إلا بالتجريم والابعاد والتصلب،

وكانت جناية ذلك ونتيجته ما ألت إليه الأمور من نمو التطرف والطائفية وانشطار المجتمع الخطير الذي لا زلنا نعاني من أثاره إلى اليوم، والبعد عن التسامح وقيام الأدلجة التي ما كانت تعرفها مدارسنا ولا عاداتنا وقيمنا ولم نعهدها من قبل .

اليوم وقد قطعنا ستين سنة من التعليم (المحصن) نجد أن الوزارة تعيد القول بتحسين الشباب مرة أخرى وتحذر من أنظمة عالمية لا تستغني أي دولة ولا مجتمع من أن تأخذ من تلك الأنظمة شيئاً وتدع أشياء فإن الوزارة في هذه الحال تعيد العملية التعليمية إلى المربع الأول وإلى النتائج المرة التي جربناها من قبل، وقد أربكت التعليم وحولت الطلاب إلى الحفظ والتلقين والرتابة في الفكر والفهم، وأهم من ذلك أن ما أحدثه التطور التقني والتواصل المعرفي لن يستطيع أحد التحكم به ولا منعه من الانتشار وليس الوقت وقت الانكفاء وإغلاق الأبواب ورفع الأسوار مهما كانت عالية، فالجهاز الجوال الذي يحمله كل طالب بيده ينقل إليه ما في العالم من أفكار وقيم بشرية ومعارف عالمية ويقرأ فيه ما أنتجه الفكر الانساني في مشارق الأرض ومغاربها لا يمنعه أحد مما يريد ومما يصل إليه ولا يمكن أن يتحكم فيه إلا وعيه وإدراكه، والاصح ليس التحسين ولكن تربيته الشباب تربية علمية صالحة على الاستقلال وترك الخيار له فيما يأخذ وفيما يدع مما تقدمه وسائل التقنية الحديثة المتجددة في مجال العلم النافع.

وفي النهاية فإن السؤال الذي لا بد من الاجابة عليه قبل أن نناقش رأي الوزارة هو هل هي جادة بعزل طلابها عن العالم من حولها وتحسينهم وإغلاق منافذ الأثر والتأثير عليهم من كل التيارات التي ذكرتها بالاسم وجعلت التحسين منها واجبا كما تريد، ثم هل هي قادرة على ذلك إن أرادت. إن كانت تعني ما تقول وتريد أن تحصن الطلاب

فأنا أؤكد أنها لا تستطيع وأن محاولتها ستعيد التصنيف البغيض الذي كانت نتائجه وخيمة على الناس وعلى العلم والتعليم إلا إذا استطاعت أن تغلق الهواء والسماء وليس ذلك باستطاعتها على كل حال.

السؤال غير المفهوم جوابه لماذا أقدمت الوزارة على هذه الخطوة ولمن توجه خطابها الذي يمنع طلابها مشاركة العالم المعارف العامة التي تسود اليوم. أليس الأولى بها أن تكون مناهجها وما تقدمه لطلابها هي الحصانة الحقيقية الفاعلة دون أن تطلب المنع وتعلنه، المعارف أصبحت سائلة لا تدري من أين تحجبها والثقافات المعاصرة التي نعيشها ترشح من مسام دقيقة ومتدفقة في كل ما نرى ونقرأ.^(٢٨)

موقع الدكتور مرزوق بن تباك
www.mtenback.com

^(٢٨) صحيفة مكة العدد (١٠٤٦) السنة الثالثة، الأربعاء ٢٢ صفر ١٤٣٨هـ، ٢٣/١١/٢٠١٦م.

كلنا غير

٢٠١٦/٢/٢٤ م

نحن غير في كل شيء تقريبا، غير في أشياء كثيرة حسنة وجيدة ومقبولة ونحمد الله على ذلك وأنا فيها غير، ولا نختلف حول أهمية هذا الغير الذي نحن فيه، فنحن غير لأنه لا يوجد قبلة للمسلمين يتوجهون إليها خمس مرات في اليوم ويؤمنوها في عباداتهم إلا في بلادنا، ونحن غير لأنه لم ينزل القرآن إلا في أرضنا وعلى بنينا، ونحن غير لأن محمدا عليه الصلاة والسلام بعث فينا وفي بلادنا، ونحن غير أيضا لأن العرب نشأوا في بلادنا وفاضوا منها على العالم ومعهم حملوا رسالة الإسلام وأسلم معهم الله رب العالمين أكثر من مليار في مشارق الأرض ومغاربها، هذه كله خير لنا، ونحن فيه غير ولا يد لنا فيه ولا منة ولا فضيلة على غيرنا من عباد الله إلا أنها ميزة ميزنا الله بها فنحمده على فضله ونشكره على إنعامه.

وهناك عندنا ما نحن فيه غير بكل تأكيد وهو خاص بنا لا يشاركنا فيه أحد في المعمورة كلها، فنحن غير لأننا البلد الوحيد في العالم الذي لا تسمح أنظمتنا وقوانيننا بقيادة المرأة للسيارة، ولنا في ذلك فتاوى وأراء وخلافات ومنازعات لا يصدقها الناس من حولنا، ولا يقنعون بأسبابها ولا نصدقها حتى نحن بأنفسنا ولا نقنع بها، ونحن غير لأننا البلد الوحيد في العالم كله الذي اخترع المحرم وجعل له وظيفة اجتماعية وقانونية فلا نترك المرأة إلا ومعها محرم حتى أصبح معنى المحرم مترجمه لغات العالم إلى معاجمها وتعرفه وتشرحه بجمل طويلة محاولة اقناع الناس بقبول فكرته قبل معناه، نحن غير لأننا البلد الوحيد في العالم الذي حرم الاختلاط بين الرجال والنساء في العمل وفي المطاعم والأسواق وعاقب عليه وحتى في البيوت كان الاختلاط ممنوعا

بينما لم يحدث في التاريخ أن منع الاختلاط بين الناس في أي مكان لا في الدين الكريم الذي وصفنا بأنا خير أمة أخرجت للناس ولا في العادات والقيم التي عرفتها الجزيرة العربية في الجاهلية والإسلام وعرفها العرب والمسلمون، ونحن غير لأننا البلد الوحيد في العالم الذي تغلق فيه الأسواق والخدمات العامة والخاصة خمس مرات في اليوم بينما لم يحدث مثل هذا في تاريخ المسلمين منذ أكرمنا الله بالإسلام، ونحن غير حيث لا زال الجدل قائما هل عمل المرأة حق أو ضرورة وهل يجوز أن تعمل بغير التعليم والصحة وكيف تعمل ولماذا تعمل؟.

أما ما نحن فيه غير حقا وحقيقة و قولا وفعلا، فإن الناس في كل أنحاء العالم يختلفون ويجادل بعضهم بعضا وقد يقطع بعضهم صلته في البعض الآخر وقد يصل الأمر بينهم إلى القتال، ولكن لا يدعي أحد الأطراف أنه الوحيد الذي لديه برهان من الله بأنه على حق وهدى من السماء وأن من يخالفه خارج دائرة الرحمة ومطرود من الغفران، ونحن غير عندما نتكلم في مجالسنا ومواعظنا ونعلم العامة والخاصة ونحذرهم بأن بعض الناس لحومهم مسمومة قاتلة ومن نال منها فقد سم ودم وذهب إلى جهنم، وأخيرا نحن غير لأن في العالم كله أحزاب وجمعيات ونقابات ومؤسسات اجتماعية وغير اجتماعية وهذه الأحزاب والجمعيات تختلف برامجها ومشاريعها وأغراضها ويخطئ كل حزب أو نقابة برنامج خصمه وشخص معارضيهم ويصفهم بأقذع الكلمات والعبارات ويكذبه بما يقول وينكر عليه ما يعمل، ويزعم أنه على الحق في خدمة الوطن الذي يحتضنهم جميعا وفي صالحه يعمل كل منهم وكل فريق يأتي بكل ما يستطيع من البراهين والحجج التي تبطل دعوى خصمه مهما كانت قوية وممكنة، ولكن مع كل ذلك لا يجرؤ حزب من الأحزاب ولا نقابة من النقابات ولا جماعة من

الجماعات أن تشكك بوطنية أعضاء الأحزاب الأخرى ولا الجماعات والنقابات التي تحاربها وتحاصمها، ولا تستطيع أن تخرجهم من الدين ولا أن تتهمهم بالعمالة والخيانة ولا تسلبهم حق المواطنة وشرف الانتماء إلى وطن واحد يعيشون فيه جميعا، أما نحن فغير لأن كل شخص فرد بذاته يستطيع أن يزعم أن كل من خالفه في الرأي أو نازعه في الأمر ولم يرض بشكله أو رأيه ولم يقبل به ويسلم له مهما كان توجهه خاصا وشخصيا فهو عدو للوطن وخائن للأمانة وبعيد عن الحق وقريب من الشر، وأهم من ذلك فإن الوطن في رأيه لا يتسع له ولخصمه الذي يخالفه بالرأي ولا بد أن يكون الوطن له وحدة ولا سبيل غير ذلك .

وأخيرا فإننا غير لأننا نزعم بثقة مطلقة وشبه اجماع من كل المتكلمين في الشأن العام أن العالم كله يحسدنا ويغضنا، ونحن لا ندري على ما يحسدنا الناس ويغضوننا وبعضهم لم يسمع بنا ولا يعرفنا ولا يدري أن موقعنا في الدنيا، المهم أننا متأكدون مما نقول وأنا محسودون ولا شك عندنا في ذلك، والظاهر أنه حسد من عند أنفسنا لا يدري عنه الناس ولم يشعر به غيرنا.^(٢٩)

(٢٩) صحيفة مكة العدد (٧٧٣) السنة الثالثة ، الأربعاء ١٥ جمادي الأولى ١٤٣٧ هـ، ٢٤/٢/٢٠١٦ م.

الردادي ودراسة حضارية واجتماعية تتوسل بالأنساب

٢٥/٥/٢٠١٦م

تصدر في الوقت الراهن كتب كثيرة عن القبائل والعوائل والأنساب ويتسابق المؤلفون في أكثر البلاد العربية في مجال التأليف والتصنيف ولا سيما في دول الخليج حيث نشط كثير من الناس وشجعوا الكتاب والمؤلفين على التأليف والنشر- حتى أصبحت شجرة العائلة إحدى الموضوعات الرائجة في بعض البيوت ولا يكاد يتوقف العمل في هذا الموضوع في جميع مناطق المملكة.

واهتمام الناس بالأنساب قديم بل لعل الكلام فيها يعد جزءا مهما في تاريخنا الإسلامي وثقافتنا العربية حيث وضع أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه الديوان على أساس الأنساب، وعودة الناس إلى التأليف والاهتمام به أمر مهم للغاية مع العلم أن الدراسات الأنثروبولوجية بدأت مع بداية الإنسان على وجه الأرض واعتمدت الملاحظة والاستقراء للحراك البشري وفسرت كثيرا من أسبابه وأغراضه ودوافعه وقد أصبحت الدراسات الاجتماعية في هذا العصر من أكثر العلوم انتشارا في العالم كله وبني على نتائج تلك الدراسات نظريات ومعارف وعلوم تتجاوز الجانب الاجتماعي الصرف إلى الأغراض الأخرى السياسية والاقتصادية والمعرفية وغيرها من النشاطات البشرية وقلما تخلو جامعة في العالم المعاصر من قسم للدراسات في علوم الاجتماعي والعمران البشري القديم والحديث.

لكن ما يلاحظ على أكثر المؤلفات التي صدرت في المملكة خاصة هو أنها تناولت الأنساب والقبائل والأمكنة و خلت أو أكثرها من دراسات الجانب الاجتماعي وهو الجانب المهم وخلوها من التحليل للسلوك الاجتماعي قلة من قيمة تلك الدراسات

وغلب عليها الجانب العاطفي والخصوصية العائلية أو القبيلة أو الاقليمية وجاء أكثرها تجريديا بحث إلا أنني اطلعت حديثا على دراسة جاءت بشيء مختلف لباحث أكاديمي له علو باع في الثقافة ومشارك في قضايا المجتمع من خلال مسؤولياته وما تولى من مواقع مرتبطة في المجتمع وفي ثقافته وعلومه ولاسيما الجانب الاجتماعي هو الدكتور عائض الراددي عضو مجمع اللغة العربية في القاهرة اليوم، ووكيل وزارة الثقافة والإعلام سابقا وغيرها من المواقع والمسؤوليات التي لها علاقة خاصة في الثقافة العامة للناس، وهو كاتب معروف ومؤلف لعدد من المؤلفات الأدبية واللغوية ولكن كتابه الذي بين يدي حمل موضوعا مختلفا وإن توشح بالقبيلة والأنساب، تحت عنوان طويل أختصره بمضمون الكتاب وليس عنوانه ((تاريخ اجتماعي من خلال قبيلة)).

تناولت الدراسة قبيلة من قبائل حرب وتميزت عن غيرها بأن توسلت بالحديث عن القبيلة وديارها وأنسابها إلى الدراسة العلمية الرصينة عن الحياة الاجتماعية والتاريخية والثقافية وأنواعها ومختلف موضوعاتها وهو ما فات على أكثر الدراسات التي أشرنا إليها من قبل. اختار الدكتور عايض قبيلته الردادية وأماكنها وديارها وأنسابها كما فعل غيره لكن ما جاء عنده هو التوظيف الذكي لما جمع من معلومات مهمة ليست في الأنساب كما كان يفعل غيره، وإنما سلك طريقا آخر مستبطننا أحوال الزمن القديم وصنوف النشاط السائد آنذاك باحثا في تفاصيل الحياة العامة التي تعيش فيها الجزيرة العربية قبل عصر الدولة فاستعمل منطوق الوثائق ونصوها ومضامينها لتقدم للقارئ لوحة متكاملة تقرأ فيها صورة للنشاط البشري في كل جوانبه، فتحدث عن الزراعة وأدواتها والرعي والرعاة والصناعات اليدوية والمهن الحرفية والآلات

التي يستعملها الناس وتكلم عن النبات وأنواعه وأسمائه والشجر وما ينبت ويعيش في تلك الديار وأضفى مساحة تاريخية للمنطقة وللسكان الذين سكنوها أو مروا عليها كما تناول اللغة التي كانت سائدة بمفرداتها ودلالاتها المحلية وتتبع مفرداتها وتصريفها اللغوي العامي في أكثره وبها كانت تحرر الوثائق التي يحتكم إليها أهل تلك المنطقة ولم يغفل التنظيمات الاجتماعية الداخلية والقوانين القبلية المتفق عليها التي يلجؤون إليها عند الضرورة ويسلمون طواعية بأحكامها، مثل هذه الدراسة هي ما يحتاجه الشباب الذين يريدون معرفة شيء مما كان يعيش فيه أسلافهم.^(٣٠)

موقع الدكتور مرزوق بن تنباك
www.mtenback.com

(٣٠) صحيفة مكة العدد (٨٦٤) السنة الثالثة ، الأربعاء ١٨ شعبان ١٤٣٧هـ ، ٢٥/٥/٢٠١٦م.

لماذا باغتتنا الأزمة المالية ؟

٢٦/١٠/٢٠١٦م

من الطبيعي أن تمر الدولة بتحويلات ومتغيرات كبيرة وأن تتعرض لأزمات ومواقف قد لا تكون في صالحها في كل الأوقات فدوام الحال من المحال والعالم يتغير من حولنا ويتحول في أبعاد كثيرة ونحن جزء منه ولا ننفك عنه وتأثيره قوي علينا وليس نحن فحسب بل لا يستطيع أحد أن يعيش في منأى عن المحيط العالمي مهما حاول الابتعاد والانعزال ليعيش في كوكب وحده، ولا بد أن يتأثر بغيره شاء أم أبى وكل يعرف أن الأحداث التي تعيشها المنطقة العربية قاسية ومؤلمة وأكثر من ذلك خطيرة ومنذرة بالمزيد من التعقيدات السياسية والاقتصادية والأمنية المحلية والعالمية. وفي الأفق يلوح مزيد من الارهاصات لما هو أشد وأخطر مما هو حاصل الآن من الاضطرابات في الوضع الاقتصادي العالمي غير المستقر في كل الأحوال، وقد تتمخض الظروف الآتية عن ما هو أسوأ مما هو حاصل، ولا بد في هذه الحال أن تكون أولويات الدولة هي المحافظة على مكاسبها مهما كانت وأمنها واستقرارها والبحث عن طرق النجاة الممكنة لها ولمواطنيها والمقيمين فيها قبل الاهتمام بشؤون الغير أو مساعدتهم، ومطلب الأمن مقدم على كل المطالب وأول ذلك الأمن الاقتصادي الذي هو أساس كل أمن واستقرار، ونحن مثل غيرنا في الوقت الراهن نتعرض لأزمة مالية مؤثرة كل التأثير وقد واجهنا مقدمات هذه الأزمة الاقتصادية منذ أقل من عام أو بالأصح اكتشفنا أننا نواجه أزمة غير متوقعة وكنا قبل ذلك نظن بل كنا متأكدين أننا من أغنى الدول وأنها ضمن العشرين الكبار في الاقتصاديات وكنا ندعى بهذه الصفة لكل المؤتمرات التي تقيمها مجموعة العشرين الغنية وإلى اليوم نحن أعضاء في هذه المنظمة

المهمة مع ذلك فقد ظهر لنا بين عشية وضحاها أننا نواجه أزمة مالية مركبة ومعقدة ومؤثرة لم نكن نشعر بمقدمها وغير قادرين على تصورهما، فكان علاجها سريعاً وطارئاً على المستوى المحلي ومفاجئاً وغير متوقع في نفس الوقت، ولا يبدو أن المفاجأة كانت للناس العامة الذين لا يتحملون مسؤولية ما يحدث في المستقبل، ولكنها في ما يظهر فاجأت حتى المسؤولين والمخططين وأصحاب القرار الاقتصادي الذين ألقى المجتمع إليهم أمانة رعاية حاضره والتفكير بمستقبله فباغتوا الناس بقرارات اتخذوها قوية وصارمة وحازمة في نفس الوقت وسريعة طارئة ولم تكن متوقعة، ومع أن هناك تفهم كبير لما اتخذ من قرارات حتى لو مست جيوب الموظفين بل مست كل مصالح المواطنين.

لكن السؤال المشروع الذي يجب أن يسأل وأن تكون الإجابة عليه واضحة وجلية وصریحة هو أين المخططون للمستقبل وأين القارئون للأحداث وأين المستشرّفون لما يمكن أن تواجه الدولة من المشكلات، أليست هناك وزارة اسمها وزارة الاقتصاد والتخطيط ومهمتها إدارة شؤون المستقبل والتوقع لما يمكن أن يحدث، وأول واجباتها وأهم مسؤولياتها التنبيه على ما سيواجه الناس من مصاعب قادمة أو متوقعة.

كنا قبل مدة وجيزة لا تزيد عن سنوات نفق المليارات لإنعاش الاقتصاد العالمي ونساهم في دفع الضائقة الاقتصادية التي مرت بها الدول الصديقة بل ونساهم في تنمية الاقتصاد العالمي وتحفيزه، لماذا أصبحنا فجأة ودون مقدمات على وشك الإفلاس لماذا غابت الدراسات المستقبلية ولماذا غاب المخططون مع أنه من المعروف أن الدول تضع الخطط والدراسات لخمسین عاماً قادمة ولما هو أكثر وما هو أقل من ذلك، ونحن لا نطالب بهذا البعد الزمني ولكننا نطالب بالحد الأدنى من التوقعات لما

يمكن أن يحدث لنا في عشر سنوات قادمة وحتى على فرض أننا على ثقة بأن موردنا الوحيد ثابت ودائم وليس متغيراً مع الظروف والمتغيرات فإن استشراف المستقبل والتفكير فيه من أهم الواجبات، وأخيراً كيف فرطنا بوفر السنوات السمان التي وصل أعلى سعر للبتروول مئة وسبعة وأربعون دولاراً للبرميل كل هذه الأسئلة يجب أن تكون إجابتها ضوءاً يبين طريق الأمل القادم حتى لا نكرر الخطأ مرة أخرى ونندم ولات ساعة مندم، والله المستعان.^(٣١)

موقع الدكتور مرزوق بن تنباك
www.mtenback.com

(٣١) صحيفة مكة العدد (١٠١٨) السنة الثالثة ، الأربعاء ٢٥ محرم ١٤٣٨هـ، ٢٦/١٠/٢٠١٦م.

أنفاق المال في غير منفعة ظاهرة

٢٧/١/٢٠١٦م

سنوات الرخاء الاقتصادي واليسر التي عاشها المواطنون في المملكة ودول الخليج في السنوات الماضية أعقبت أثارا كبيرة في بنية المجتمع الخليجي وفي سلوكه وفي تصرفاته وتفكيره وكذلك انعكست هذه الأثار على عموم الطبقات الاجتماعية في المنطقة بكاملها ولعلنا في هذا المقال نناقش بعض الظواهر التي نتجت عن مراحل الرخاء أو الطفرة كما يسمونها الذي عاشته أجيال يصلح تسميتهم بجيل الطفرة النفطية والرخاء الاقتصادي الذي لم تعرفه الجزيرة العربية في كل تاريخها البعيد والقريب حتى تفجرت ينابيع النفط من أرض غير ذات زرع فتحوّلت الجزيرة من صحراء قاحلة شحيحة الموارد قليلة الخيرات إلى خزينة تملأ الجيوب والأيدي بالذهب كل تلك النعم هي هبة البترول وهي العامل الوحيد الذي اعتمد عليه أهل الخليج في كل ما أصاب حياتهم من تغير كبير وتبدل في السلوك والآداب اتحدت أسبابه في الثروة واختلفت في الممارسة، ولقد أصاب حياتهم شيء غير قليل من التخثر والركود واستبطان الكسل في كل ما يدفع إلى العمل وفقد أكثرهم حافز الكد والكدح الذي عرفه أجدادهم قبل عصور النفط وأيام الرخاء، صار هذا الجيل بين ليلة وضحاها جيل المال والأنفاق والوفرة الطارئة التي لا تعتمد على عمل ولا تقوم على الإنتاج، ولكنها وجدت نفسها في مدة قليلة تملك المال الذي وصل إلى أيديهم من أسهل الطرق وأيسرها ووفر لهم ما كانوا لا يستطيعون توفيره ولا يستطيعون إنتاجه فضلا عن العمل له، فمما لا شك فيه أن الكثير من الناس يدرك جيدا حجم التغير الذي نال قيم

المجتمع وأثر في سلوكه سواء كان الأثر مفيدا ونافعا أو كان سلبيا ترتبت عليه قيم وتقاليد وأعراف طارئة في عاداتهم غير مألوفة في ماضيهم.

فلو أخذنا أهم ظاهرة طفحت على سطح المجتمع لوجدنا أعمالا كثيرة تعد مستفزة للنظرة العامة وغير قابلة للتفسير المعقول في أحيان كثيرة، وقد انقسم المجتمع حيالها إلى قطاعين مختلفين أحد هذين القطاعين قلة من الناس تهيأت لهم ظروف مؤاتية غير عادية وأسعفتهم الفرص وأثروا ثراء كبيرا كان عماد ثروتهم يقوم على المحسوبيات واستغلال الموقع الاجتماعي والإداري لقبهم من صانع القرار أو من مصدر القوة، و من هنا ارتفعت أرصدتهم في الجانب المادي وجاء عندهم المال الذي لم يبذلوا جهدا في اكتسابه فهان عليهم ذهابه وأنفقوا في ملذاتهم وبالغوا في الأنفاق وزاد حالهم فنقلوا مظاهر البذخ في ثرائهم إلى مصائف العالم وأشهدوه على سفاهتهم، فكانت أسواق لندن وباريس ومرابع سويسرا جزءا من حملتهم السنوية حيث أصبح العالم يتحدث عن ما يعملون بالمال الذي صار إلى أيديهم بقليل من الجهد وكثير من الباطل، أصبحت تصرفات هذه الفئة المترفة حديثي النعمة أحاديث السمر في المجالس العامة في بلادهم وفي الغرب الذي يمقت ما يراه من تصرفاتهم ومن ظواهر سلوكية غير محببة إليه ولا مقبولة عنده، ولم يجد هذا النوع من أرباب المال غير المكابرة والإعراض عن قيم المجتمعات التي يزورونها في كل عام حين يستعرضون في شوارع تلك المدن مظاهر الترف ودمامة التصرف فيمارسون من صور الانفاق.

أما القطاع الثاني فكثرة لم تكن لها ثروة الأولين ولا قدراتهم المالية ومع هذا يقلدون الأثرياء في ممارسة السفه الاجتماعي بكل مضامينه وأشكاله وفضيلة هؤلاء على أولئك أنهم محليون في أعمالهم مقلدون في تصرفاتهم يحييون ضروبا مكشوفة من التهور غير

المسؤول ويحاولون مشاكلة التقاليد التي كانت في زمن العسرة والشدة مقبولة عند الناس بل لا يستطيع القيام بها إلا الأفاذ منهم، أما اليوم فإن المبالغة في موائد السرف التي لا يحتاجها حتى المدعوون لها صار من السهل القيام بما لم يكن من قيم الماضي ولا من عادات العرب ولا أخلاقهم وإن جاء على شكل ما كان أجدادهم يفعلون .

إن الحاجة تدعو أن يكون هناك نظام واضح وقانون صريح يضبط السلوك العام للناس ويرشد تصرفاتهم ويمنع التجاوز للحد المعقول والمقبول لإنفاق المال حتى في عموم المباحات إذا كان مألها إلى الضرر بالجماعة عامة وبالمشترك من المصالح خاصة، والسرف في انفاق المال في غير منفعة ظاهرة تمنعه كل القوانين والأعراف، وما يحدث من بعض الشرائح الاجتماعية حتى وإن كانوا قلة يستحق المعالجة لأنه يسيء إلى سمعة الجميع ويبدد اقتصاد الوطن.^(٣٢)

(٣٢) صحيفة مكة العدد (٧٤٥) السنة الثالثة ، الأربعاء ١٧ ربيع الآخر ١٤٣٧هـ، ٢٧/١/٢٠١٦م.

الفساد أين وكيف؟

٢٧/٤/٢٠١٦م

نسمع الحديث كثيرا عن الفساد وأنه داء عضال يصيب جسد المجتمع في مقتل ويفسد عليه حياته المادية والاقتصادية وحتى علاقاته الاجتماعية ويلوث تعاملاته السليمة، وكل ينكر الفساد ويبرأ إلى الله منه، ويحث غيره على وجوب محاربتة، والبعد عنه وحصار الفاسدين وإصلاح ما أفسدوه، وهذا كلام جميل مفروغ منه فكل شخص مهما كان حاله ومهما كان دوره في المحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه يزعم أنه يجارب الفساد ويناصر الإصلاح ويطلب من الناس أن يكونوا مثله حربا على الفساد حتى احتاج الأمر إلى انشأ هيئة علياء لمكافحة الفساد والقضاء عليه.

لكن الذي يختلف حوله الناس هو ما هو الفساد وكيف نعرف أعمال الفاسدين ومن أين يأتي ومتى يكون العمل فاسداً أو صالحاً أو حتى ما هو الفساد بذاته، وكيف يميز الناس بين العمل الصالح والعمل الفاسد، فالفساد في الواقع هو عمل مبطن يتلون بلون المحيط الذي يعيش فيه ظاهره مباشرة الصلاح أو المباح من الأعمال وباطنه تحقيق رغبات شخصية أو اجتماعية وليست مادية فحسب، وميدانه واسع في كل نشاط يمارسه العامة والخاصة أو غير ذلك من الأغراض التي يصعب حصرها. و المقاييس التي تحدد معالم الفساد غير واضحة ويتعلق بعضها برقاب بعض، وكيف يعرف الذين يمارسونه في أي مرفق من مرافق الحياة العامة؟ وهل الفساد شيء ظاهر مستقل بذاته يدركه الناس ويحددون المفسدين، أم أنه أمر خفي ملتبس في كثير من حالاته غامض في مجالاته التي يوجد بها ولا ينكشف إلا حين تسلط عليه أضواء كاشفة تبينه على حقيقته وتشع على الزوايا المظلمة التي يرتع فيها ويتمدد في جنباتها و

تظهر تحتها دروبه ومسالكه وخطوطه العريضة التي تخفى وتلتبس ولا تعرف وتكتشف إلا حين ينظر إليها تحت هذا المجهر الدقيق الذي يميز المتشابهات ويفرز المتقابلات.

وأكبر جهد تبذله الدول والمجتمعات هو تجفيف منابع الفساد وتجميع المستفيدين منه، ومطاردتهم والحرب عليهم وتشريع الأنظمة والقوانين الصارمة التي تجرم أعمالهم وتحافظ على سلامة المجتمع، وكلما كانت الشفافية والوضوح والمراقبة الواعية قوية ظاهرة معلومة كلما ضعف عمل الفساد وتلاشت أخطاره عن مصالح الناس جميعا الخاصة والعامة وعن المجتمع، وقام الرقيب الحازم الذي لا تخفى عليه وسائل الفاسدين ومحاولاتهم، والفاسدون ليس فقط أولئك الذين يأخذون ما يستطيعون أخذه بفسادهم ولكنهم القادرون على إغواء غيرهم ليكونوا معهم في عمل الفساد وممارسته حتى يسهل عملهم وتتسع مجالات فسادهم،

لكن المهم أن الفساد ليس في عمل واحد ولا شيء محدد ولكنه قضية اجتماعية عميقة في بنية الثقافة العامة وعويصة تختلط وتتشابك أطرافها وتعشش أغصانها وتختفي ملامحها في الأعمال العامة التي يمارسها الأفراد أو تمارسها الجماعة ويصعب تمييزها في كثير من الأوقات ولهذا تجد أن الغموض في الأنظمة اللوائح والقوانين المتاحة للناس هي الأرض الخصبة لنمو الفساد وازدهاره وقيام مشروع الفساد الضخم في كل ما يترتب عليه من مصالح.

ولهذا السبب نجد أن الحديث عن الفساد يكثر في الأوساط والمجتمعات التي لا تكون الصورة عندهم واضحة في أمر من الأمور ولا يمارسون دور المنجز، ولا تتضح معالم القضايا أمامهم، ويتسلل الفاسدون إلى أماكن العمل وإلى المصالح المشتركة

وتكون مداخلهم في ظاهرها مشاركة في النفع العام وقد يكون الفاسدون ممن يؤكل إليهم أعمال مهمة ومن مواقعهم تلك ينطلقون في ما يحتاج الأمر إلى القيام به والنهوض بالجانب الصعب منه وإذا لم يكن العمل محققا وصالحا كانت الفرصة لدور الفساد ومرتعه الخصب حيث تخفى معالمه وتبقى فرص الظهور بمظهر لإنجاز و الإصلاح هي الباب الواسع الذي يدخل منه الفاسدون

لا يوجد دولة في العالم اليوم شرقه وغربه المتقدم منه والمتخلف إلا وقضية الفساد ومكافحته جزءا أساسيا فيما تواجهه و من أولويات الإصلاح فيها وفيما تكافح من أفات إلا أنه كلما كان الوضوح والشفافية ظاهرا وبارزا على السطح خفت مداخل الفساد وحوصر الفاسدون.^(٣٣)

(٣٣) صحيفة مكة العدد (٨٣٦) السنة الثالثة ، الأربعاء ٢٠ رجب ١٤٣٧هـ، ٢٧/٤/٢٠١٦م.

حكاية المنشية وحكاية تقسيم

٢٧/٧/٢٠١٦م

التاريخ لا يعيد نفسه لكن الأحداث هي التي تعيد نفسها والتشابه بينها هو ما تقرره الأيام. في العام ١٩٥٤م، كانت ثورة جمال عبد الناصر قد أمضت سنتين من عمرها ولم تكن قد حققت أكثر من الوعود في البيان الأول وكانت جماعة الإخوان الفاعل الأقوى في المجتمع المصري الذي تلقى بيان الثورة في كثير من الترقب والشك في ما تريده ثورة العسكر وما يمكن أن تفعله للمصريين، وكانت عين العسكر وقادة الثورة وأنصارها يتوجسون من الإخوان شرا ويتابعون أخبارهم عن كثب ويشعرون بالخطر الكبير على مكاسب الثورة من هذا التوجه المعارض بصمت، لم يحقق جمال عبد الناصر وضباطه شيئا مهما خلال السنتين الأوليين من عمر الثورة، ولم يجد المصريون جديدا فيما تنادي به جماعة عبد الناصر وضباطه، وبقي شأن جماعة الإخوان يمتد في محيط المجتمع وينتشر بقوة ويكسب المناصرين والأعوان في كل يوم وفي كل خطوة يخطوها العسكر في وعودهم التي يعدون بها ولا يحققون شيئا منها، ويصبح نصيب الإخوان من كل فشل للعسكر نجاحا لجماعتهم وزيادة في أنصارهم ومن هنا بدأت حرب المصالح بين الطرفين جماعة تعمل بصمت وتكسب أكثر وزمرة من الضباط يحكمون ويذيعون ما ينوون عمله وما يفكرون به وما يريدونه للشعب الذي ألقوا القبض عليه في ليلة وضحاها. هنا الشعب وهناك العسكر ولا بد من الصدام بين هذين الخصمين ولا محالة من ذلك. لكن من يبدأ أولا من يضمن نتائج ما يؤول إليه عمله ومن سيكون البادئ بالمواجهة؟ لا شك أن من يمسك بزمام الحكم هو الأقوى

في ظاهر المواجهة المرتقبة بين الطرفين كل منهما عينه على الشعب ويتربص بالآخر، فكانت حادثة المنشية ومحاولة اغتيال زعيم العسكر.

مضى على حادثة المنشية أكثر من ستين عاما وكتب عنها عشرات الكتب ومئات المقالات وآلاف الخطب والرسائل ولا زال الجدل قائما حولها والسؤال عن حقيقتها بدون جواب، لكن النتيجة النهائية توحى أن المستفيد الأكبر هو شخص جمال عبد الناصر حيث أطلقت حادثة المنشية يده في تصفية خصومه، أما جماعة الإخوان فنصيبها بعد ذلك القتل والتشريد في أقطار المعمورة، أحكم جمال عبد الناصر قبضته الحديدية على مصر كلها وبلا منازع وأحكمت جماعة الإخوان نظرياتها وأفكارها على الوطن العربي كله وبلا منازع أيضا بل وحتى على العالم الإسلامي، انتهى جمال عبد الناصر في هزيمة سبعة وستين وذاق الهوان والذل وهو حي وذهب مع الريح، وبقي السؤال الأساسي بلا جواب إلى اليوم وهو هل دبر العسكر حادثة المنشية للقضاء على الإخوان وتثبيت أقدامهم بالسلطة كما تزعم كل قيادات الجماعة أو تسرعت الجماعة وأخطت التقدير وقامت بالعمل فجنت على نفسها براقش.

حجة كل من كتب عن الحادثة هي البحث عن المستفيد، هل هم العسكر الذين كان الحادث لصالحهم أو الإخوان خسروا المعركة، في أحداث تركيا اليوم يأتي تقسيم بدل المنشية ويأتي العسكر بدل الإخوان ويفشل العسكر وينتصر - أردوقان، انتصرت السلطة القائمة في كلا الحالتين وأحكمت القبضة على الشعب والثورة كان الخصم في حادث تقسيم هو فتح الله كولن والكيان الموازي كما تسميه الحكومة أو الخصم اللدود لأردوقان وأستاذه الأول وجماعته.

مرة أخرى تعود حكاية المؤامرة ومن دبر الانقلاب هل هي الحكومة أو الكيان الموازي ومن المستفيد مما حدث؟ قوائم الحكومة الجاهزة وقبضها على الفين وسبعمئة قاض بعد ساعات من فشل الانقلاب أثارت الشك وأعطت فرصة للشائعات وسرعة المحاسبة وتحديد الخصوم والفصل والمنع من السفر للمدنيين في أيام قلائل زاد من الشك الذي تدور حوله الأحداث والقسوة في الانتقام يوحى بكثير من البلبلة و يجعل للمؤامرة نصيب من الرواج والقبول.

السؤال الذي سيبقى في رحم الغيب لبعض الوقت هو: هل سيصير حال الكيان الموازي في تركيا كحال الإخوان في مصر- يخسرون السلطة ويكسبون الشعب أو بالأصح يخسرون الحاضر ويكسبون المستقبل أو تتحول تركيا إلى سلطة الحزب الواحد وقبضته؟ الشبه كبير بين ما حدث في المنشية قبل ستين سنة وما حدث في تقسيم هذه الأيام، الأحداث متشابهة والنتائج هي التي ترجح هذا الرأي أو ذاك والحكم للمستقبل. (٣٤)

(٣٤) صحيفة مكة العدد (٩٢٧) السنة الثالثة ، الأربعاء ٢٢ شوال ١٤٣٧هـ، ٢٧/٧/٢٠١٦م.

متى يحتفل بنا الوطن ؟

٢٨/٩/٢٠١٦م

ست وثمانون سنة هي عمر الوطن الذي نحتفل به ويومه الخالد الذي يتكرر كل عام ذلك اليوم يتحدى كل الأسماء رسى على اسم واحد ومعنى واحد المملكة العربية السعودية بدل ثلاثة أسماء كانت هي العنوان الذي ينادى به قبل الوحدة الخالدة، هذا اليوم لم يجمع الأسماء بسم واحد بل جمع الوطن كله جمع الجزيرة العربية وجمع العرب وجمع القبائل التي كانت تعيش على أديم الأرض بأسمائها وديارها ورحلتها واستقرارها، وجمع المدن المتناحرة والأقاليم النازحة، وبقي في قبائله ومدنه وقراه وأقاليمه وسكانه صفا مرصوفا هو ما نراه ونعيشه اليوم ونحتفل به، لم يكن جمع الوطن بكل ما فيه سهل المنال ولكنه توفيق الله وعزم لرجال الذين كانت تضحياتهم مثل آمالهم. فجمعت الدولة تشتت القبائل وتباعد الأقاليم وتعدد الثقافات واختلاف المذاهب، صنعت الوحدة وتماسك الصف ونشأ المجتمع الواحد والرأي الواحد والوطن الواحد والأمل المشترك، تلك هي الثوابت التي نحتفل بذكرها كل عام ونعيد التذكر به في كل سنة، نحتفل بهذا النجاح ومن حقنا أن نفخر به ونحتفل ومن حق أبنائنا أن يفخروا بوطنهم ووحدتهم ويحتفلون بها. ليس في يوم واحد فذلك لا يكفي إنما نحتاج أن تكون كل أيام السنة وشهورها هي احتفال دائم ليكون الوطن حاضرا دائما ووحدته مشعة في النفوس لا نذكرها مرة بل تبقى شعلة متقدة في حسنا وفي وجداننا وفيما نعمل للوطن وأهله الذين لا شك أنهم أهل كل منا، نحتفل بالواجبات الكبيرة الملقاة على عواتقنا أمام الوطن وأهله، ومن يعيش فيه وعلى أرضه حين نعطي الوطن من الولاء والحب والعمل ما يستحقه كما احتوانا في حضنه الدافئ

وخيره الوافي، يكفي أن نأوي إليه ونتغنى فيه ونلبي نداءه، حين نحتفل في يوم الوطن لا نحتفل بيوم واحد نحتفل بالوطن دائماً وبالمواطنة أبداً و نحتفل بحقوقنا وحقه علينا وواجباتنا نحوه وبأن كل منا شريك فيه ومساهم في نهضته بأسهم متساوية القيمة مع الآخرين لا يبخس أحد منا حق الآخر بوطنه مهما كانت الفوارق بيننا، حين نعرف ويعرف كل منا ذلك الحق المشترك والمساواة العادلة وحين نثق أن الوطن للجميع لا يميز بينهم ولا يحرم أحدا منهم لرأي يراه، ولا مذهب يتبعه، ولا منطقة ينتمي إليها، عندما نكون سواسية كأسنان المشط أمام عدالة الوطن ونكون جميعاً في حضنه وأمام عينه هنا نحتفل بالوطن فمتى يحتفل بنا الوطن؟.

يحتفل بنا الوطن حين ننهض في خدمته ونحن نشعر أننا جميعاً أبناءه وحين نسعى ليكون وطننا عزيزاً قوياً بين الأوطان وآمناً مطمئناً لا نخدش عزته بأغراضنا الشخصية ومطامعنا الذاتية، يحتفل بنا حين لا يكون المسؤول فيه لقبيلته دون غيرها من القبائل، ولا يكون لقريته دون غيرها من القرى، ولا لمنطقته دون غيرها من المناطق، يحتفل بنا الوطن حين لا تتزاحم مصالحنا وأهواؤنا إلا بخدمته ويحتفل بنا الوطن حين يكون الخيار لإدارة شؤونه باعتبار الكفاءات قبل القربات والقدرات قبل المحسوبيات وحين لا تكون هناك مصلحة أعلى من مصلحته ولا فضل لأحد في خدمته، وإذا فكرنا من أجله قبل أن نقول، وخططنا قبل أن عمل وتوكلنا على الله بعد التفكير والتخطيط وعملنا من أجله ومن أجل أهله وربطنا بين الجهد والمكافأة في خدمته ذلك هو حقه علينا وحق أن يحتفل بنا مثلما نحتفل به كل عام.^(٣٥)

^(٣٥) صحيفة مكة العدد (٩٩٠) السنة الثالثة، الأربعاء ٢٦ ذو الحجة ١٤٣٧هـ، ٢٨/٩/٢٠١٦م.

لا تضيقوا المسارات أمام المجتمع

٢٠١٦/١٢/٢٨ م

يعرف السيل طريقه في بطون الأودية ويشقه على مر السنين ويسير في رخاء وانسياب ولا يخرج عنه حتى يعترض سبيله عارض وكل من هو خارج الطريق فهو آمن من طغيان السيل وتدميره، أما حين توضع الحواجز والسدود في مجراه الذي يسير فيه فإنه لا محالة سيجد طريقاً آخر لا بد أن يسلكه ولكنه لا يهتدي إلى الطريق الجديد ولا يجده حتى يدمر ما حوله ويؤذي الناس والبيئة ويحدث الكوارث والغرق والفيضانات الجارفة، ومثل السيل يكون سير المجتمع بعاداته وتقاليدته وثقافته وقوانينه وقيمه ومواضعاته الاجتماعية التي عرفها وتعايش معها وألف العمل بها واتفقت عليها أجياله، وحين يحدث تغيير واعتراض على قوانين المجتمع أياً كان نوع الاعتراض ومن أي جهة أتى فإن العواقب هي خروج المجتمع عن سيره الطبيعي الذي سار عليه طويلاً مثل السيل، والبحث عن المخارج الجانبية والمخارم الخفية ونقاط الضعف في بنية المجتمع وميوله أنى وجدها فيخترق أضعفها وأهونها ليواصل سيره الذي لا يمكن أن يتوقف عنه ولكنه اختراق مدمر وضار للمجتمع على كل حال لا سيما حين يكون الانحراف خفياً وضاعطاً، وحين تقوى المصادرة والاعتراضات لسير المجتمع وعرقلة حراكه الطبيعي، وسيكون التدمير مؤثراً وعميقاً على كل شيء، ومجتمعنا مر ويمر بكثير من المصدات والحواجز المفتعلة التي تعكر مساره وتؤثر بالسلم العام وتثير الاستشكال ومن أهمها غلبة الرأي الواحد وفرضه على الناس في الثقافة وفي العادات والتقاليد والمعارف العامة والخاصة، مما يثير الجدل الممقوت والخلافات والتشتت لا سيما ما يتعلق ببعض ممارسات الشعائر الدينية التي ليس عليها

اجماع وهي موضوع قابل للخلاف بين الناس، ولو أخذنا مثلاً صيام عاشوراه والاحتفال بها نجد أنها في كل عام تثير زوبعة من الجدل الطويل بين الناس رغم أنها مناسبة شعائرية إلا أن للناس فيها آراء وأهواء وأقوال فيصبح الحديث عنها قضية اجتماعية وليست دينية فحسب وتجد أن الناس يشغلهم رأي يقول ورأي يخالف ولا نكاد ننتهي من الجدل في أمر عاشوراء حتى يأتي شهر ربيع ومعه المولد النبوي ومن يراه ومن يعترض عليه فنعيد الكرة ونثير الجدل والحلال والحرام والممنوع والمقبول ولا نكاد ننتهي من معارك المولد النبوي حتى نصل إلى رجب وما أدراك ما رجب هذه المناسبات الشعائرية ولا أقول الدينية لم تكن قضية مهمة وليست من أصول الدين وكان الاختلاف فيها شأن الخاصة من المثقفين، أما اليوم فقد أصبح الناس كلهم أهل رأي وكلهم يدلي بدلوه ويعزز رأيه وينكر على من يخالفه وقد امتلأت وسائل التواصل الاجتماعي بجدل طويل شارك فيه العالم والجاهل وانتقلت من قضية شعائرية إلى قضية اجتماعية تصنف حولها الآراء ويشتد النقاش ويبدع هذا الفريق أو ذلك ويترتب عليها مواقف ضارة بسلامة المجتمع، وليس في الشعائر فحسب بل أصبحت الثقافات الاجتماعية والعادات والتقاليد المحلية موضع خلاف وجدل طويل،

و الخلاصة أنه لا يستطيع أحد أن يحمل الناس على رأي واحد مهما كانت صحة هذا الرأي وصوابه عند من يراه، فالمجتمع ينفر من الالزام ويستثقل الأمر الذي يفرض بالقوة والمرء ميال لما عرف وألف، وحمل الكافة على رأي الخاصة لا يحقق التنوع في الخيارات الثقافية وهو تضيق على سعة المسارات المفتوحة للجميع والنفور منه مؤكد على كل حال، إن التنوع مجال لإثراء التجارب الإنسانية وحضورها القوي من أهم ما تحتاجه ضرورات التعايش لأنه يفسح مجالاً للمشارك من الإبداع ومن يريد

أن يصمم المجتمع ويحد نشاطه ويلغي تنوعه الطبيعي بأي صفة كانت يضعف تماسكه وبنائه ويثير البلبلّة التي لا فائدة من إثارتها.^(٣٦)

موقع الدكتور مرزوق بن تنباك
www.mtenback.com

^(٣٦) صحيفة مكة العدد (١٠٨١) السنة الثالثة ، الأربعاء ٢٩ ربيع الأول ١٤٣٨هـ، ٢٨/١٢/٢٠١٦م.

دول الخليج من عقيدة أوباما إلى رسالة كلنتون

٢٩/٦/٢٠١٦م

دول الخليج تعيش حالة استثنائية إذا نظرنا إلى المنطقة العربية وما فيها من فوضى واضطراب وفتنة تأكل الأخضر- واليابس، وتفكك النظام العام في أغلب الدول العربية المجاورة للخليج، فالعراق وسوريا وليبيا واليمن والصومال أصبحت شعوبا بلا حكومات وتحولت إلى حروب قبائلية وطائفية وعصابات يقتل بعضها بعضا ولم يعد فيها أمن لسكانها ولا المجاورين لها، وفي المقابل كانت دول الخليج واحة مستقرة في هذا المحيط الذي تتنازعه الحروب من كل حدب وصوب، ولا يمكن إلا أن يكون هذا المحيط الملتهب حولنا مبعث قلق لنا فالشرر الذي تقذفه براكين الحروب القاسية لا بد أن يمسننا لهبه مهما حاولنا البعد عنه أو النأي بأنفسنا عن جحيمه، وقد كان اعتماد دول الخليج عامة والمملكة العربية السعودية خاصة على ركائز مهمة وثوابت قوية كونتها الجغرافيا والتاريخ والماضي البعيد والحاضر الإيجابي في كثير من مكوناته. الركيزة الأولى: النأي بنفسها عن الدخول في الخلافات الإقليمية ومحاوله مسك العصا من وسطها في كل ما حدث من مناوشات لا تكون المملكة طرفا فيها وعدم التسرع في الدخول إلى النزاعات مباشرة إلا عند الضرورة القصوى وفي مرات قليلة، وفي أضيق الحدود ورغم ما تعرضت له المنطقة في السابق من هزات عنيفة فقد تجاوزتها المملكة بفضل سياسة الحياد التي عرفت عنها منذ تأسيسها والتزمت، الركيزة الثانية: اعتمادها على حلفاء أقوياء وأصدقاء قدروا الثقل السياسي والمصالح المشتركة والموقع الجغرافي المتميز لها والمكانة الرائدة في العالم الإسلامي مكانة الحرمين الشريفين فيها التي تهفو إليه أفئدة المسلمين في العالم كله، أما الثالثة: فاللحمة الوطنية القوية المتناسكة،

فالشعب في المملكة وحدوي بطبيعته منسجم بشكل قل أن تجده في أي شعب آخر، قليل المطالب قنوع بما تيسر، وقد ساعده على ذلك التماسك والانسجام ما وهب الله البلاد من ثراء عريض أغنى الناس ورفع الحاجة وشغل الكثير منهم بإصلاح حاله وتنمية مكتسباته في التعليم أو التجارة أو حتى الوضع المالي المطمئن له، فكان شكر ذلك كله انسجام وطني بين أبنائه رغم اتساع مساحة المملكة وتنوع أقاليمها وعاداتها وثقافات مناطقها ومناخها، وقلما خالف أحد برأي إلا كان رده سهلا لأن الجميع يؤمنون إيمانا قويا بأهمية السلام الاجتماعي والبعد عن الاختلاف والتنازع الذي يشهده العالم من حولهم ولا سيما المحيط القريب منهم.

لكن ذلك لا يعني تجاهل المتغيرات التي حدثت وتحديث اليوم فكل ما سبقت الإشارة إليه يتعرض لمؤثرات قوية وعواصف سياسية واجتماعية أقوى وأكبر من أن يتجاهلها المسؤولون في دول المنطقة، ولا سيما المحيط المضطرب الذي أجبرهم على تغيير سياستهم وحيادهم لأن تأثيره أقوى من أن يتجاهله الناس أو يتحملون آثاره كما كانوا يفعلون من قبل، ومثلما تغير المقتضى السياسي والجغرافي تغير الحلفاء وتبدلت لغتهم واختلفت الرسائل التي يرسلونها لدول الخليج بين التلميح في عقيدة أوباما التي أطلقها قبل أشهر وهي كما يقول المثل إياك عني واسمعي يا جارة، وبين تصريح السيدة هيلاري كلنتون - المرشحة الواعدة - قبل أسابيع قليلة حين طلبت من حلفائها المملكة وقطر والكويت وذكرتهم بالاسم أن يمنعوا مواطنيهم من التبرعات والهبات والمساعدات التي يقدمونها للمدارس والمساجد والجمعيات الخيرية وزعمت أن ذلك دعم للإرهاب وحالها يقول ما قال جرير: أبني حنيفة أحكموا سفهاءكم إنني أخاف عليكم أن أغضبا. ومثلما تغيرت لهجة الحلفاء دخل اللحمة الوطنية دخن لا يخفى

خطره ولا يمكن أن نتجاهل الواقع الذي أحدثه والارهاب الذي يقوم به القلة من أبناء الوطن والتعاطف الصامت مع النظريات الطائفية التي لاشك أنها تنغص السلم الاجتماعي وتخلخل اللحمة الوطنية نتيجة لمؤثرات داخلية وخارجية. وأخيرا تراجع الوضع الاقتصادي الذي هو عماد الهدوء الطويل الذي عاشه الناس في الخليج والمملكة .

إن ما يجب أن تواجه به منطقة الخليج هذه المتغيرات، هو التغيير ذاته في أشياء كثيرة وعميقة وجذرية هو التغيير في السياسات والتخطيط لمستقبل مختلف وتغيير القناعات والأعراف التي سادت طويلا وأضررت كثيرا، وفي المرحلة الحساسة القادمة يجب التضحية حتى في بعض المصالح الشخصية المغرقة في الذاتية، ولنبداً الإصلاح من أعلى السلم الاجتماعي والاعتماد على المواطن وترتيب الأوضاع بما يناسب الحاضر والاعتراف باننا نواجه خطرا لا يمنع حدوثه غير القوة من الداخل والعدل والمساواة والشفافية في كل شيء وأن يعتمد على المواطن ومشاركته في الرأي ووضع القوانين التي تحمي النظام العام وتنصف الجميع وأن يعرف كل فرد واجباته وحقوقه بصفته مواطنا مسؤولا ولنقرر من الآن أن حماية دول الخليج مسؤولية أبنائه وتضامنهم ووحدتهم ولجم ما تثيره الطائفية البغيضة وما تبرره من أعمال. أخيرا إما أن نختار ما نغيره أو سيحدث التغيير دون خيار. (٣٧)

(٣٧) صحيفة مكة العدد (٨٩٩) السنة الثالثة ، الأربعاء ٢٤ رمضان ١٤٣٧هـ، ٢٩/٦/٢٠١٦م.

إذا لم يحدث ما تريده مؤسسة التقاعد

٢٠١٦/٣/٣٠ م

إذا لم يحدث ما تريده مؤسسة التقاعد فماذا أعمل؟ مضى على تقاعدي من العمل عشر سنوات وراتبي ثابت لم يزد قرش واحد ولكن عجلة الأسعار وتكاليف الحياة تدور سريعاً ولم تقف كما وقف راتبي التقاعدي وأنا أعيش بصحة جيدة والله الحمد وأصرف على العائلة الكريمة الذين كانوا قبل التقاعد أطفالاً صغاراً خفيفة حاجتهم وقليلة مطالبهم سهل قضاؤها ويسهل منعهم منها إذا لم يكن من منعهم بدءاً، أما اليوم وقد تخرجوا من التعليم العام ومن الجامعات ولم يجدوا عملاً وأكثرهم بنات وأنت تعرف، أن حظ البنات في الإرث النصف كما قرره الشارع، أما في نظرة المجتمع المسلم الذي أعيش فيه أنا وبناتي فحظهن من فرص العمل قليل إذا لم يكن صفراً، وفي المواطنة التي أراك تدندن حولها كثيراً فهو فوق الصفر بمسافة قريبة لا تبعده عن ذلك المكان، وحتى أكون عادلاً فإنني أعني بكلامي حقها في الوظيفة وحقها في أن تعمل إذا احتاجت إلى العمل وكانت قادرة عليه ومؤهلة له رغم أنني أقرب بأنها أي البنت أتاحت لها فرص التعليم والتأهيل ونالت العناية التامة من الدولة مثل الابن وهذا اعتراف بالفضل لأهله، وقد تفوقت البنت كثيراً على الأبناء في الدراسة كما تفوقت من أتيت لها فرصة العمل على الأبناء في عملها وإتقانه والتفاني فيه ولم يشفع للكثير منهن التفوق والاتقان فكان حظها من الوظيفة في القطاع العام خمسة في المئة أو أقل، أما في القطاع الخاص فقد وقف من يقولون إنهم أحرص على بناتي وبنات الوطن من أهليهم ومن كل من يعينهم الأمر من بعيد أو قريب ويقسمون على ذلك وهم يسحلونها على قارعة الطريق حتى يظهر منها للناظرين ما حرمه الله بالإجماع، وأنا أقسم معهم أنهم

يعتقدون ذلك ويؤمنون به لما ترسخ في وعيهم من موروثات وعادات وتقاليد ألفوها ثم ألبسوها لباس الإسلام ثم ظنوا أنهم يحسنون صنعا عندما يمنعونها من العمل الذي يغنيها ويرفع عنها الحاجة ويعينها لتعيش مكرمة محترمة من كسب حلال وعمل منتج مباح نافع لها ومنتجا للوطن الذي تنتمي إليه والأسوأ من ظنهم أنهم قد مكنوا من تطبيق ما عرفوا من عادات وموروثات وتقاليد علينا وعلى الناس جميعا، فبقيت بناقي بلا عمل بل منعن منه وأنت تعرف كما يعرف من يتقربون إلى الله بمنعهن من العمل أن البنت في هذا الزمن تحتاج أضعاف ما يحتاجه الأبناء من مصاريف باهظة وتكاليف كبيرة يعرفها كل من له بنت يتلمس حاجتها ويتقرب إلى الله بعفائها وغناها، فحرمانهن من العمل تحملته مع أي جاهدت من أجل أن يكون لهن من تعليمهن وتربيتهم ما يحفظهن ويخفف عيلتهن عندما يحتجن إلى العمل الحر الكريم الذي حال بينهن وبينه من ليس مسؤولا عن حاجاتهن وليس مكلفا مثلي بالصرف عليهن.

وكان تقاعدي وأنا في الخمسين من العمر قد أحدث فراغا لم أعرف كيف أملاؤه إلا بأن أضيف إلى مستودع الوطن جيلا جديدا وجيشا من الأولاد نكاثر بهم الأمم يوم القيامة، وقد فعلت، وكان هذا الجيل عبئا آخر علي ما دمت حيا وعلى مؤسسة التقاعد التي لا ترجوه أبدا ولكنها السبب فيه فلولا التقاعد والفراغ ما أضفت هذه الإضافة السكانية المحترمة .

خلال عشر السنوات التي تقاعدت فيها لم يضاف إلى راتبي قرش واحد ولكن الحياة أضفت إضافات كثيرة في الأسعار وفي الأعمار وفي العدد الذي يعتمد على الراتب التقاعدي. فهل ذنبي أنني عشت أكثر مما تود أن تراه مصلحة التقاعد.

هذه فحوى رسالة متقاعد من القطاع العسكري بعثها إلي بمضمونها الذي تقرؤونه أعلاه ولم أزد عليها إلا أنني صغتها بأسلوب مختلف حيث يقول إنه من القطاع العسكري وأنهم يحالون إلى التقاعد بسن مبكرة حسب العمر وبعضهم يحال وهو في الأربعين من عمره ويذهب أكثر من نصف راتبه وهي البدلات التي لا تحسب لمصلحته عند التقاعد وأن راتبه ككل المتقاعدين يصبح ثابتا بينما تكاليف الحياة مستمرة بالارتفاع وتضاعف الأسعار وقد أرفق أسعار الضروريات للمعيشة عند تقاعده وأسعارها اليوم وقد تضاعفت أضعافا كثيرة بينما بقي راتبه ثابتا كما كان قبل عشر سنوات يقسمه مع جيل من الأولاد بنين وبنات.^(٣٨)

^(٣٨) صحيفة مكة العدد (٨٠٨) السنة الثالثة ، الأربعاء ٢١ جمادى الآخرة ١٤٣٧هـ ، ٣٠/٣/٢٠١٦م.

تحرير المسائل على الأصول

٢٠١٦/١١/٣٠ م

عندما انطلق العرب المسلمون من جزيرتهم واجهوا ثقافات أمم غريبة عليهم وبعيدة عما عرفوه في ثقافتهم التي خرجوا به إلى الناس وكان موقفهم من تلك المعارف الأجنبية كالفارسية واليونانية والرومانية وغيرها من الحضارات القديمة موقفا علميا في غاية العدل والصرامة واحترام العلوم لذاتها سواء في الأخذ منها وقبولها أو الرفض لها ومنعها، ورسوموا لذلك منهجا منضبطا وسموا ذلك المنهج (تحرير المسائل) حيث تعرض المسألة وتعرف تعريفا صحيحا لمعناها ودلالاتها في أصل وضعها عند أهلها ومضامين عملها وتطبيقها على الواقع الذي وضعت له، أي ما يسميه الأصوليون التعريف المانع للخطأ الحادث من سوء الفهم أو الوهم، والجامع للدلالة الحدية أي لا يختلف على المقصود عندما يطلق الاسم. هذا التحرير للمسائل جعل الاختلاف فيما واجه المسلمون محدودا، ومكن الحضارة الإسلامية الناشئة من الاستفادة الكبرى من الثقافات السابقة في أمور كثيرة جدت في ثقافة المسلمين ولم يكن لها سابقة في موروثهم الثقافي.

وفي العصر- الحديث واجه العرب مسائل وأنظمة أجنبية مثل الديمقراطية والعلمانية والبرالية والدولة المدنية وغيرها ولم يفعلوا ما فعل الأصوليون الأولون من تحرير هذه المسائل كما هي في أصل منشأها بل أخرجوها من إطارها المعرفي وأعطوها وصفا ملتبسا لا يخلو من سوء قصد أو جهل.

فدعونا نحرر مسألة واحدة معاصرة على أصولنا القديمة ولتكن العلمانية ونقول: (العلمانية نظام اجتماعي يضمن العدل والقسط بين الناس في الحقوق والواجبات

ويضمن الحريات ضمن النظام العام ويحفظ الدين والأموال والأعراض والأنفس والعقل، ويمنع الظلم والعدوان ويضمن حرية الأديان ويحافظ عليها ويستطيع أهل كل دين من ممارسة شعائر دينهم بحرية وعلانية ويرعى أماكن العبادة ويحترمها). هذا التحرير لعمل العلمانية يخرجها من أصولها الفلسفية لأسباب لا نحتاج إلى ذكرها، إلى تطبيقاتها العملية المعاصرة وتكون حينئذ نظاما إداريا لا يتعارض مع الشرائع ولا يخلو دين سماوي أو وضعي من بعض هذه الأصول أيا كان، ويتنفي المحذور الذي صنعتة الأدلجة بالنسبة للمسلمين، وتكون الدولة العلمانية راعية للدين وليس منفصلة عنه كما زعم من ينقل مصطلحات من بيئة غير بيئتها مشوها حقيقتها وغير مدرك لوظيفتها، ولو ضربنا مثلا ببريطانيا الدولة العلمانية التي تعيش فيها كل الأديان، وعدد المسلمين فيها ثلاثة ملايين وفيها ما يزيد على ألفي مسجد ومركز إسلامي للعبادة تساهم الدولة بتكاليف بنائها وتدفع أجور القائمين عليها وترأس ملكة بريطانيا العظمى الكنيسة البروتستانتية، وتقوم بزيارة المساجد وتستمع إلى القران يتلى فيها، فهل تعد بريطانيا فاصلة للدين عن الدولة بالمعنى الذي يردده المؤدلجون وكذلك فرنسا التي يعيش فيها خمسة ملايين من المسلمين وفيها كل الأديان وترعاها بالعناية نفسها التي تنالها في بريطانيا، وفي ألمانيا وكل أوروبا وأمريكا العلمانية تعيش كل الملل، ويضمن النظام في تلك الدول الضرورات الخمس التي تحفظها الأديان السماوية والوضعية.

دعونا نذكر لكم يوم كانت أوروبا دولة دينية للمقارنة، فقد قهرت أهل الأندلس (أسبانيا والبرتغال وجزء من فرنسا) اليوم من المسلمين واليهود والقوط الغربيين

وغيرهم من الديانات فلم تترك أحدا يعبد الله على غير الكاثوليكية وكان خيارهم القتل أو الخروج أو اعتناق الكاثوليكية ولا شيء غير ذلك.

فأيها كان أرفق بالبشر والأديان؟ أهي الدولة الدينية في المثال السابق أو الدولة العلمانية التي يزعم بعض المؤدجين أنها كافرة بفصلها الدين عن الدولة، السؤال الثاني لو كانت أمريكا وأوروبا دولة دينية كتلك التي احتلت الأندلس وهي تملك القوة القاهرة التي تتمتع بها في أيامنا هذه، هل سيبقى إنسان يقيم شعائر دينه على غير دينها؟ أظن الجواب واضح، وأما ما ليس واضحا فهل نستطيع أن نتخلص من الإغماء الأيدلوجي الذي لازمنا طويلا في حاضرنا وأخذنا بعيدا عن حقائق الأمور التي لا تستقيم شؤون الناس إلا بها. إن المواقف المسبقة الخاطئة عن الأنظمة العالمية وتشويه دلالتها والتحذير منها أفضى - بنا إلى غيبوبة معرفية وقفت حائلا دون أن يستفيد العرب والمسلمون مما تبذره الحضارات الإنسانية وانتهت إلى نموذج ممسوخ مثل داعش التي لا زال المسلمون يدفعون شرهم عن الناس وثمان انتماهم إلى الإسلام. إن العلمانية في ممارساتها المعاصرة حامية للأديان وصديقة للإنسان وليس أوضح مما يعرفه الناس كافة في الدول التي تطبقها.^(٣٩)

^(٣٩) صحيفة مكة العدد (١٠٥٣) السنة الثالثة، الأربعاء ١ ربيع الأول ١٤٣٨هـ، ٣٠/١١/٢٠١٦م.

المستشار مؤتمن

٢٠١٦/٣/١٦ م

إن كنت مختار سلمها للمستشار، ليس الكلام هنا على إطلاقه رغم أن الحيرة تستوجب أن يبحث من تحيره قضية من القضايا مهما كان حجمها ومهما كان موضوعها للبحث عن من يساعده على الحل الذي يغيب عنه أو يعجز عن تطبيقه بنفسه، والاستشارة لها مستويات وأبعاد وتنوع فيما يستشار به، ونحن لا نعني بالمستشار الجانب الفردي منها الذي يتعلق بقضية شخصية خاصة قد لا تهم إلا القليل، بالتأكيد أن هذا المستوى من الاستشارات ليس هو المراد لكن الاستشارة المقصودة في الأمر العام الذي يتناول قضايا الناس ويتعلق بمصالحهم، وعليه يتوقف شأن الناس أو أكثرهم وهذا ما كان يعنيه المثل القائل المستشار مؤتمن، وقد حفلت النصوص القديمة والحديثة بأهمية أن يستنير الإنسان بأهل الرأي وأهل الحكمة والخبرة، وتقليب الأمر على وجوهه أخرى أن يضمن له نصيباً من القبول والنجاح، والمستشير يعد ما يسمع من الآراء زيادة في رصيده المعرفي وبيان ما يمكن أن يخفى عليه من بواطن الأمور التي قد يجهلها أو لا يستطيع الإمام بها من كل وجوهها، وقد قيل في المأثور ما خاب من استشار. أما ما نعنيه في هذا المقال فهي الاستشارة الرسمية أو التكليف الوظيفي الذي يعمد إليه المسؤولون التنفيذيون في المرافق العامة وترتبط بها مصالح عامة الناس وليست خاصة فحسب، وتعد المرحلة الحاضرة وأيامها أيام المستشارين أو أيام المشرفين، فلا تكاد تذهب إلى أي دائرة حتى ترى وتسمع عن مكاتب تضم الكثير من المستشارين للسيد الوزير والسيد المدير، ولا غضاضة في ذلك لأن توسع الأعمال وتعدد المصالح وتنوع التخصصات أصبح ضرورة الوقت واختصار الزمن الذي يراد

أنجازه لأعمال الناس ولهذا يحتاج التنفيذيون إلى جيش عرمرر من المستشارين في كل جانب من جوانبه، وقد حدث هذا في كل دائرة وفي كل وزارة حتى أصبحت ظاهرة المستشار ووظيفته أهم في بعض الأوقات من المدير والوزير معا وتوالدت الاستشارات وتنوعت وتعددت أغراضها وبدل استشارة الأفراد دعت الحاجة إلى استشارة الشركات العالمية لتقدم ما لديها من أفكار ورؤى، وصار هناك أكثر من شركة ومؤسسة عملها وتخصصها هو تقديم الاستشارات لمن يحتاج إليها. وعلى رأسها السيدة ماكنزي ومئات غيرها وليس الحديث هنا عن أهمية الاستشارة أو عدم أهميتها، الحديث عن فاعلية المستشار في المكان الذي يحتاج إلى استشارته سواء كانت الاستشارة فردية أو شخصية أو استشارة رسمية لكن الحديث في هذا الأمر على وجوه.

أول وجوه الأمر أن المستشارين الذين يطلب منهم رأي في بعض القضايا وتسند إليهم مهام تتعلق في شؤون الناس ويفترض فيهم أو هكذا يجب المساعدة في الحل والتسريع في الانجاز وتخفيف الأعباء على المسؤول وعلى أصحاب الحاجات والمعاملات يصبحون حجر عثرة يصدق عليها القول الشعبي (جبنك يا عبد المعين تعين وأنت يا عبد المعين تعان) فلا تكاد تنزلق إليهم معاملة حتى تتفتح أمام أعينهم كل صور البيروقراطية المعهودة والمعشعشة في أذهان البعض وتبرز أحكامها وخلفياتها وما تحمله من تعقيدات وتبقى المعاملة عنده ما شاء الله أن تبقى ثم تعود من سعادة المستشار إذا عادت وقد حملت عشرات الأسئلة وما يراه من الحلول الصعبة التي قد لا تحتاج إليها لولا سعادة المستشار و بعد أن يأخذ صاحب القضية بكل الملاحظات

والتوصيات تعود أدرجها للمستشار مرة أخرى لتستقر في مكتب المستشار زمنًا طويلاً .

ثاني الوجوه تنازع التخصصات والمسؤوليات بين المستشارين والتنفيذيين فيحصل التكلف و يعطل العمل الذي يراد البت فيه والتسريع في قضائه و قد تلاحظ التفاوت الكبير في سرعة البت بين ما يحال للمستشارين من الأعمال وما يكتفى منه بالإجراء الرسمي المعتاد وتكون المعالجة مباشرة دون المسير المتعب والدورة المرهقة بين تنازع التخصصات وتشابك الآراء والاقتراحات .

إن قضاء حوائج الناس وسرعة الانجاز هو الغاية التي يسعى إليها المسؤول والمراجع، والمستشار المؤمن من يكون عمله ورأيه لصالح الناس وليس لعرقلة مطالبهم وحاجاتهم لا سيما في الخدمات العامة التي لا يستغني عنها مثل فسح البناء وإيصال الكهرباء وتعبيد الطرق والخدمات الصحية وغيرها.^(٤٠)

(٤٠) صحيفة مكة العدد (٧٩٤) السنة الثالثة ، الأربعاء ٧ جمادى الآخرة ١٤٣٧هـ، ١٦/٣/٢٠١٦م.

دعاة الفتنة يخرقون سفينة الوطن؟

٢٠١٦/٣/٢٣ م

هذه المصطلح يأخذ جانبا تاريخيا في الثقافة العربية والإسلامية ويحمل شحنة هائلة من الكراهية والدعوة إلى النفور من هؤلاء الذين يصنفون بأنهم دعاة فتنة، وهم الذين يعمدون إلى تجريم المخالفين دينيا أو مذهبيا ويحرضون عليهم ويشيرون الناس على المخالف حتى يتم ابعاده والتضييق عليه اجتماعيا، ولكن عندما يتعارض هدف دعاة الفتنة مع مصلحة السياسة ينعكس التجريم عليهم ويؤخذون به، ولهذا السبب صار مصطلح دعاة الفتنة في التاريخ الثقافي القديم وحتى في الحديث حمال أوجه وأصبح كل يتعد عنه ويحذر منه ويلقيه على خصمه. وكل جماعة أو حتى فرد ينكر أنه ممن يدعو إلى الفتنة بل هو حماسة سلام وداعية إصلاح، وسبب البراءة من هذا المصطلح اليوم أن الرابط الاجتماعي المعتبر في القديم كان هو رابط الدين أو رابط المذهب، والرؤية الفقهية ليست مستقلة وليس هناك رابط غيرهما يمكن التعويل عليه، ولذا لا يريد أحد أن يوصم بأنه مثير فتنة بين الناس، وأما في العصر الحديث وبعد قيام الدول القطرية في العالم فقد أصبح الرابط العام للعلاقات الاجتماعية ليس الدين فحسب وليس المذهب فقط، لكن حلت محلها أو معها روابط كثيرة، أهمها المواطنة حيث ينتمي كل سكان الدولة القطرية إلى رابط الوطن الذي يعيشون فيه ويحملون هويته وإن تعددت أديانهم ومذاهبهم وتنوعت روابطهم الأخرى، وباختلاف المضمون اختلف استعمال المصطلح، إذ لم يعد دعاة الفتنة هم دعاة الدين ولا دعاة المذهب بل كل دعوة تميز بين أبناء الوطن أصبحت بالعرف الاجتماعي الجديد وبالقانون العام هي دعوة فتنة، ذلك المتغير في الدلالة قد أعطى الحكم الذي كان له خاصا لكل ما

شابهه في المضمون، كما أصبح من المسموع كثيرا مصطلح مرادف حديث، هم دعاة الكراهية بدل دعاة الفتنة، وكل القوانين في العالم في هذا العصر تجرم الدعوة على أي مستوى لما يدل على التمييز والتفريق بين الناس على أساس أشكالهم أو أجناسهم أو ثقافتهم أو مذاهبهم وأديانهم لأن كل تلك الدعوات تفرق ما اجتمع من شمل المواطنة وتحدث التنافر والخلاف، وتبعد أسباب الانسجام في بنية المجتمع الواحد الذي تسعى الدولة القطرية إلى احترام تعدده واختلافه لكي لا يعارض المواطنة وحقوقها المشروعة، وأهم من كل ذلك أن الدعوة إلى أي مذهب أو دين أو الانتصار للون أو عرق هو في النهاية خرق في سفينة الوحدة الوطنية وإعلان حرب على السلم الاجتماعي غير مقبول عند كل الأمم التي تسعى للسلام والأمن والاستقرار. ودعاة الفتنة الذين ينطبق عليهم المعنى المراد قد لا يعرفون خطورة دعوتهم وقبح مطالبهم ولكنهم يدفعون بميل طبعهم وتمكن الأنانية في نفوسهم وتحكم الأهواء فيهم وغلبة الرغبات في كثرة الجمع والتفاف الأعوان وزيادة الشعبية التي يسعون لها ويحاولون المحافظة عليها فيلجؤون للتصنيف.

كيف نعرف أن هذا المرء أو ذلك من دعاة الفتنة في الدين وكيف نعرف أن كلام فلان أو علان يخرق سفينة الوحدة، وتنخر أقواله أو أفعاله بالسلم الاجتماعي وكيف نجرم دعوتهم إذا صادفتنا في الطريق؟ وما أكثر ما نصادف منها في كل حياتنا في الدين وفي المذهب وفي السلم الاجتماعي. معرفتهم سهلة. فإذا سمعت من يقول: إن رأيه في المذهب الذي يراه هو الحق وما عداه باطل ومن خالفه ضال ومن قال بغير ما يقول به قد خرج على المتفق عليه وأن الجماعة الصالحة هي جماعته والرأي المصيب رأيه، إن عرفت هذا الإنسان وأمثاله فاعلم أنه من دعاة الفتنة إن لم يكن من أربابها. إذا وجدت

من يقول أن جنسه أو لونه أو موقعه الاجتماعي الذي يتمتع به يميزه عما سواه من الناس الذين لا يشاكلونه باللون والجنس ولا يحصلون على الموقع الاجتماعي الذي حصل عليه، فاعلم أنه من دعاة الفتنة بل من أساطين دعائها. إذا وقعت وما أكثر ما تقع على إنسان يرى أن نفسه أو قرابته أو إقليمه ومنطقته أفضل من غيرهم وأحق وأولى من سواهم من أبناء الوطن المشاركين فيه، فاعلم أنه من دعاة الفتنة ولو ظهر لك بمسوح الرهبان ونسك الزاهدين. إذا رأيت وما أكثر ما ترى من يقدم لك قوائم وشرائح للمجتمع الذي تعيش فيه ويعنون كل شريحة يقدمها إليك بعنوان مذهبها أو فكرها أو جنسها أو وضعها الاجتماعي بقوله أو فعله فاعلم أن هذا رأس من رؤوس الفتنة ومحور من محاور البغضاء وآفة ضارة تحتاج إلى العلاج.^(٤١)

(٤١) صحيفة مكة العدد (٨٠١) السنة الثالثة ، الأربعاء ١٤ جمادى الآخرة ١٤٣٧هـ، ٢٣/٣/٢٠١٦م.

الرؤية والرأي الآخر

٢٠١٦/٥/٤م

الرؤية التي أطلقها صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان الأسبوع الماضي مشروع مستقبل وأمل لطموح الشباب وتطلعاته ولكنها ستبقى مجالا واسعا للحدوث وأوسع من ذلك ستبقى جدلية الممكن والمستحيل من تنفيذها قائمة أيضا، وستختلف الآراء حولها في تفاصيلها وآليات تطبيقها وإمكانيات التعامل معها في كل أبعادها، سنسمع أحاديث عنها وحولها وسيفسح المجال للتنظير والمداومات والثناء، وسنسمع استشكالات وتحفظات على ما جاء فيها، وما يستطيع التنفيذيون إعماله من بنودها وما لا يستطيعون فعله حتى ولو أرادوا، لكن ما لا يستطيع أحد الجدل حوله أو التشكيك فيه أن هناك تصميم على أن يحدث شيء مهم في مستقبل الأيام، وهناك عزم على التغيير وإرادة قوية للعمل على خلق مستقبل أفضل للوطن وأهله وهذا هو بيت القصيد، وأهم من ذلك شعور المسؤولين أنهم يستطيعون النجاح بما يخططون له ويحاولونه. والثقة التي بدت واضحة في ما طرحه سمو الأمر محمد ولي ولي العهد تؤكد التصميم على أنهم يسرون في طريق أعدوا لها ما يستطيعون من أسباب النجاح من حيث الدراسات والاستشارات وتقييم كل ما يمكن أن يعترض طريقهم إلى ما يحقق أهدافهم ولكن ذلك لا يكفي:

هذا الجانب النظري في هذه العملية الكبيرة التي ينتظرها أبناء الوطن ويتطلع إليها جيل من الشباب يجدونها تعدهم بالأمل والمستقبل، ولكن الذي بقي هو المهم وهو ما يجب أن يناقش في نقاط مركزة قد تساعد المسؤولين على جلاء الصورة أمامهم أكثر من مقالات الدفع والتشجيع التي احتلت مساحات واسعة من الوسائل الإعلامية منذ

الإعلان عن الرؤية وهي عادة غير حميدة عرفناها من وسائل الإعلام ومن كتابها حين تطرح الحكومة مشروعاً ما تهب الصحافة وكتابها للحديث عنه والتسويق له ويأخذونه على أنه مسلمة لا تناقش، ومع الضجيج العالي يغيب الرأي الآخر والرؤية الناقدة المتأنية التي قد يكون فيها ما ينبه لنقص يمكن تداركه أو رأي محايد يمكن الأخذ به أو حتى تجربة سابقة يمكن القياس عليها والاعتبار بها.

١ - نحن بحاجة إلى مثل هذه الرؤية ويجب أن يعمل الجميع يداً واحدة على تحقيقها أو تحقيق ما يمكن تحقيقه منها، ولا نختلف حول أهمية هذا التوجه لا سيما في ظروف قاسية يمر بها العالم ويمر بها الاقتصاد المحلي والعالمي ولا مكان للتوقف عن التفكير في المستقبل وفي كل ما يمكن عمله من أجل تغيير الحاضر إلى ما هو أفضل منه بأي وسيلة ممكنة.

٢ - بالنظر إلى نسبة نجاح المحاولات السابقة التي مررنا بها رغم القدرات الاقتصادية والامكانيات الإدارية والخبرات التراكمية والتجارب السابقة وما نتحدث عنها في كل خطة خمسية مضت منذ الخطة الأولى قبل أربعين عاماً إلى اليوم، نستطيع أن نطرح كثيراً من النقاط للمناقشة ولو من باب الاحتراز ولفت النظر لتوفير أسباب قوية لنجاح الرؤية الجديدة أو نجاح الجزء المهم منها حتى لا تكون مثلما سبق من محاولات لم تحقق ما وعدت به بل أصبح بعضها عبئاً ثقيلاً على مستقبل البلاد والاقتصاد رغم ما كانت تعد به قبل بدئها .

٣ - لاشك أنه لم يغيب عن الذين أعدوا هذه الخطة - وعملوا عليها أكثر من عام - أنه لا يمكن أن تطبق وتنجح ما لم يكن لنجاحها وتطبيقها شرط أساسي هو تحديث كل الأنظمة المعمول بها وتغيير هيكلها في البنية الأساسية للحكومة وكل هياكلها

التي سيؤكل إليها العمل والانجاز وأهمها اختيار القدرات التي ستحقق الرؤية المستقبلية بكل شروطها لكي تضمن امكانيات النجاح أو نسبته على الأقل.

٤- ركزت الرؤية بشكل أساسي على الجانب الاقتصادي وهو جانب يستحق التركيز ولكن ما لا يقل عنه أهمية هو الإنسان محور كل تطور وتغيير يطلب له النجاح وهنا بيت القصيد. كيف يكون دور المجتمع وكيف تكون رؤيته للخطة بكل أبعادها التي لا شك أنه سيكون الفاعل الأقوى في نجاحها إن استطاع التفاعل المطلوب والتلاؤم الممكن معها، وهذا ما لم تقف عنده الرؤية طويلا وهو أهم مما دقت فيه وفصلت.

٥- لن ينهض بالمشروع المستقبلي الضخم إلا حين يدعى للمشاركة فيه كفاءات وطنية من كل التخصصات ومن كل الاتجاهات ومن كل القدرات الفاعلة مهما كانت و يبحث عنها ويعتمد عليها، كفاءات لا تتوسل بمعرفة سالفة ولا صلة شخصية ولا قرابة من أي نوع كان، ولكن تتوسل بقدراتها وامكانياتها التي تضعها في خدمة الوطن وأهدافه، وحتى اليوم لم يحدث شيء مما سبق.

تلك بعض ما تحتاجه الرؤية ولعل وعسى أن يكتب لها النجاح ويصاحبها

الفلاح. (٤٢)

الكفيل الغارم لوزارة الاسكان

٢٠١٦/٦/٨ م

سأبدأ مقالي بقصة طريفة هي أن رجلا صاحب نكتة وظرف له صديق طيب القلب يتمتع بحظ لا بأس به من الغفلة فأصبحت كل مقالبه يصبها على صديقه الضعيف حتى شعر أنه يحتاج إلى التوبة عما صنع، ولا يكفر ذنبه إلا توبة نصوحا وعمرة، فذهب إلى مكة فلما قضى عمرته وأعلن توبته عن مقالبه بصديقه، وإذا صديقه يناديه في ساحة الحرم، ويسأله إن كان يعرف مسجدا قريبا فقد حان وقت الصلاة، فصاح الرجل التائب يا رب أشهدك عليه فهل أستطيع بعد هذا أن أسكت، فوصف له جبل أبي قبيس ليصلي فيه.

ذكرت هذه الطرف وأنا أقرأ ما أعلنته وزارة الاسكان منذ أيام عن تعديل اللوائح التي بموجبها ستساعد المواطنين الذين لا يستطيعون تأمين سكن لأنفسهم وتسعى لتبحث حاجاتهم وتسد ما تجرد من نقص في المساكن وأهم ما جاء في تعديل اللوائح هو طلب الوزارة لكفيل غارم يحضره كل مستفيد يعجز عن سداد حقها، أما السكن فلا تزيد قيمته عن مبلغ خمسمئة ألف ريال وهذا ما جعلني أعود للحديث عن عجائب وزارة الإسكان بعد التوبة النصوح ألا أكتب عنها شيئا ولا عن مشاريعها وتخطيطها منذ تأسيسها حتى طلب الكفيل الغارم لسداد حقها.

من نافلة القول أن أشد حاجة تواجه الناس في المملكة هي الشح الشديد والحاجة الكبيرة للمواطنين الذين تعجز قدراتهم المادية عن حاجتهم في تأمين مسكن مهما كان حجم المنزل ومكانه، وقد أدركت الدولة منذ فترة أن تكاثر هؤلاء العاجزين عن تأمين مساكن لهم بقدراتهم الذاتية شيء يحتاج تدخلها لمساعدتهم فأنشأت مؤسسة للإسكان

ثم تحولت إلى وزارة لتكون على مستوى المسؤولية التي أنيطت بها، ورصد لها في مرة واحدة أكثر من مئتين وخمسين مليارا وأعطيت مساحات واسعة من الأراضي البيضاء لتمكينها من أداء واجبها وحل مشكلة السكن فقضت وقتها في البحث والتصنيف ووضع الضوابط واللوائح وذهب وزير وجاء غيره وبقي كل شيء كما كان من قبل، زادت حاجات الناس ولم تقدم الوزارة الكثير من الحلول وكل ما تقوم به هي وعود ولوائح وتنظيمات وخاتمها ما نشر قبل أسبوع من تعديلات لبعض أنظمتها وأهم ذلك الكفيل الغارم وتضامن أسرته معه لمن لا يسدد ما تقدمه الوزارة له من قرض، والمبلغ الذي لا يتجاوز خمسمئة ألف ريال في كل الأحوال للمسكن كما تسميه الوزارة، ولا أدري كيف قدرت الوزارة قيمة السكن في خمسمئة الف ريال ولا بأس أن نحاول قراءة النص (يحدد مبلغ القرض السكني بناء على تكلفة المسكن الذي يرغب المتقدم في شرائه أو بنائه في مبلغ القرض، مع مراعاة ألا يتجاوز مبلغ القرض السكني قدرة المتقدم أو أفراد أسرته المدرجين في الطلب بحسب ما تحدده الوزارة وفي جميع الأحوال لا يتجاوز مبلغ القرض السكني خمسمئة ألف ريال سعودي وتحدد الوزارة تكلفة المسكن الذي يرغب المتقدم بشرائه أو بنائه مبلغ القرض وفقا لتقديرها بناء على المعايير ذات العلاقة ومنها موقع المسكن ومساحته وموصفاته).

هذه الفقرة الطويلة تفقع المرارة كما يقال، ليس في صياغتها فحسب بل في مضمونها، هل من وضع تقدير المنزل يعيش في المملكة ويعرف أن متوسط سعر المتر في المدن الرئيسية وفي أبعد نقطة صالحة للسكن وتتوفر فيها الخدمات لا يقل عن الفي ريال؟ كم مساحة البيت الذي تقدمه الوزارة لعملائها وتحدد قمتها كما تريد؟ أظن أن المسؤولين في الوزارة لا يجهلون القيمة الحقيقية ولكنهم يجهلون المنطق الواقعي الذي

يخاطبون به الناس. أما الفقرة التالية فلا يمكن أن يفهمها إلا عملاء شيطان الجفرة الشهيرة في الرياض قبل ثلاثين سنة حيث جاء فيها (إذا كان المتقدم وأفراد أسرته المدرجون في الطلب غير قادرين على سداد القسط المالي للدعم السكني حسب تقدير الوزارة يشترط احضار كفيل غارم تقبله الوزارة لسداد القسط أو تعجيل سداده).

والسؤال من الكفيل الغارم الذي سيكون أقدر من الوزارة بتسديد حقوقها، وما نوع القبول الذي تطلبه للغارم، وهل الكفيل الغارم أقوى من الوزارة باستخلاص الحقوق. والكلمة الأخيرة المهمة الموجهة للوزارة وموظفيها هل واجب الوزارة وضع القيود والاحتمالات للعجز والتسديد، أو أنها جهة حكومية مهمتها مساعدة الناس ووضعهم في ظروف أفضل، ووظيفتها الحقيقية تقديم المسكن المناسب لأشد المواطنين حاجة إليه، أما تحصيل قيمته وتقديرها فالمفروض أن يحددها الدخل الحقيقي لكل أسرة تستفيد من خدمات الوزارة وبشكل تنازلي حتى تصل المطالبة في بعض الحالات إلى الصفر، وهذا معروف في النظام الاجتماعي للسكن الذي تقدمه الدولة للمعسرين من المواطنين.^(٤٣)

(٤٣) صحيفة مكة العدد (٨٧٨) السنة الثالثة، الأربعاء ٣ رمضان ١٤٣٧ هـ، ٨/٦/٢٠١٦ م.

نزاهة تجرمننا جميعا

٢٠١٦/٦/٢٢ م

اكتشفت نزاهة أخيرا أن الواسطة أحد أسباب الفساد وبتصريحها واعترافها بفساد الواسطة يعود الحديث للمربع الأول وللأزمة التي يعاني الناس منها منذ زمن طويل . واعترافها أن الواسطة من الفساد أمر في غاية الأهمية بالنسبة لمواطن مثلي يزعم أنه كتب عنها منذ ثلاثين عاما وحاضر عن أضرارها ونشر كتابا بعنوان (النخبة بين ادعاء الوطنية وممارسة التحيز) وكله من الغلاف إلى الغلاف عن الواسطة وما يترتب عليها من أضرار. ومن المفارقة أنه لم يسطع فسخ كتابه إلا بالواسطة ذاتها. حتى شك أنه على خطأ وأن الواسطة ليست كما يظن وإنما هي فرعة وبر بالأقربين و أخذنا بالأثر : خيركم خيركم لأهله، القول الذي يحتج به الذين استوطنوا منازل الواسطة الواسعة، فقلل صاحبكم من غلوائه وخفف تنديده بما تجنيه الواسطة على الناس من أضرار، ولكن نزاهة باعترافها حتى وإن كان متأخرا تعيد إليه الثقة بما كان يعتقد وبما كان يقول. ولا أظنه يوجد قضية اجتماعية فشا فيها الحديث ونالت اهتمام كل فرد في الوطن مثل قضية الواسطة وكيفية ومتى تكون ولمن تكون، فلا يصير لأحد حاجة في أي موقع وعند أي إنسان حتى يبدأ مرحلة البحث عن الواسطة وصار طلبها والبحث عنها ضربا من الوسوسة والهلوسة في بعض الحالات، إن الفساد الذي أشارت إليه نزاهة في أمر الواسطة يتحقق حين يصبح كل ما يتعلق في مصالح الناس يحتاج إلى واسطة والبحث عن معرفة وحين لا يقضي أحد حاجاته إلا تكون الواسطة متوفرة لديه وتتوقف مصالح الناس عند أي مسؤول على قدر المعرفة والواسطة التي يقدمها صاحب الحاجة أمام حاجته، ويكون الفساد الحقيقي أكبر من كل فساد حين يطبق النظام في كل

حذافيره على كل قضية لا تسبقها شفاعات الوسيط و يعفى منها من له واسطة أو معرفة.

وليس في أمر الواسطة كبير اجتهاد لنفيها أو لوجودها في كل الأحوال، الواسطة واقع لا يمكن إنكاره و تحتل مكانا بارزا في النسيج الاجتماعي ومشكلاتها متعددة في الظروف الحالية التي تشح فيها فرص كثيرة أمام طالبي العمل من العاطلين الشباب خاصة و المتخرجين حديثا من الجامعات والمؤسسات التعليمية. هاجس الواسطة لا يفارق تفكير الناس وكل يبحث عن يد تنقذه من سطوة البيروقراطية ولا يجد ملاذا غير البحث عن صديق أو قريب يعرف صاحب القرار في الأمر الذي يريد أنجازه على أي حال.

الواسطة لم تعد فسادا كما وصفته هيئة نزاهة أخيرا لكنها مرض مزمن ووباء يصعب استئصاله من بسهولة والأهم من ذلك يصعب تنظيف الذهن منه ومن تبعاته ولا نختلف أن الدولة حاولت في أكثر من مناسبة سن القوانين التي تجرم هذا الفساد، كل الأنظمة واللوائح والتعليقات التي تصدر من الجهات العليا تحاول القضاء على عمل الواسطة بكل معانيها ومضامينها، وتحذر منها وتطلب من كل من يتعرض لشيء من العرقلة في مطالبه المشروعة الإبلاغ عن ما يواجهه من تعقيد لما يستحق من انجاز لعمله أو الاعتراض على حق من حقوقه.

لكن الواقع الاجتماعي والتربية العشائرية والبيروقراطية الضاربة أطناها في كل مرفق من المرافق العامة التي تقوم برعاية مصالح الناس تجعل الحديث عن الفساد الذي تشير إليه نزاهة من المسلمات أو من المقبول العمل به والبحث عنه بكل وسيلة ممكنة.

والعودة للحديث عن الوساطة في هذا الوقت يعد من فضول القول حين تعرف نزاهة ويعرف كل إنسان أنه لا يمكن القفز على الواقع وتجاهل أنها ترسخت في مجالات شتى لا يمكن جمعها في موضوع واحد، وعندما تطلق كلمة الوساطة تتسع دائرة المعنى المراد بها فأنت تحتاج الوساطة للبحث عن وظيفة وعمل وتحتاج الوساطة لعلاج مريض وتحتاجها لإنهاء معاملة طال بقاؤها في أدرج الموظفين الذين لا يعبؤون بأهمية الوقت الذي يقضيه المراجع في تتبع معاملته في أدرجهم والمسؤولين الذين لا تنتهي اجتماعاتهم، بل وتحتاجها لتحسين وضعك المادي ولتنمية تجارتك وتطور أعمالك، وتحتاجها في أشياء لا أريد ذكرها وأنت تعرفها.^(٤٤)

موقع الدكتور مرزوق بن تنباك
www.mtenback.com

^(٤٤) صحيفة مكة العدد (٨٩٢) السنة الثالثة ، الأربعاء ١٧ رمضان ١٤٣٧هـ، ٢٢/٦/٢٠١٦م.

وتلك الأيام

٢٠١٦/٧/٦ م

اليوم يودع المسلمون شهر رمضان المبارك بعد صيام وعبادة وتبتل إلى الله طلبا لعفوه ومرضاته ورجاء مزيد من الحسنات ومحو السيئات، الصيام فترة قصيرة لكنها مهمة في سياقها الديني والاجتماعي تتغير النفوس فيها وتكون إلى الله أقرب، فالصوم ليس لجاما عن الطعام والشراب فحسب ولكنه سلوك وتهذيب للطبائع وتغليب لعمل الخير والبعد عن نوازع الشر وكبح للشهوات والنفوس الأمارة بالسوء يكفي أن تشعر خلال شهر رمضان أن كل من حولك ومن تتعامل معه محكوم بآداب الصوم العامة وبالكلمة المأثورة إني صائم لمن قد يجد من يحتاج أن يذكره بحق الصيام وواجباته، و يكون فيه سلام مع النفس و سلام مع الناس .

ينتهي الشهر المبارك وتبدأ أيام الانطلاق من قيد الصوم إلى استئناف النشاط من جديد ويسبق ذلك فاصل مهم هو العيد وأيامه حيث يعيشه الصغار والكبار، أيام التواصل والبشرى والتسامح وتبقى أيام العيد وإن كانت قليلة إلا أنها مهمة في حياتهم يجعلونها مساحة خضراء للانطلاق والفرح، لحظات ينسى فيها المتعبون تعبهم، وينسى المشغولون فيها مشاغلهم توصل فيها الأرحام ويعفو الأخصام كأن الحياة بكل أغراضها ومشكلاتها وعلاقاتها. تبدأ من جديد وهي مرحلة بين قيد الصوم بكل معانيه ورغائبه وبين مناشط الناس التي يعودون إليها يذهبون إلى واحة من الهدوء والراحة ترسم الفرحة على وجوه العابرين إلى الجسر الممتد أمامهم في مسيرة عام قادم يرجون فيه أن يكون خيره أكثر من شره بل يرجون أن يكون خيرا كله لا تنغصه الأزمات ولا الحروب وما تكلفه من الخوف والمراهنة على المجهول الذي لا تنتهي

حدوده، تحذوهم الآمال وتدفعهم إلى ما هو أفضل من الحرية والعيش الكريم والاستقرار.

الواقع أن كل الأمم لها أعياد تحرص عليها و مناسبات مهمة تصنع البشر- في نفوسهم وتحررهم ولو إلى حين من الرتابة والملل، الأعياد تأتي بمضامين دينية وأحيانا بمفاهيم اجتماعية أو تقاليد موروثية، تتابعت عليها أجيال وصنعتها حقب من الاستمرار الذي لا ينقطع، ويكون في ذاكرة الشعوب أعمال لها قيمتها المعنوية التي ترتبط بالذاكرة الجمعية، والأعياد أكثر انتشارا في العالم الحديث مثل عيد الاستقلال والعيد الوطني و عيد الانتصار وغيرها من المناسبات التي يسمونها أعيادا لكن يبقى عيد رمضان مختلفا عن كل عيد مارسه الناس.

وفي العالم العربي يريد الناس أن ينسوا ولو في أيام معدودات لغة الحرب ولغة القتل وأناشيد الكراهية والبغضاء التي تمطر سماءهم فيها الكثير من الأحزان وأن يهربوا إلى داخلهم ويستثيروا ما بقي في نفوسهم من حب للحياة والناس وما يجددونه ويتذكرون فيه لحظات من السعادة المكونة في طبائعهم بدل المآسي والتهديد بالحرب ولغة الشتائم والتفجير والقتل العشوائي وبطولات المقاتلين في غير شرف القتال والهاربين من الأوطان، يريد الناس أن يوجد في حياتهم شيء مختلف ولو لبعض الوقت وإن كانوا لا يطمعون بالشيء الكثير في زمنهم الكئيب وأقدارهم القاسية وما يصنعه أشقياءهم، الهروب من الواقع المضطرب لا بد منه والبحث عن خيار البهجة ولو لساعات أو أيام أمر في غاية الأهمية حتى لو لم يكن في أيامهم عيد لوجب أن يبحثوا

عنه ويصنعونه بأنفسهم، عاد عيدكم وعدتم على عيد الأمن والاطمئنان والسلام وكل عام وأنتم بخير. (٤٥)

موقع الدكتور مرزوق بن تنباك
www.mtenback.com

متدينون جدا وفاسدون جدا

٢٠١٦/٨/١٠ م

من الملاحظ أن الإنسان الغريب يحدد فروقا دقيقة فيما يرى لأول مرة عندما يعيش في مجتمع جديد عليه في قيمه وعاداته وسلوكه وتصرفاته في الحياة كلها ويلتفت إلى أشياء لا يلاحظها الناس العاديين ولا يدركونها في المجتمع نفسه، ولهذا كانت دراسات الغربيين عن المجتمعات العربية والشرقية ممتعة للشرقيين أنفسهم وكأنهم لم يعرفوها إلا عندما ما وصفها الغريب عنهم وأدرك ما لا يدركون من تصرفاتهم وغيرها حتى لكأن المرء يرى ويدرك ما يصفه الغرباء من طبائعه وعاداته وسلوكه الذي يقوم به لأول مرة، وسبب العمى عن ما يفعل المجتمع نفسه هو الإلفة والعادة المتكررة التي تغطي على شعوره وإدراكه لما يعمل، أما عين الغريب فناقذة تكشف أدق خصائص الاختلاف بين المجتمعات وتشخصها بدقة . وسوف نناقش في هذا المقال رؤية كاتب من أقصى بلاد الله عاش مع العرب وعرفهم ولخص رؤيته لهم بل خبرته الطويلة المتمعنة معهم. أصدر نويواكي نوتوهارا من اليابان قبل سنوات قليلة كتابا مهما عن العرب بعد أن تجول في الشام ومصر وغيرهما من البلاد العربية وعاش في المدن والريف وصحب الناس على اختلاف مستوياتهم ومشاربهم وثقافتهم وعرفهم جيدا ثم جسد ما عرف عنهم في كتابه آنف الذكر، وسنضع أهم ما ذكر في النقاط التالية :

العرب متدينون جدا وفاسدون جدا، الشعور بالاختناق والتوتر سمة عامة عندهم وفي حياتهم كلها تشعر أنهم بعيدون عن السعادة، الدين أهم ما يتعلمه العربي وقد يقضي- عمره كله مكبا على قرآه القران ولكنه لا يمنع من الفساد، وتدني قيمة الاحترام بينهم ظاهرة، وهم يظنون أن الدين أعطاهم كل العلم الذي لا يحتاجون غيره ولا يطلبون سواه وجمع لهم كل الحكم، يعجبهم النمط الواحد الذي لا يتغير حيث التكرار الذي لا

يملون منه، والفكر الواحد الذي لا يختلف ومن يحاول التغيير يقفون ضده، وحتى اللبس الواحد والمظهر المتشابه في كل شيء سمة من سماتهم، ويقضي العربي عمره كله بين دائرتي الحلال والحرام والحديث عن هذا وعن ذاك، وأكثر من يتحدث عن الديمقراطية في العالم هم العرب مع أنهم يعيشون كل صنوف القمع والتسلط والقهر والاستبداد في أكثر بلدانهم، وأول ما يلاحظ الغريب عنهم ظاهرة عدم الاعتناء بالأملأك العامة وتدميرها لأنهم يعتقدون إنما يدمرون ممتلكات الحكومة وليست ممتلكات الشعب أو الأملأك العامة لأنهم يعيشون القمع من حكوماتهم ويريدون الانتقام منها، والغريب أن يضحي السجناء السياسيون في البلاد العربية من أجل الشعب ولكن الشعب العربي يضحي بهم من أجل السلطة. أما الجانب البيروقراطي في الدوائر الرسمية وفي المطارات والمنافذ فقد أطال الحديث عن ما شاهد وما تعرض له من مشكلات وابتزاز واختلاس وتفصيل كثيرة واقعية إلا أنها غير مفهومة بالنسبة له.

أما الفضيلة الوحيدة التي أثنأ عليها المؤلف ووقف عندها وتحدث عنها بإيجاب واحترام فهي عادة الضيافة عندهم وكرمهم إذا حل فيهم ضيف ولو كان غريبا عنهم. هذه أهم ما جاء في الكتاب ورغم أنه صدر منذ عدة سنوات إلا أن انتشاره كان قليلا ولم ينل ما يستحق من الدراسة لما جاء فيه. وبغض النظر عما قال وما سطر من ملاحظات عامة ووصف لمظاهر السلوك الاجتماعي العربي وتعميمه لرؤيته إلا أن ملاحظاته تستحق النظر وتستحق المعالجة لاسيما من علماء الاجتماع والنفس نصدقها أو نرفضها.^(٤٦)

^(٤٦) صحيفة مكة العدد (٩٤١) السنة الثالثة، الأربعاء ٧ ذو القعدة ١٤٣٧هـ، ١٠/٨/٢٠١٦م.

مرضى يتمتعون بصحة جيدة

٢٠١٦/٨/١٧م

لا نعني بالعنوان المرض العضوي الذي يصيب الناس بقدر الله، فأمره سهل وعلاجه ممكن وقد يمن الله على المرضى بالشفاء والعافية ويكتب لهم أجر الصبر والاحتساب، وقد تغفر ذنوب المرء بما لقي من معاناة المرض المعتاد أو يتوفاه الله فيستريح ويرتاح في رحمة ربه، والموت هو النهاية الطبيعية وكل من عليها فان كما قال الله بعلمه وحكمته، ولكن المرضى الحقيقيون الذين لا يشفى مرضهم هم أولئك الذين يتمتعون جسدياً وعضوياً بكامل الصحة والعافية ولكنهم هم مصابون بكثير من الأمراض المستعصية التي لا يوجد لها علاج ولا أمل بالشفاء منها، هؤلاء الذين تمتلئ أجسادهم صحة وقوة وعنقوان ولكنهم يحملون كل أنواع الأمراض الاجتماعية التي لا تصيبهم وحدهم بل ينقلونها إلى المجتمع الذي يعيشون فيه، وأمراضهم وبائية قاتلة ومتنوعة في أعراضها ومتعددة خطورتها حتى لا يكاد يسلم منها أحد له علاقة بهم أو تربطه صلة في أي شكل. تعد الأمراض الاجتماعية أدق الأمراض وأخطرها وهي ليست عارضا يمكن تجاوزه أو علاجه والقضاء عليه، ولكنها أمراض بيئية مستوطنة يصعب كفاحها قبل أن تصيب من يلامسها بالضرر والعدوى، وهي كثيرة قد نكتفي بذكر واحد منها و من أخطرها ذلك هو الكراهية وهو مرض مزمن في الذائقة الإنسانية منذ القدم وقد مر في تاريخ البشرية حروب شاملة ومدرة للحياة والناس ليس لها باعث ولا سبب إلا الكراهية التي تتغلغل في بعض النفوس وتظهر القسوة وتحبذ الفتنة وتدعو إليها، وتستثار عوامل الكراهية ببعض أخطاء البشر حيث ينشط الكارهون في البيئات المنغلقة الراكدة التي لا ترى النور يخرج إلا من منافذ صدورهم

المملوءة بكل نوازع البغضاء والشك والتردد في عمل الخير وتغليب الظن السيء والبعد عن الرفق والتسامح، ويعمد مرضى الكراهية إلى حيل وأسباب كثيرة لنشر ما في نفوسهم في طرق شتى أهمها، تصنيف الناس وتقسيم المجتمع والبحث عن السلبيات وما أكثرها في الحياة العامة وغمط الحسنات وخلق المشكلات أو تضخيمها، كل ذلك يجعل مرضى الكراهية شؤماً على الناس الذين يعيشون بينهم، وأخطر حالات مرضى الكراهية أن تدفعهم الأقدار إلى مكان يتولون به أمراً من الأمور العامة أو شأناً من شؤون الناس فيمارسون لذتهم وكراهيتهم لعرقلة ما تحت أيديهم من الأعمال التي يتولونها ويحولون السهل منها إلى صعب والصعب إلى مستحيل. تجد هؤلاء المعتلين اجتماعياً في كل مكان لكن المكان الأخطر هي دهاليز البيروقراطية وأحراشها القارصة ولا سيما في العالم الذي لا يعرف الإنسان إلى حقه طريقاً إلا ما يقبع على بابه أحد هؤلاء المرضى بمرض التعقيد والتأكيد والأذى.

تؤكد كثير من الدراسات الحديثة النفسية والاجتماعية أن نسبة لا بأس بها من المجتمعات يصنفون بأنهم عديمو الشعور قليلو الاحساس معتلون وجدانياً حتى وإن بدأ لأول وهلة أنهم أسوياء وأصحاء .

من المؤكد أن الإنسان في تعامله اليومي قد يواجه نماذج منهم ويتعامل معهم، والسلامة لا تكون بالبعد عنهم وتجنب شرهم لأن ذلك يزيد أذاهم، وإنما بمواجهتهم وبيان الأخطاء التي يقعون فيها ووضعهم في الحيز الذي يقي المجتمع منهم حتى يسلم الناس من تصرفاتهم ويوضعون في حزمهم الطبيعي ويعرفون بالكراهية والنكد والتعقيد، هنا تكون السلامة منهم أقرب.^(٤٧)

^(٤٧) صحيفة مكة العدد (٩٤٨) السنة الثالثة ، الأربعاء ١٤ ذو القعدة ١٤٣٧هـ، ١٧/٨/٢٠١٦م.

كيف يكون التجديد ؟

٢٤/٨/٢٠١٦م

في التراث الديني والتاريخي العميق أثار كثيرة تتحدث عن ضرورة التجديد في المعاملات وفي الدلالات والمفاهيم العامة والخاصة ومتطلبات الزمن وما يحمله من متغيرات يواجهها الحاضر فلا يستطيع النهوض بها كما هو، وإنما يحتاج تحولا كبيرا تفرضه الظروف المعاصرة وأسئلة الحياة الطارئة فتصبح حاجة التجديد ضرورة لا بد منها لتلبية التطور الطبيعي الذي ليس معروفا أو معهودا من قبل. هنا يأتي مطلب التجديد حين تدعو له الضرورة وتحتاجه لعصرنة الحاضر وتحديث المعارف عليه من عادات الماضي ذلك أن أوعية الماضي غير قادرة على استيعاب ما يحدث ويستجد وما يطلبه الناس في حاضرهم ويتمنونه في مستقبلهم، كان لا بد أن يوجد في المجتمع شخص أو أشخاص يقودون مرحلة التجديد ويضطلعون بها ويكسرون حاجز الجمود والرتابة المتوارثة والبحث عما يستجيب لمتطلبات الناس من شؤونهم العامة والخاصة.

المجددون :

ولهذا السبب حفل التاريخ الإسلامي بأعداد كثيرة ممن يسمون في تاريخه المجددين وتتابع طبقاتهم وأزمانهم وأتباعهم والمنافقون عن مناهجهم وآرائهم وجاءت الآثار بتزكيتهم والحاجة إلى وجودهم، ومنها الأثر المشهور الذي يتردد كثيرا (يبعث الله على رأس كل قرن أو في كل مئة عام من يجدد في الدين). وهذا المعنى حتى وإن لم يكن أثرا فهو مطلب لطبيعة التطور والتغيير الذي لا يفارق الحياة، ويعضد هذا الأثر ويقويه سيل من أقوال العلماء والخلفاء وأهل التجربة كلهم يقررون حقيقة

واحدة هي أن التغيير هو ناموس الكون الذي لا يستقيم أمر فيه بدون التغيير والتطوير والتحول، ومسيرة الإنسان تحتاج ضرورة إلى الجديد والحادث المختلف، وما يكون صالحا في فترة زمنية من شروط الحياة لا يكون صالحا في حقبة أخرى، ولهذا أدرك المصلحون منذ القديم جيدا المعنى الكامن وراء الرغبة في أن يحدث شيء غير ما هو معهود في كل حقبة من الزمن.

هنا يأتي المعنى الواسع لمفهوم التجديد أو بمعنى أصح ما هو التجديد في حد ذاته وما هو الجديد؟. المحافظون والتقليديون يفهمون التجديد أنه إعادة الماضي وتنظيفه مما علق به من آثار الوقت الذي قضاه والبقاء في دائرة الماضي وعدم الخروج منه وينصب جهد من يدعو إلى هذه الدعوة ومن يفهم التجديد على أنه إعادة الماضي بثوب جديد على الشكليات و التلميع والتكلف وقلما يخرجون عن ذلك أو يغوصون في مشكلة الحاضر، وقد حفل التاريخ الإسلامي بعدد كبير ممن يسمون أنفسهم مجددين وعملهم في الواقع ليس تجديدا ولكنه إعادة وتكرار ورجوع إلى الخلف وهو ما يناقض المعنى المقصود من التطور بل هو في حقيقته انتكاس وتجميد وعودة إلى الماضي نفسه والتعلق به والرضاء عنه، وليس ذلك من التجديد الذي ينطبق عليه المراد والغاية التي يريدتها الحاضر.

التجديد يعني إضافة مهمة تحتاجها المجتمع لتوافق الحاضر وتستجيب لمتطلبات الإنسان المعاصرة، وحقبة التجديد ليس العودة إلى الماضي لأن الماضي تاريخ انقضى- العمل به وعرفت حسناته إن كان ثمة حسنات وعرفت سيئاته أيضا والعودة إليه لا تفيد شيئا ينفع الناس، إذن من العبث العودة التي يطالب بها بعض من يزعمون التجديد.

التجديد الحقيقي هو استشرف المستقبل والتخطيط له وحساب المتغيرات والتجاوب مع متطلبات الحاضر والمستقبل بروح تمثل العصر- والمستجدات التي لا يخلو منها زمان ولا مكان. أما من يريدون العودة إلى الماضي والاتكاء عليه فهم يخلون بشروط التجديد ومتطلبات المستقبل ويعيقون سير الحياة الذي يسير ولا تنتظر أحدا. (٤٨)

موقع الدكتور مرزوق بن تنباك
www.mtenback.com

المؤامرة والتبرير

٢٠١٦/٨/٣١ م

كل العالم يتآمر علينا شرقة وغربه، والعالم يحاربنا ويسبب لنا المتاعب، والعالم هو عدونا الأول والأخير، وكل هزيمة وتخلف سببه مؤامرة يحكيها أعداؤنا الذين لا يتركون لنا فرصة للنهوض والتقدم، وما الانقلابات العسكرية التي دمرت الوطن العربي منذ انقلاب حسني الزعيم في سوريا وجمال عبد الناصر في مصر- إلا مؤامرة دولية وما تلاها من كوارث في كل البلاد العربية سواء من وقعت في قبضة العسكر أو تلك التي بقيت على حكوماتها الملكية هي مكيدة غربية، مؤامرة الغرب علينا شجعت الانقلابات بل خططت الاستخبارات الأجنبية لها لتفسد علينا ازدهارنا واستقرارنا وأمننا، وحتى الحكومات الملكية التي لم تحدث فيها انقلابات ولم تقع تحت حكم العسكر عملت الاستخبارات الأجنبية أيضا على تدجينها وتركيعها وأفسدتها كما أفسدت غيرها. والمؤامرات الغربية تجاوزت الحكومات إلى الشعوب أيضا ونشرت فيها العداوة والبغضاء وأشعلت الفتن ما ظهر منها وما بطن، ونشرت الاتكالية والبطالة والكسل وأفسدت الشباب وحتى التعليم ومناهجه التي نعدها بأنفسنا ونحشوها بكل ما في تاريخنا من حكم وقيم ومثاليات أصبحت لا تغير شيئا ولا تنفع، والسبب بسيط وتعليله موجود فلو انتصرت الشعوب واتحدت الحكومات ونفع التعليم لقضى الإسلام على أعدائنا ولهذا عرفوا قوة الإسلام فحاربوه بهذه المؤامرات والدسائس، وليس ذلك فحسب بل إن أعداءنا يحسدوننا على الإسلام ولا يريدون لنا أن نطبق ديننا كما يجب الله ولهذا كانت كل دول الغرب مشغولة بنا وبالخوف منا

والحسد لنا والاعتداء علينا وتسليط بعضنا على بعض، في خيالنا المصاب بالانفصام كل العالم يحاربنا وليس له هما إلا نحن فلماذا؟.

ما ورد في الفقرة السابقة ليس حكاية حالنا ولا توصيفا لوضعنا ولكنها حقيقة واقعة تحدث بها كل العرب وملئت بها بطون الكتب وأقيمت لها المؤتمرات والندوات والمحاضرات وأتحدى أن تجد كتابا ألف لمناقشة وضع العرب لا يتحدث عن معنى من هذه المعاني وكل ندوة أو مؤتمر أو حتى مجلس خاص يتحدث عن شيء من هذا. كل شيء يصيبنا بعمل أيدينا نزيجه بسهولة إلى كيد الأعداء ومؤامراتهم حتى وإن كان بعض هؤلاء الأعداء لا يعرف عنا شيئا ولا يدري أين موقعنا في الأرض، لكن وأعوذ بالله من لكن هذا الغرب العدو اللدود هو الذي نذهب إليه لشراء السلاح الذي يقتل بعضنا به بعضا وهو الذي يمدنا بما نريد من صناعاته وتقنياته وتقدمه وابداعاته وهو الذي نفرع إليه للعلاج إذا مرضنا ونفرع إليه ليحمي بعضنا من عدوان البعض الآخر وإذا وفرنا ما تيسر من المال فلا نجد له مكانا آمنا لحفظه والاطمئنان عليه إلا في الغرب وحتى عندما نريد أن نرتاح من عناء جمع للمال، والكسب لا نجد غير بلاد الغرب التي نستمتع بشواطئها ومصائفها وملذاتها تستقبلنا وترحب بنا ولا نشعر أننا في غربة ولا كربة، والأهم من كل ما ذكر أعلاه أننا نرسل أفواج الدعاة إلى الغرب ندعوهم لديننا الذي يحسدوننا عليه ونشتري الكنائس ودور العبادة عندهم ونحولها إلى مساجد ومراكز إسلامية مع أننا متأكدين أنهم يحاربون الدين، والأخطر من ذلك أيضا أن من يضيق عليه وطنه ويخاف القتل والسجن والسحل لرأيه أو دينه أو مذهبه ويريد أن ينشر آراءه ومعتقداته في حرية تامة لا يجد أفضل من الغرب ملاذا آمنا ولا يحميه غيرهم يهرب إليهم فيحصل على الحماية والرعاية والكفالة ولا يصيبه مكروه عندهم.

الخلاصة نحن أبرياء من كل الأخطاء وأنقياء من كل الآثام ولا نجد سببا لكوارثنا وحروبنا وفسادنا إلا الغرب مشجبا نعلق عليه مصائبنا ونريح ضمائرنا ونسقط المسؤولية عنا، فقط الغرب هو الذي لا يريد لنا خيرا. والأفضل من كل ذلك أن نلتفت إلى أنفسنا ونعرف أسباب مصائبنا ونعالج مشكلاتنا التي صنعناها بأيدينا وما لم نفعل ذلك فسنكون ضحية للشرق والغرب والعالم كله.^(٤٩)

موقع الدكتور مرزوق بن تنباك
www.mtenback.com

^(٤٩) صحيفة مكة العدد (٩٢٦) السنة الثالثة ، الأربعاء ٢٨ ذو القعدة ١٤٣٧هـ ، ٣١/٨/٢٠١٦م.

متى تكون المقابلات جريمة

٢٠١٦/٩/٧ م

نقلت بعض الصحف ومواقع التواصل الاجتماعي أسئلة ونصوصا لبعض المقابلات التي تعرض لها بعض المتقدمين للدراسة في إحدى الجامعات تحمل مضامينها تصنيفا غير مقبول أو جد ريبة لدى المتقدمين من طرحها وطلب الإجابة عليها وشعروا بعدم حياد القائمين على إجراء المقابلات والشك فيما يراد من ورائها، وعند إثارة الموضوع جاء الرد بلسان ناطق الجامعة (أن المقابلات إجراء معروف). والخلاف ليس على المقابلات وإجراءاتها المعروفة لكنه على مضامين المقابلات التي تجربها للراغبين في الدراسة وهو قول غير مقنع، فالمعروف أن المقابلات في الجامعات وفي الوظائف والتعيينات هي كذلك متعارف عليها عند قوم غيرنا، وتكون المقابلة لاختيار الأفضل للعمل والأصلح للدراسة والأجود لما يقابل من أجله، وتكون في غاية الدقة والموضوعية ويكون الذين يجرونها بعيدين كل البعد عن التحيز لأي طرف في المقابلة، وفيما يتعلق في الدراسة خاصة تكون المقابلات لتحديد القدرات ومساعدة المتقدمين لاختيار ما يحسن بهم وما يصلح لمستقبلهم وما يستطيعون السير فيه مما يوافق ميولهم ورغباتهم، وقلما تكون للرفض أو الحرمان، وهي عادة يجري عليها العرف في العالم اليوم، ولها قوانينها ومناهجها التي لا تتيح التجاوز فيها للحقوق الثابتة والمشاركة بين المتقدمين، لكن من إبداعنا في الحاضر أننا نأخذ من العالم ما هو مقنن بقوانين القوم ونستجلبه ونجري عليه ما نجعله خاصا بنا يفيدنا ولا يقيدنا بضوابطه وأحكامه. أعرف أهداف المقابلات المتعارف عليها في العالم وأعرف غاياتها عند غيرنا وأعرف بعض غاياتها عندنا عندما تكون للتمييز والتصنيف وعندما تكون حجة

للتخلص مما لا نريده أو عندما نفضل من نحب على من ينافسه من غير حب ولا معرفة، هذا في التفاضل لأمر عادي قد تكون ضحيته شخصية واحدة، وهو وإن كان ظلماً وعدواناً على الحقوق المشتركة بين المواطنين وعملاً مرفوضاً إلا أنه مع ذلك يضع غير الكفاء للعمل موضع من هو أكفأ منه وأجدر بالمكان الذي سيأخذه عن من يستحقه، عرفت عن قرب وتجربة ما يحدث من خلل وما يقع من أخطاء عندما تكون الكفة غير عادلة في يد من يجري المقابلات وعرفت كيف تسلك الطرق المتتوية لاستبعاد من يراد استبعاده بحجة المقابلة، وكيف يكون الصلاح فيها لشخص وعدم الصلاح لآخر، هذا كله على مستوى منفعة فردية، قد تكون مؤلمة وقاسية على الفرد الذي يقع حظه السيء في دائرة من المحسوبيات لا ترحمه ولا تعرف له حقاً حين يكون العامل الأقوى هي العلاقة التي ترتب المنافع بين الناس، ومع خطورة ما سبق من توجيه المقابلات وجهة غير مقبولة لكنها في ضررها وخطورها تقع في محيط ضيق أيضاً، وقد لا تكون مستمرة وليست في كل الحالات وهذا لا يعني غض الطرف عنها ولو على مريض.

أما غير المقبول والقسوة فهي حين تكون المقابلات في أي حال منها لكشف التوجهات في الضمائر والأفكار والمعتقدات ومعرفة آراء الشخص أو مواقفه الخاصة التي لا يعبر عنها إلا في مكان لا يربطه بالعمل الذي يقابل به، إذا حدث مثل هذا القصد وجعلت المقابلة لكشف أسرار الناس وتوجهاتهم والبحث عما في خفايا نفوسهم أو كانت سبباً في تصنيفهم فإنها في حالتها هذه تكون جريمة يعاقب عليها القانون ويعاقب عليها الدين والقيم البشرية كلها ذلك أن المقاصد العامة والأهداف الكبيرة في المجتمعات تحرص على سلامة المجتمع كله وتفضل البعد عما يسيء إليه

وتعد كل سبب يظهر دخائل المجتمع أو يبحث عنها عملا مجرما مهما كان وعلى أي مقصد يحتال به.

جامعاتنا التي تتذرع بالمقابلات أصبحت حيزا لا يتسع لأبناء الوطن من كل مشاربه واتجاهاته، تلك الجامعات بحججها الواهية ومقابلاتها الموجهة عزلتها عن وظيفتها الوطنية وعزلت نفسها عن مساحة الوطن وأبنائه وحرمت قطاعا كبيرا من أهله فرص المشاركة في بناء الوحدة الوطنية التي يعول على الجامعات الطبيعية بتقويتها وتأسيس روابطها. الجامعات الحقيقية تكون أبوابا مفتوحة لكل أبناء الوطن بغض النظر عن انتماءاتهم الجهوية والفكرية، الجامعات الوطنية الحقيقية لا تفتش عما في الصدور والنوايا وتضع المصدات والحواجز حسب ما تريد أو ما يريد القائمون عليها.^(٥٠)

^(٥٠) صحيفة مكة العدد (٩٦٩) السنة الثالثة ، الأربعاء ٥ ذو الحجة ١٤٣٧هـ، ٧/٩/٢٠١٦م.

ماذا بعد مؤتمر الشيشان؟

٢٠١٦/٩/١٤ م

لن يكون الحديث عن مؤتمر الشيشان بصفته المذهبية التي اجتمع من أجلها في الظاهر، ذلك أننا نعرف الأثر المشهور (افتقرت اليهود إلى إحدى وسبعين فرقة وافتقرت النصارى إلى اثنتين وسبعين فرقة وستفتقر هذه الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة...).

في العصور الأولى أحصى المسلمون فرق الإسلام وعددوها ووضعوا لها وفيها مقالات كثيرة وعرفوها تعريفات مفصلة وكل سمي فرقة التي ينتمي إليها الفرقة المستثناة والناجية من الحكم العام الذي جاء في الحديث، ولو بحثنا هذه الأيام عن عدد الفرق التي توالدت من الفرق الثلاث والسبعين السالفة الذكر لبلغت أضعافاً مضاعفة، وهذا التكاثر في المذهبية يجعلني أضرب صفحاً عن المعنى المذهبي الذي حدده المؤتمرون في الشيشان لأسباب كثيرة، أولها أن لكل مذهب من المذاهب رجاله والمنافقون عنه في السر والعلانية والقادرون على الحديث عن فضله واستقامته وصدق الاستثناء عليه دون غيره من المذاهب، وهو أمر يراه كل أتباع مذهب من المذاهب واجبا دينياً عليهم ويستحق كل مذهب أن يزعم أهله أنه المستثنى من الفرق الثلاث والسبعين، والثاني أنني والله الحمد من العامة الذين مذهبهم مذهب السلطان وأن علماء كل مذهب وأخباره هم الذين يناط بهم الدفاع عن مذهبهم ورؤيته ووضع حججه على الطريق السليم الذي يختارونه وبيانه للناس عامة وخاصة .

وهذا ما سيحدث وسينبري السلفيون في الدفاع المباشر عن مذهبهم ويأتون بفضائله وبيان صحته وما يشهد له من الأحاديث والنصوص التي يرونها ومن حقهم

ذلك، وقد يفندون ما في المذاهب الأخرى التي اجتمعت وقررت وقالت ما قالت إن صدقا وإن كذبا.

والدفاع حق مشروع لمن بغي عليه و لمن يستطيع الدفاع بالحجة والكلمة الحسنة وبيان حقيقة المعتقد وأخطاء الذين اجتالتهم الأهواء سواء اولئك الذين حضروا المؤتمر أو من سمع به. لكن من الحزم والحكمة ألا يندفع الجميع إلى حروب كلامية و تكاذيب طائفية تصيب جماعة أهل السنة في صميم رؤيتهم ويصدق عليهم ما أراد الشيطان إيقاعه بينهم من الجدل والتشردم وهو ما أظن أنه سيقع بينهم لا محالة.

ما يهمنا جميعا في المملكة العربية السعودية أن ما أشاروا إليه في مؤتمر الشيشان ليس موجها للمذهب الفقهي فحسب ولكنه موجه للجميع، و نقول رب ضارة نافعة فقد كان فيما حدث فرصة للسلفية ليس لتبادل الشتائم مع الآخرين ومزيد من الجدل العقيم الذي شغل الفرق والمذاهب الإسلامية منذ القدم بل في النظر فيما قالوا وأخذ الأمر في غاية الأهمية والجد والاحتكام إلى قيم الإسلام العلياء التي تبعدنا من التصنيف ولا يختلف عليها المسلمون. فالارتفاع إلى شمول الإسلام والأخذ بها والتخفف من حدة المذاهب وانغلاقها وتصنيفاتها هو الأولى، وقد أشار عدد من الكتاب السعوديين منذ سنوات إلى أهمية فتح باب التجديد في الاجتهاد أو المرونة واعتبار فقه الواقع والبعد عن الجمود والمواقف الحدية التي لا زال بعض رجال الدين يتمسكون بها على علاتها ويخطئون من يخالفهم ويتجاهلون المتغيرات التي تستجد في كل يوم في المجتمع نفسه الذي ينتمون إليه أو في المحيط الذي حولهم. إن الرد الحازم

الذي يجب أن يقوم به السلفيون هو المراجعة والتصحيح و الاستدراك وتجديد الرؤية في مسائل الخلاف. هذا وهو الرد المناسب ورحم الله من أهدى إلي عيوبي.^(٥١)

موقع الدكتور مرزوق بن تنباك
www.mtenback.com

(٥١) صحيفة مكة العدد (٩٧٦) السنة الثالثة ، الأربعاء ١٢ ذو الحجة ١٤٣٧هـ، ١٤/٩/٢٠١٦م.

وبدا العام الدراسي الجديد

٢٠١٦/٩/٢١ م

بعد عطلة طويلة أكثر من ثلث السنة رجع الطلاب والمعلمون إلى مدارسهم وجامعاتهم وفتحت مؤسسات التعليم بكل تنوعها وتعدد مساراتها أبوابها مرحبة بمن عاد إليها وانطلقت رحلة العام القادم على بركة الله بعدد كثير من الطلاب والطالبات غصت بهم المدارس والجامعات أكثر من عشرين في المئة من عدد السكان يتوجهون إلى التعليم هذا الاسبوع وهو عدد كبير في كل المقاييس. و كل شخص من المواطنين أصبح له علاقة في التعليم، الآباء والأمهات والمعلمون والمعلمات ولا يخلو بيت من علاقة ما في هذا الموضوع الذي تتمحور حوله كل قضايا المجتمع ليس في كل عام وبدايته ولكن في كل وقت يحتدم الجدل عن التعليم، وعن رسالته وعن مستواه وما يعلم فيه وما يمكن أن يصير إليه، ولا غرابة في ذلك فالتعليم ليس قضية وقتية تمر مع مرور مناسبتها وتنتهي بنهايتها، التعليم قضية الأمة كلها التي تلازمها ولا تنفك عنها وتتجدد مع الوقت وما تدعو له الحاجة، ويقاس نمو المجتمع وكفاءة مستقبله بما يتوفر من قدرات أبنائه وما يكون عليه تحصيلهم الذي هو في النهاية مقياس تقدم المجتمع ورفاهيته ومصدر إنتاجه، ولأن التعليم بأهميته للحاضر والمستقبل يصبح الحديث عنه برؤى مختلفة وآمال شتى باختلاف الأغراض والمقاصد التي تناط على نتائج التعليم. وأهم ما يطرح اليوم حول التعليم ليس الكمية وليس عدد الجموع التي تتوجه لمؤسسات التعليم بمختلف أنواعها وتعدد تخصصاتها لكن جدل التربويين اليوم عن كيفية التعليم وكفاءته وأهدافه ومخرجات وما يقدم فيه وتأهيل طلابه لمستقبل الأيام.

نحن من أكثر الدول اهتماما بالتعليم ومن أكثرها عددا فيمن يتوجهون إلى المدارس والمعاهد ممن هم في سن الدراسة وقد توسعت الدولة في نشر- المدارس والمعاهد المتخصصة في كل أرجاء الوطن وقلما يوجد طالب لا يحصل على مكان للدراسة في مراحل التعليم العام، وهو حق من حقوقه لا منة فيه ولا فضل، هذا من الناحية الكمية لكن ما يحدث حوله الجدل في هذا الوقت هو النتيجة النهائية من التعليم وأهم النتائج الجودة والمستوى الذي يحققه لطلابهم ومخرجاته. لا شك أن الجميع يدركون أن المستوى العام غير مرضي وأن نسبة كبيرة يتخرجون بقليل من المعرفة والمهارات التي يرجى تحصيلها في مراحل دراستهم وأن مستوى الخريجين من التعليم العام والتعليم العالي تثير تساؤلا دائما غير مرضي للجميع، وفي تقييم سريع يظهر أن الكثرة ورغبة التوسع في نشر- المدارس قد سبب تدني المستوى العام للخريجين وأصبحت المناهج التي تعطى وتدرس لا تحقق الجودة المطلوبة .

التربويون والمسؤولون عن التعليم يقرون أن بعض من يتخرج من مؤسسات التعليم لا يحققون المستوى الذي يطمح إليه الوطن وأن هناك فجوة واسعة بين ما يطلبه العمل، وما يقدمه التعليم من تأهيل حتى أصبح الشك يراود الجهات التي ترغب الاستفادة من الخريجين عن إمكانية تأهيل الكثير ممن تدفع بهم مؤسسات التعليم إلى مجالات العمل، وقد كشفت الامتحانات البسيطة التي تجريها الجهات الموظفة الضعف الشديد لكثير من الخريجين.

وأسباب الضعف يمكن تلخيصها في ثلاث نقاط أساسية :

أولها وأهمها في رأيي التساهل الكبير في مفردات المنهج المقرر والطرق التي تجرب بين فينة وأخرى دون أن تستكمل مداها والانتقال منها إلى غيرها والثاني التساهل

الكبير في شروط القبول وعدم تحديد القدرات لكل فئة من الطلاب وتوجيههم لما يناسب قدراتهم وميولهم. وأخيرا الرغبة في أن ينجح الطلاب في نهاية كل عام دون فحص جاد واختبارات صارمة لا يتجاوزها غير القادرين والمؤهلين .

أظن أن ما يجب أن نفعله هو العودة إلى الاختبار النهائي للعام كله وأن تكون درجة الاختبارات النهائية من مئة درجة وعدم احتساب الأعمال الفصلية في النجاح، وهذا ما تفعله أكثر الدول العربية اليوم أما درجة الأعمال الفصلية التي تمنحها المدارس لطلابها أثناء العام فقد ثبت عدم قدرتها على تقويم كفاءة تحصيل الطلاب وهي من أسباب الضعف مع أسباب كثيرة ملئت بها الصحف منذ عشرين سنة وآلت بنا مستوى لا يجمله أحد ممن يؤكل إليهم شأن التعليم.^(٥٢)

^(٥٢) صحيفة مكة العدد (٩٨٣) السنة الثالثة ، الأربعاء ١٩ ذو الحجة ١٤٣٧هـ ، ٢١/٩/٢٠١٦م.